# طوالع الأنوار

## من مطالع الأنظار

للقاضي ناصر الدين البيضاوي

المتوفى سنة ٦٨٥هـ

في خرائط ذهنية

عني به مصطفى دنقش

خريطة إجمالية

الكتاب مُرَتَّبٌ على مقدمة وثلاثة كتب:



الحمدُ لمن وجب وجودُه وبقاؤه، وامتنع عدمُه وفناؤه، دلّ على وجوده أرضُه وسماؤُه، وشهد بوحدانيتهِ رصف العالم وبناؤُه، العليمُ الذي يحيط علمُه بما لا يتناهى عدّه وإحصاؤه، القديرُ الذي لا تنتهي قُدرتُه عند المراد، له إعادته وابداؤه.

يُدبر الأمرَ من السماء إلى الأرض بتالي قدرِهِ سَنَنَ السابق قضاؤه، جلت قدرتُه، وتباركت أسماؤُه، وعظُمت نعمتُه، وعمَّت آلاؤُه، تاهت في بيداء ألوهيته أنظارُ العقل وآراؤه، وارتجت دون إدراكه طرق الفكر وأنحاؤُه

أحمدُه، ولا يُحصَى ثناؤه، وأشكرُه، والشكرُ أيضا عطاؤُه، وأصلّي على رسوله الذي رفع الهُدَى جدُّهُ وعناؤُه، وقمع الضلالةَ بأسُه وغَناؤُه، صلى الله عليه وعلى آلِهِ ما أضاء البدرُ المنيرُ ضياؤه.

وبعدُ فإن أعظم العلوم موضوعا، وأقومها أصولا وفروعا، وأقواها حجةً ودليلاً وأجلاها محجّةً وسبيلا..هو العلم الكافلُ بإبراز أسرار اللاهوتِ عن أستار الجبروت المُطَّلعِ على مشاهدات المُلك ومُغيَّباتِ الملكوت، الفاروق بين المُنتخبِين للرسالة والهدى، والمنطبِعين على الضلالة والرَّدَى، الكاشفُ عن أحوال السعداء والأشقياء في دار البقاء يوم العدل والقضاء، مَبنَى قواعد الشرع وأساسُها، ورئيس معالم الدين ورأسُها

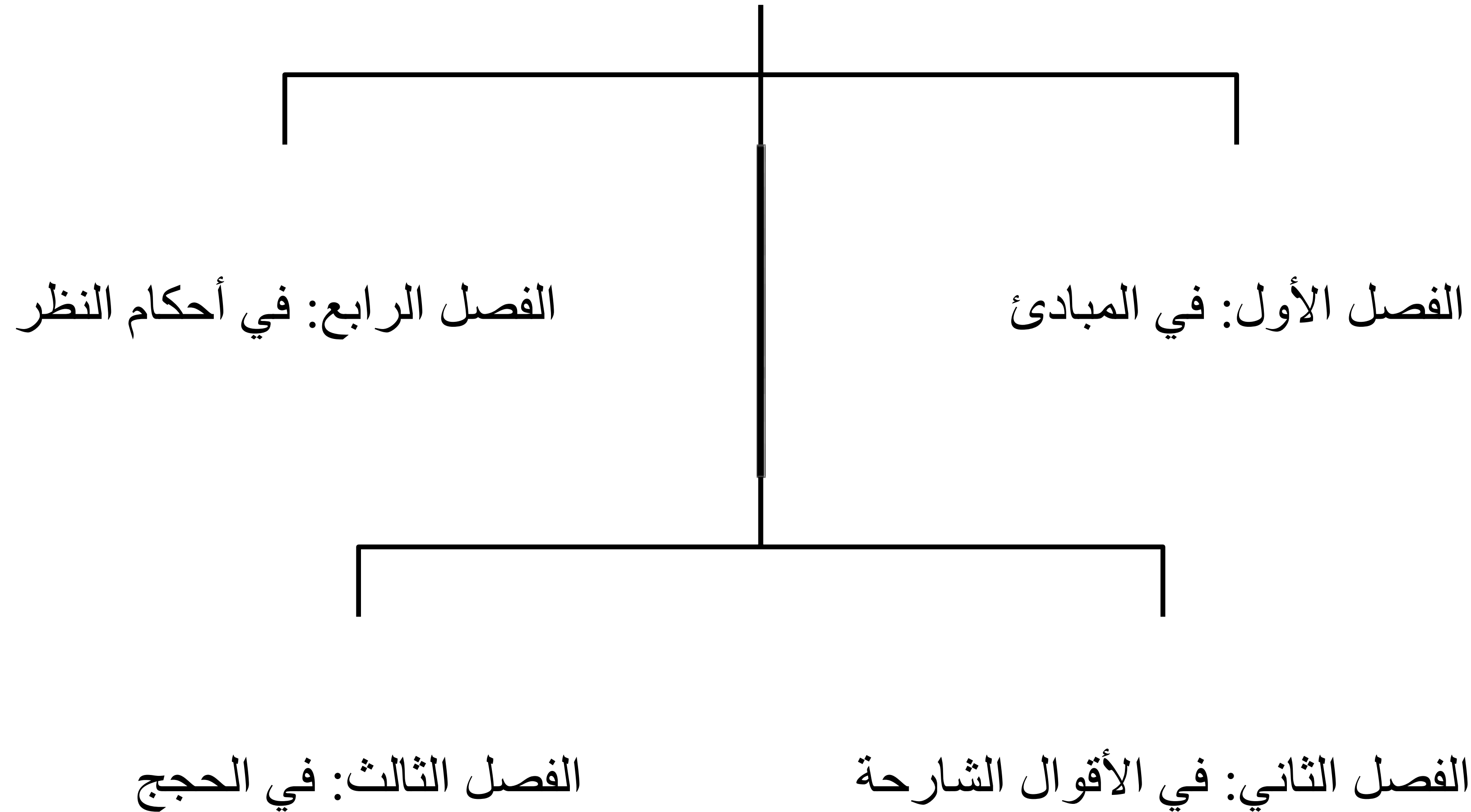
هذا، وإن كتابنا يشتمل على عقائل المعقول ونُخب المنقول، في تنقيح أصوله وتخريج فصوله وتلخيص قوانينه، وتحقيق براهينه، وحَلِّ مشكلاته وإبانة مُعضلاتِه، وهو مع وجازةِ لفظه، وسهولةِ حِفظه..يحتوي على معانٍ كثيرة الشعوب، متدانية الجنوب، مسومة المبادئ والمطالع، مقومة العوالي والمقاطع.

وسميته (طوالع الأنوار من مطالع الأنظار)، واللهَ سبحانه أسألُ أن يعصمني من الأباطيل، ويهديني سواء السبيل، ويعفر لي خطيئتي يوم الدين، ويبوئِنِي في أعلى عليين مع النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين.

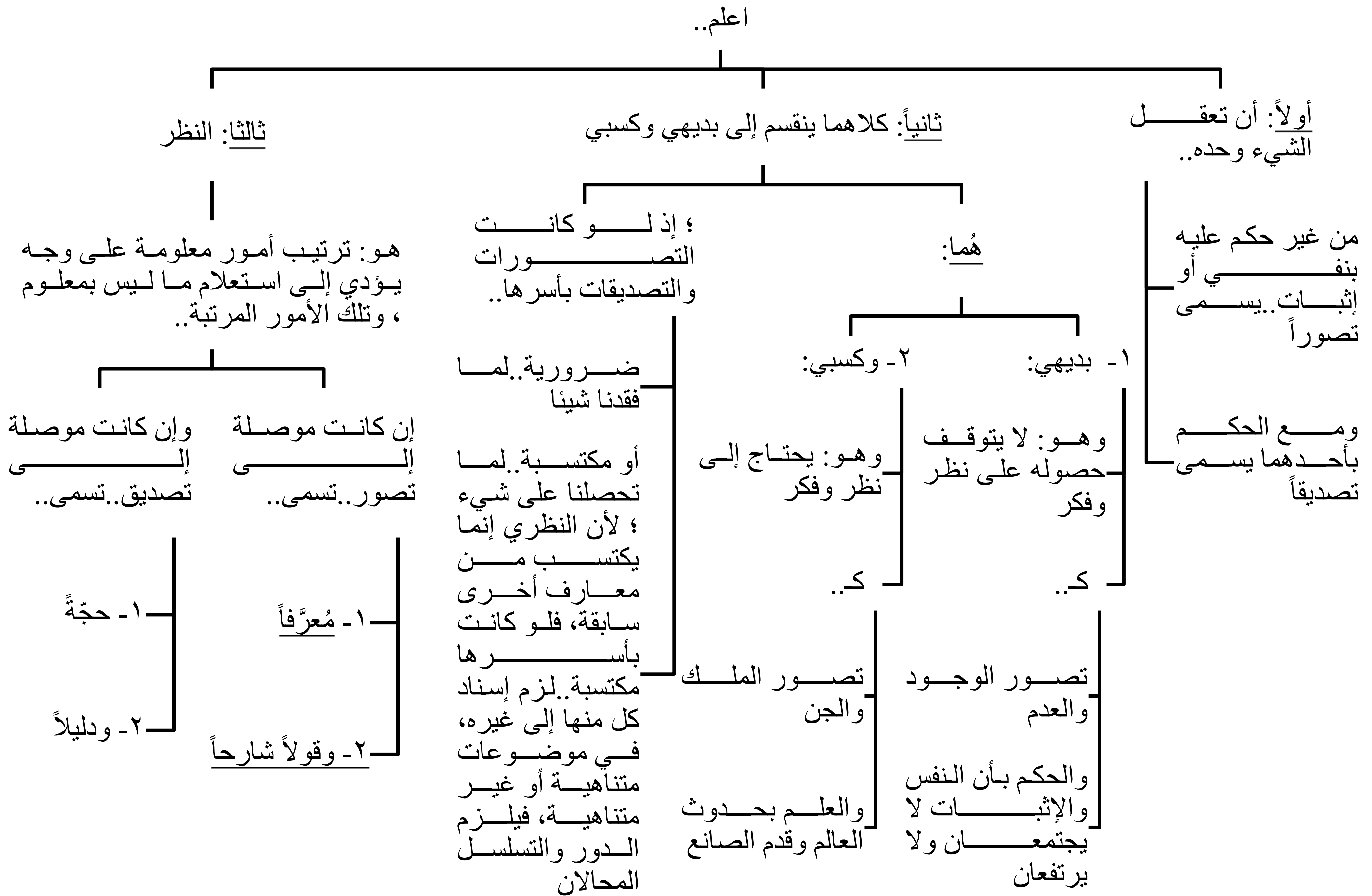
# المقدمة

# المقدمة:
# في مباحث تتعلق بالنظر

، وفيها فصول:



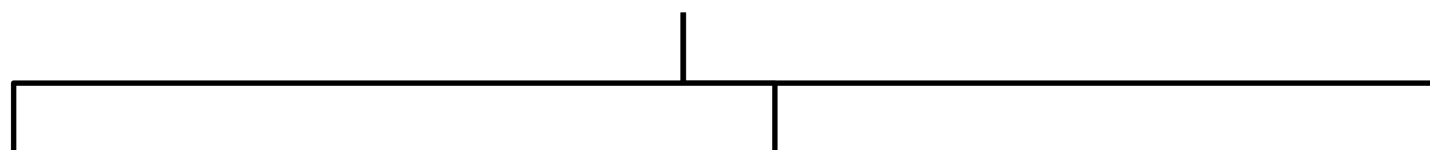
# الفصل الأول:
# في المبادئ



اعلم..
أولاً: أن تعقل الشيء وحده..
من غير حكم عليه بنفي أو إثبات..يسمى تصوراً
ومع الحكم بأحدهما يسمى تصديقاً
ثانياً: كلاهما ينقسم إلى بديهي وكسبي
هُما:
١- بديهي:
وهو: لا يتوقف حصوله على نظر وفكر
كـ..
تصور الوجود والعدم
والحكم بأن النفس والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان
٢- وكسبي:
وهو: يحتاج إلى نظر وفكر
كـ..
تصور الملك والجن
والعلم بحدوث العالم وقدم الصانع
؛ إذ لو كانت التصورات والتصديقات بأسرها..
ضرورية..لما فقدنا شيئا
أو مكتسبة..لما تحصلنا على شيء ؛ لأن النظري إنما يكتسب من معارف أخرى سابقة، فلو كانت بأسرها مكتسبة..لزم إسناد كل منها إلى غيره، في موضوعات متناهية أو غير متناهية، فيلزم الدور والتسلسل المحالان
ثالثا: النظر
هو: ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم ، وتلك الأمور المرتبة..
إن كانت موصلة إلى تصور..تسمى..
١- مُعرَّفاً
٢- وقولاً شارحاً
وإن كانت موصلة إلى تصديق..تسمى..
١- حجّةً
٢- ودليلاً

# الفصل الثاني:
# في الأقوال الشارحة

الفصل الثاني: في الأقوال الشارحة
، وفيه مباحث



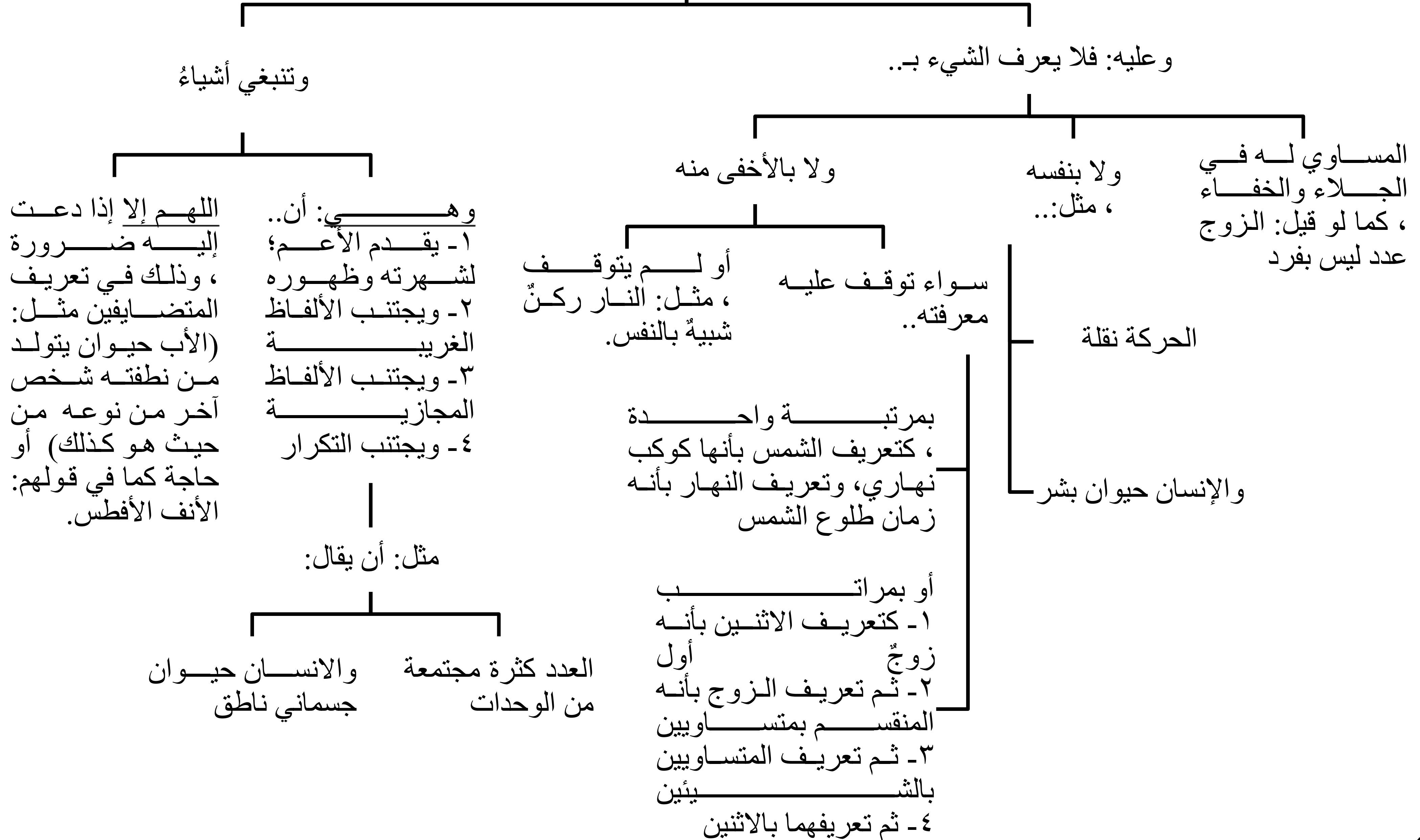
المبحث الأول:
في شرائط المعرف

المبحث الثاني:
في أقسام المُعرّف

المبحث الثالث:
في بيان ما يعرف ويعرف به

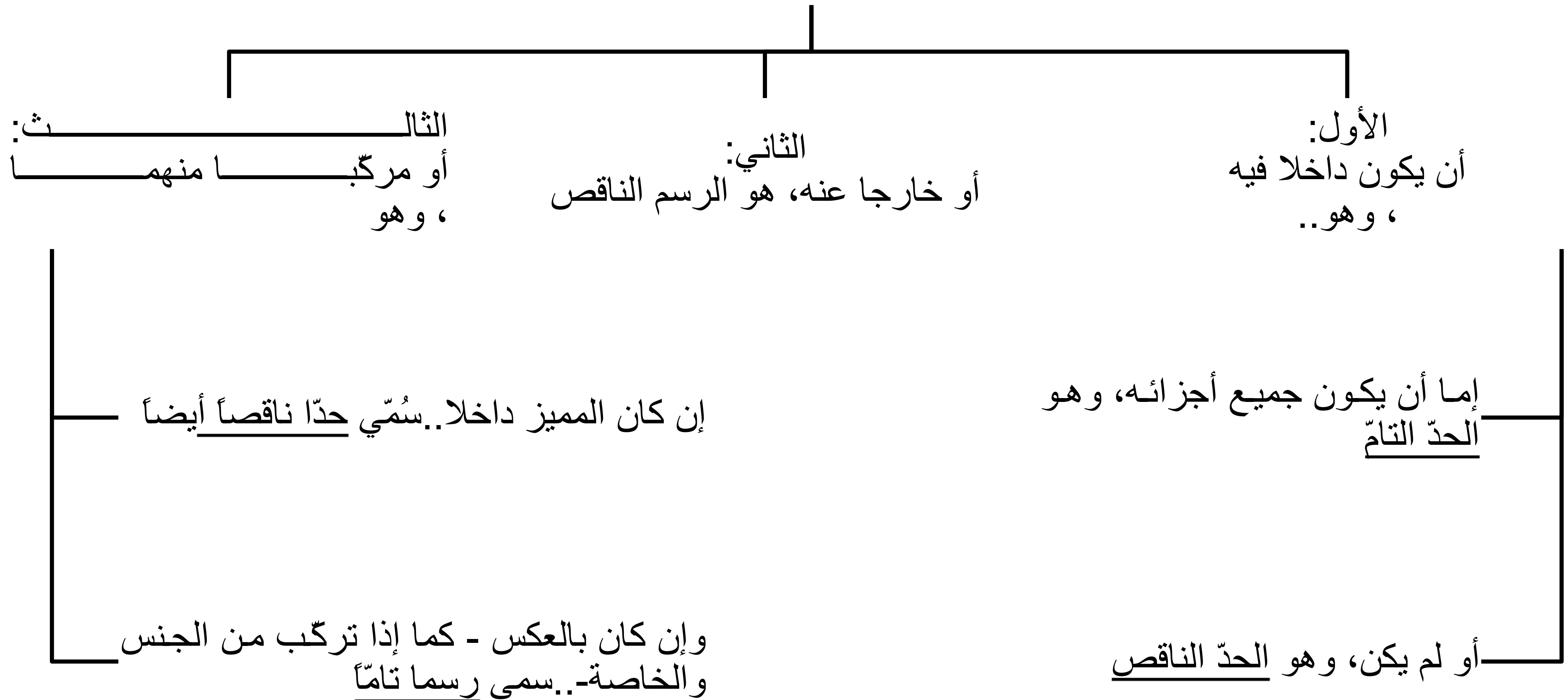
# المبحث الأول: في شرائط المعرف

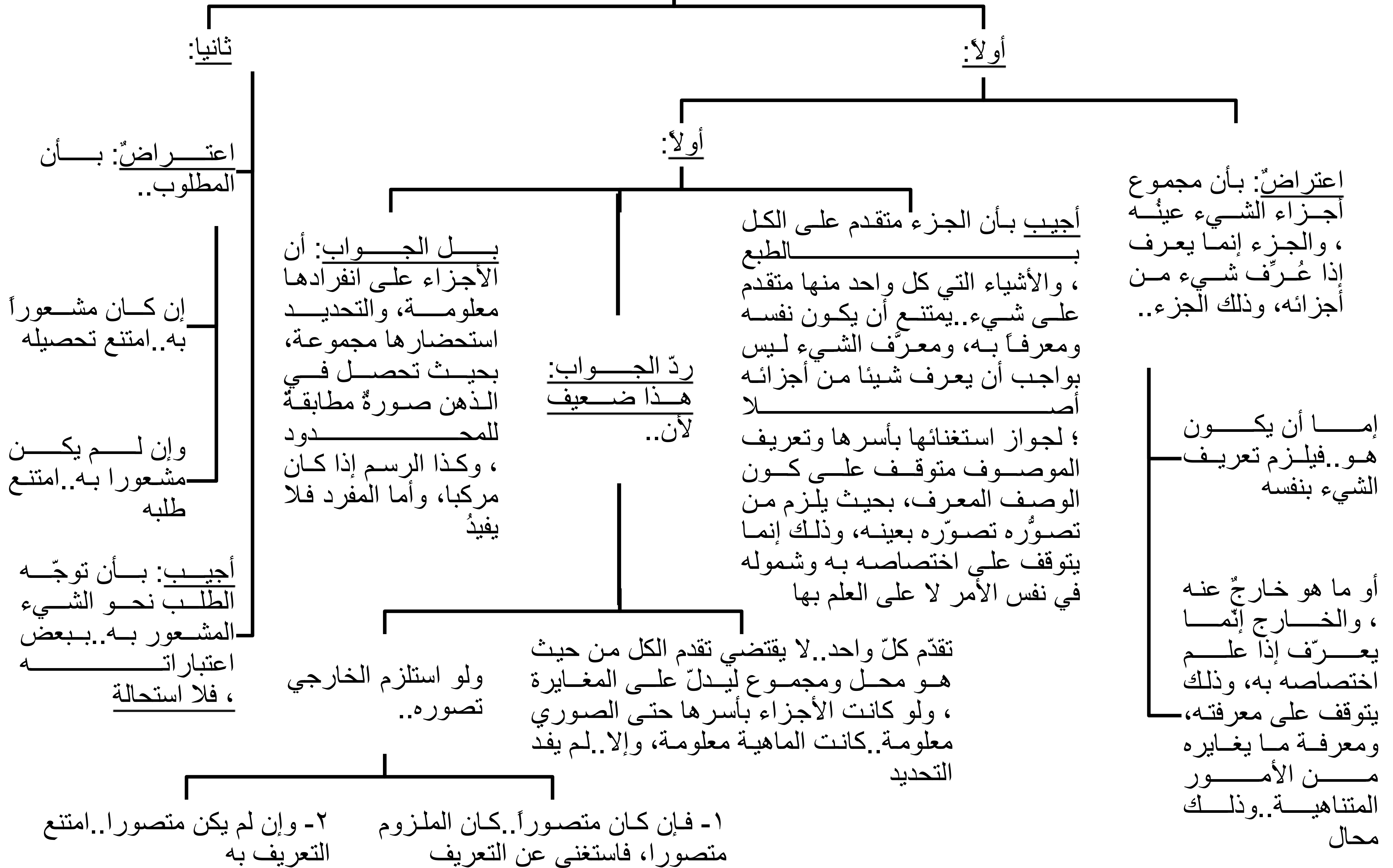
، معرف الشيء: ما يستلزم معرفته
، فيكون العلم به سابقا على العلم بالمُعرَّف

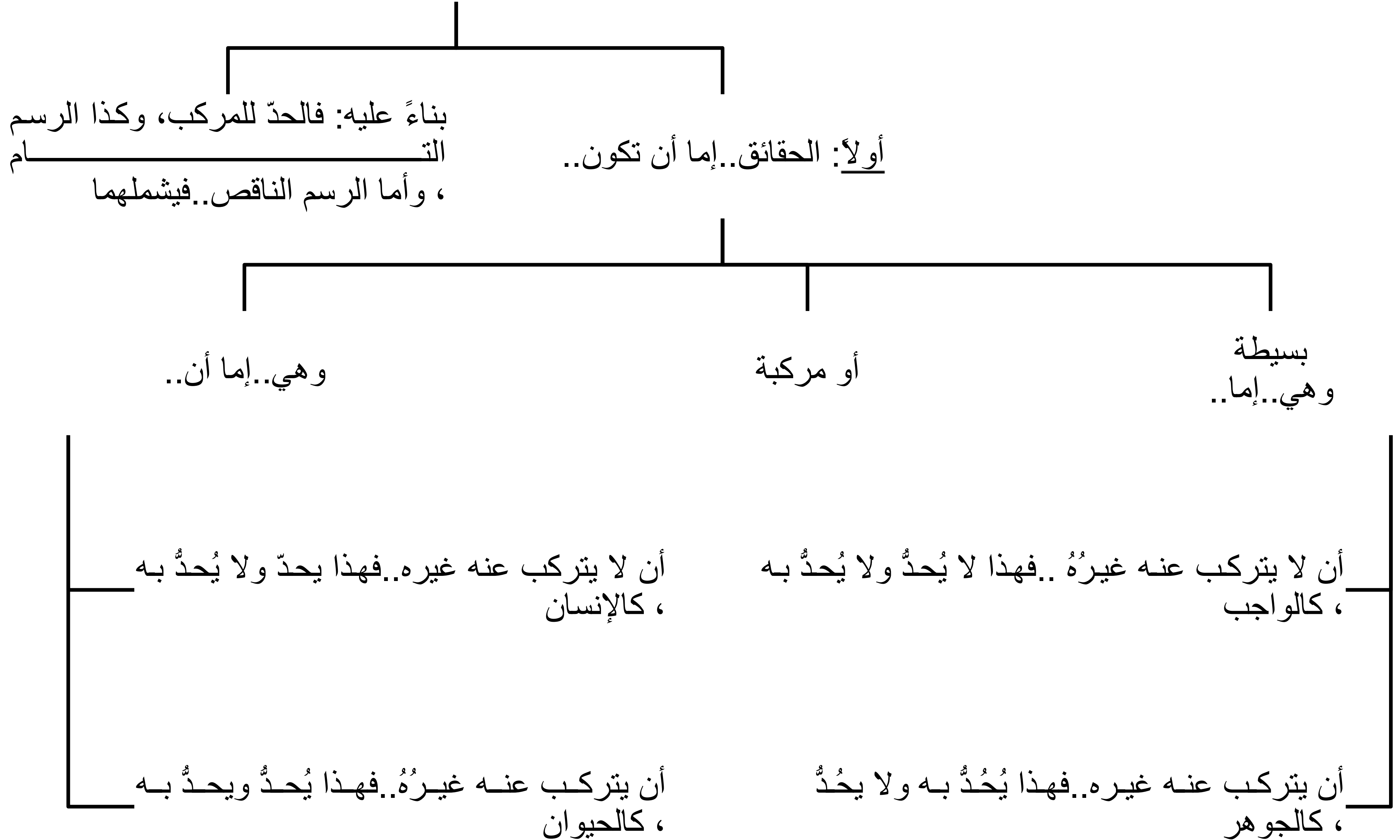


# المبحث الثاني: في أقسام المُعرّف

بيانُه: لا بد أن يساوي المُعرّف في العموم والخصوص، ليشمل جميع أفراده، ويميزها عن غيرها
←فلا يخلو من أن يكون داخلا فيه، أو خارجا عنه، أو مركّبا منهما.



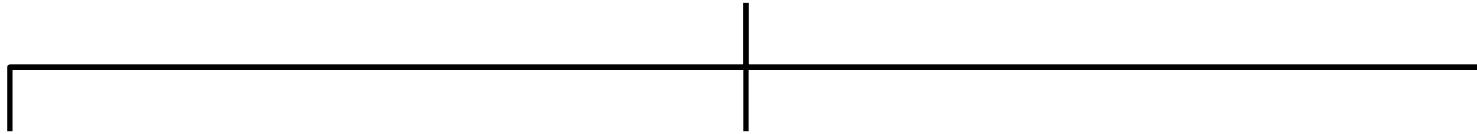

مُناقشة:
أولاً:
ثانيا:
اعتراضٌ: بأن مجموع أجزاء الشيء عينُه، والجزء إنما يعرف إذا عُرِّف شيء من أجزائه، وذلك الجزء..
إما أن يكون هو..فيلزم تعريف الشيء بنفسه
أو ما هو خارجٌ عنه، والخارج إنّما يعرّف إذا علم اختصاصه به، وذلك يتوقف على معرفته، ومعرفة ما يغايره من الأمور المتناهية..وذلك محال
أولاً:
أجيب بأن الجزء متقدم على الكل بالطبع، والأشياء التي كل واحد منها متقدم على شيء..يمتنع أن يكون نفسه ومعرفاً به، ومعرَّف الشيء ليس بواجب أن يعرف شيئا من أجزائه أصلا؛ لجواز استغنائها بأسرها وتعريف الموصوف متوقف على كون الوصف المعرف، بحيث يلزم من تصوُّره تصوّره بعينه، وذلك إنما يتوقف على اختصاصه به وشموله في نفس الأمر لا على العلم بها
ردّ الجواب: هذا ضعيف لأن..
بل الجواب: أن الأجزاء على انفرادها معلومة، والتحديد استحضارها مجموعة، بحيث تحصل في الذهن صورةٌ مطابقةٌ للمحدود، وكذا الرسم إذا كان مركبا، وأما المفرد فلا يفيدُ
تقدّم كلّ واحد..لا يقتضي تقدم الكل من حيث هو محل ومجموع ليدلّ على المغايرة، ولو كانت الأجزاء بأسرها حتى الصوري معلومة..كانت الماهية معلومة، وإلا..لم يفد التحديد
ولو استلزم الخارجي تصوره..
١- فإن كان متصوراً..كان الملزوم متصورا، فاستغنى عن التعريف
٢- وإن لم يكن متصورا..امتنع التعريف به
اعتراضٌ: بأن المطلوب..
إن كان مشعوراً به..امتنع تحصيله
وإن لم يكن مشعورا به..امتنع طلبه
أجيب: بأن توجّه الطلب نحو الشيء المشعور به..ببعض اعتباراته، فلا استحالة


المبحث الثالث: في بيان ما يعرف ويعرف به
أولاً: الحقائق..إما أن تكون..
بناءً عليه: فالحدّ للمركب، وكذا الرسم التــــام ، وأما الرسم الناقص..فيشملهما
بسيطة
وهي..إما..
أو مركبة
وهي..إما أن..
أن لا يتركب عنه غيرهُ ..فهذا لا يُحدُّ ولا يُحدُّ به ، كالواجب
أن يتركب عنه غيره..فهذا يُحُدُّ به ولا يحُدُّ ، كالجوهر
أن لا يتركب عنه غيره..فهذا يحدّ ولا يُحدُّ به ، كالإنسان
أن يتركب عنه غيرُهُ..فهذا يُحدُّ ويحدُّ به ، كالحيوان

# الفصل الثالث:
# في الحجج

# الفصل الثالث: في الحجج

، وفيه مباحث:



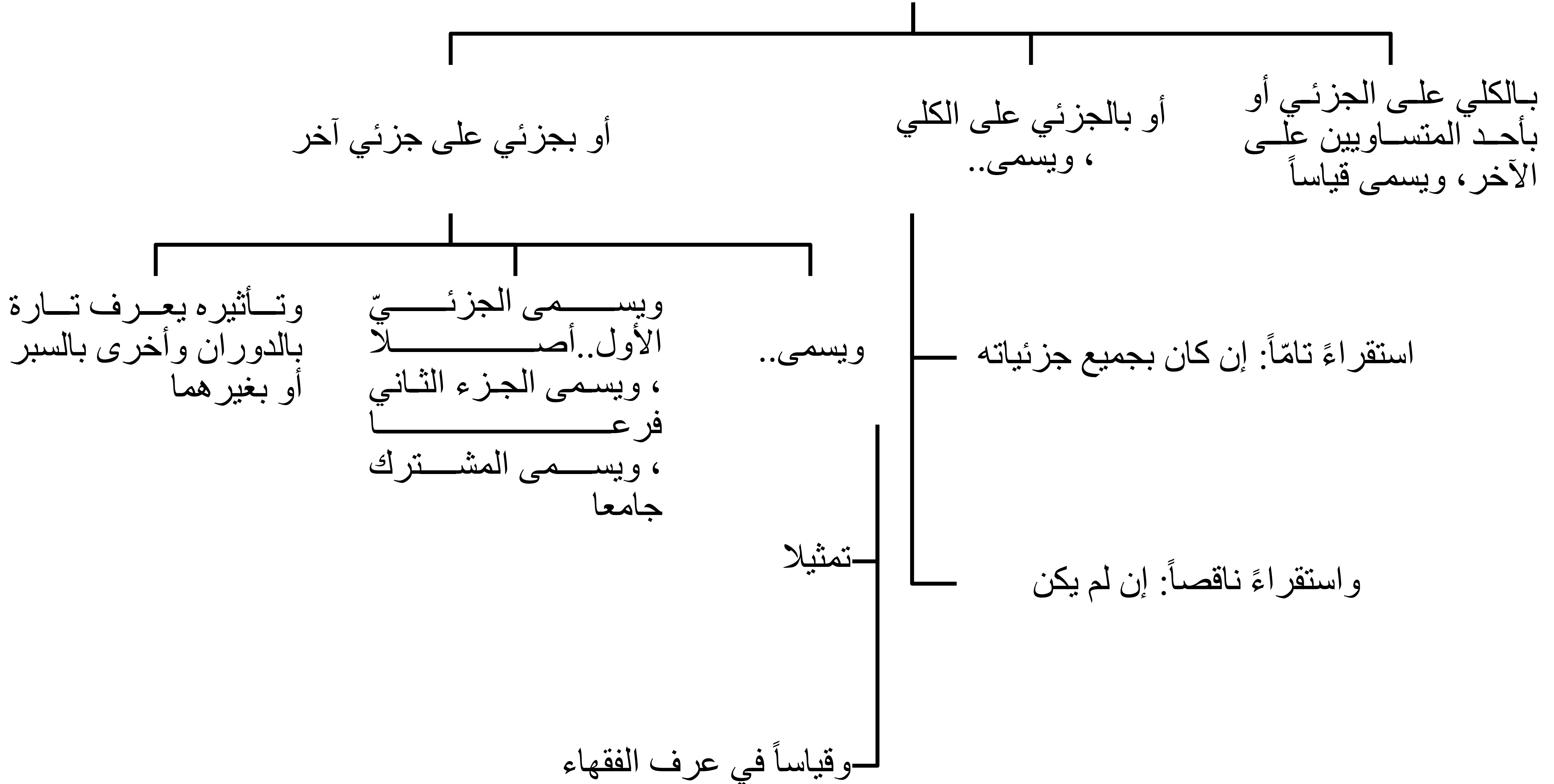
المبحث الأول:
في أنواع الحجج

المبحث الثاني:
في القياس وأصنافه

المبحث الثالث:
في مواد الحجج

## المبحث الأول: في أنواع الحجج

الدليل: ما يُلزِم من العلم به العلمُ بوجود المدلول
، فإما أن يستدل..



المبحث الثاني: في القياس وأصنافه

القياس: ،

هو: قولٌ مؤلف من أقوال متى سلمت..لزم عنه لذاته قول آخر

وهو إما أن..

يشمل النتيجة أو نقيضَها بالفعل ، ويسمى استثنائيا وهو: أن يُستدلّ..
١- بوجود الملزوم على وجود اللازم
٢- أو بعدمه على عدم الملزوم
٣- أو بوجود أحد المتعاندين على عدم الآخر
٤- أو بعدمه على وجوده

فيكون مشتملا على..

١- مقدمة حاكمةٍ..

بالتلازم بينهما ، وتسمى شرطية متصلة

أو بالمعاندة ، وتسمى شرطية منفصلة..
١- حقيقةً إن تعاندا مطلقا
٢- ومانعة جمع إن تعاندا صَدْقا
٣- ومانعة خلوٍ إن تعاندا كذباً فقط

٢- وأخرى تدل على..
١- وضع الملزوم أو المعاند مطلقا أو صدقا
٢- أو رفع اللازم أو المعاند مطلقا أو كذبا
، وتسمى استثنائية.

أو لا يشمل النتيجة أو نقيضَها بالفعل ويسمى اقترانيا ، وهو على أربعة أوجه: لأنه لا بد له من أمر يناسب طرفي المطلوب، يسمى أوسط

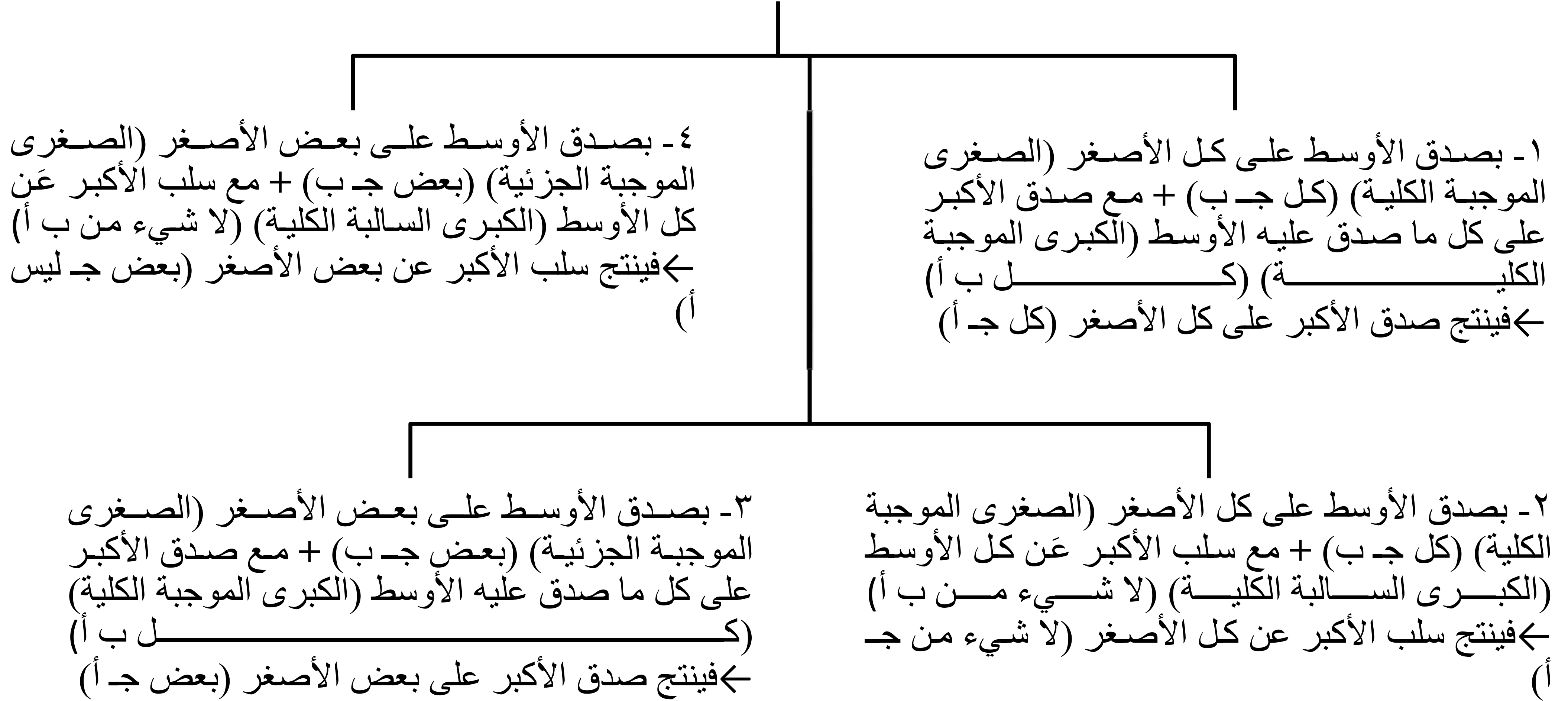
والمحكوم عليه في المطلوب..أصغر ، والمحكوم به..أكبر

والمقدمة التي فيها الأصغر..الصغرى والمقدمة التي فيها الأكبر..الكبرى

فالأوسط: إما أن يكون..
١- محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
٢- أو محمولا فيهما
٣- أو موضوعا فيهما
٤- أو موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى

بيانُها في الصفحة التالية

١- الأوسط محمول في الصغرى، موضوع في الكبرى: أن يُستدلّ..



٢- الأوسط محمول في الصغرى والكبرى:

هي: أن يُستدل..

وذلك بشرط أن يتحد زمان السلب والإيجاب أو يكون أحدهما دائماً

١- بصدق الأوسط على كل الأصغر (كل جـ ب) **+** وسلب الأوسط عن كل الأكبر (لا شيء من أ ب) ←فينتج سلب الأكبر عن كل الأصغر (لا شيء من جـ أ) (سالبة كلية)

٤- بسلب الأوسط عن بعض الأصغر (ليس بعض جـ ب) **+** وصدق الأوسط على كل الأكبر (كل أ ب) ←فينتج سلب الأكبر عن بعض الأصغر (ليس بعض جـ أ)

٢- بسلب الأوسط عن كل الأصغر (لا شيء من جـ ب) **+** وصدق الأوسط على كل الأكبر (كل أ ب) ←فينتج سلب الأكبر عن كل الأصغر (لا شيء من جـ أ) (سالبة كلية)

٣- بصدق الأوسط على بعض الأصغر (بعض جـ ب) **+** وسلب الأوسط عن كل الأكبر (لا شيء من أ ب) ←فينتج سلب الأكبر عن بعض الأصغر (ليس بعض جـ أ)

## ٣- الأوسط موضوع في الصغرى والكبرى: أن يُستدل

١- بصدق الطرفين الأصغر والأكبر على كل الأوسط←فينتج صدق الأكبر على بعض الأصغر (كل ب جـ) + وكل (ب أ)←ينتج (بعض جـ أ)

٦- بصدق الأصغر على بعض الأوسط + وسلب الأكبر عن كل الأوسط ←يُنتج سلب الأكبر عن بعض الأصغر (بعض ب جـ) + ( لا شيء من ب أ)← ينتج (ليس بعض جـ أ)

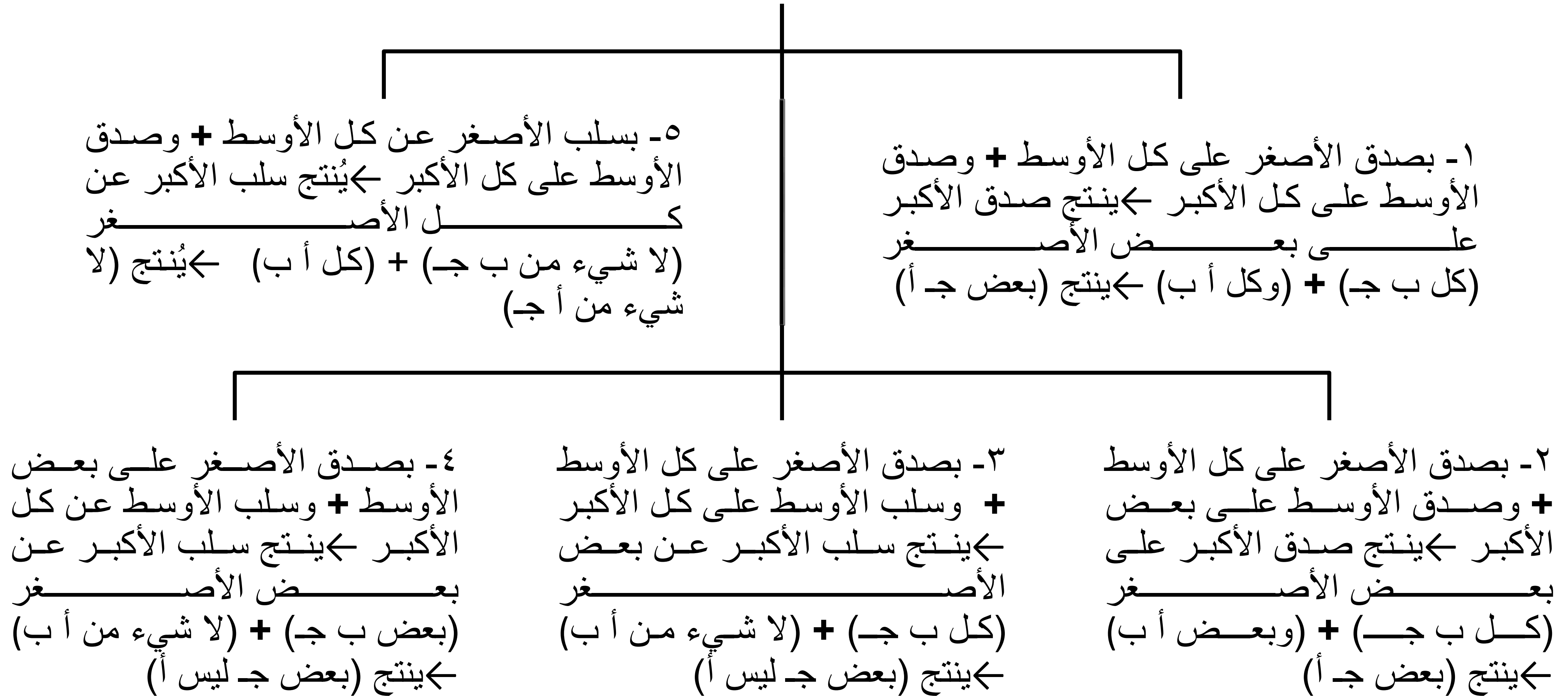
٢- بصدق الأصغر على كل الأوسط + وصدق الأكبر على بعض الأوسط←فينتج صدق الأكبر على بعض الأصغر (كل ب جـ) + وبعض (ب أ)←ينتج (بعض جـ أ)

٥- بصدق الأصغر على كل الأوسط + وسلب الأكبر عن بعض الأوسط ←يُنتج سلب الأكبر عن بعض الأصغر (كل ب جـ) + وليس بعض ب أ ←يُنتج (ليس بعض جـ أ)

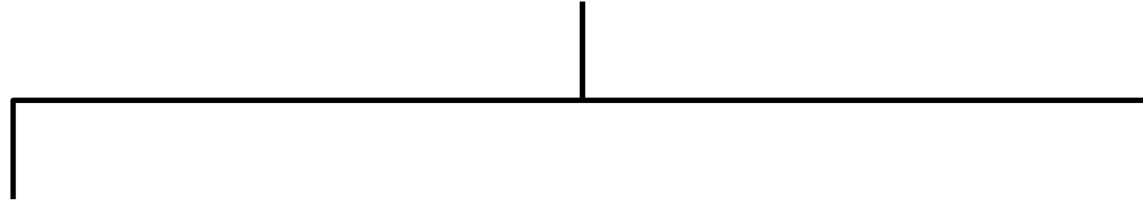
٣- بصدق الأكبر على كل الأوسط + وصدق الأصغر على بعض الأوسط ←فينتج صدق الأكبر على بعض الأصغر (بعض ب جـ) + وكل (ب أ)←ينتج (بعض جـ أ)

٤- بصدق الأصغر على كل الأوسط + وسلب الأكبر عن كل الأوسط ←يُنتج سلب الأكبر عن بعض الأصغر (كل ب جـ) + ولا شيء من ب أ ←يُنتج (ليس بعض جـ أ)

٤- الأوسط موضوع في الصغرى، محمول في الكبرى: أن يُستدل



←فالقرائن القياسية المنتجة ثلاثة وعشرون



أربعٌ استثنائية

وتسع عشرة اقترانية

خريطة إجمالية

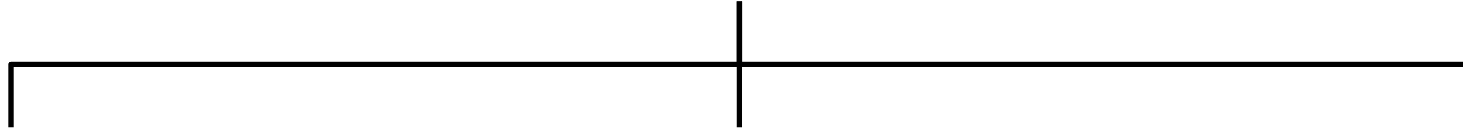
المبحث الثالث: في مواد الحجج

، الحجة: إما أن تكون عقلية أو نقلية



أولاً: الحُجَّة العقلية: إما أن تكون مقدماتها..

ثانياً: الحُجَّة النقلية

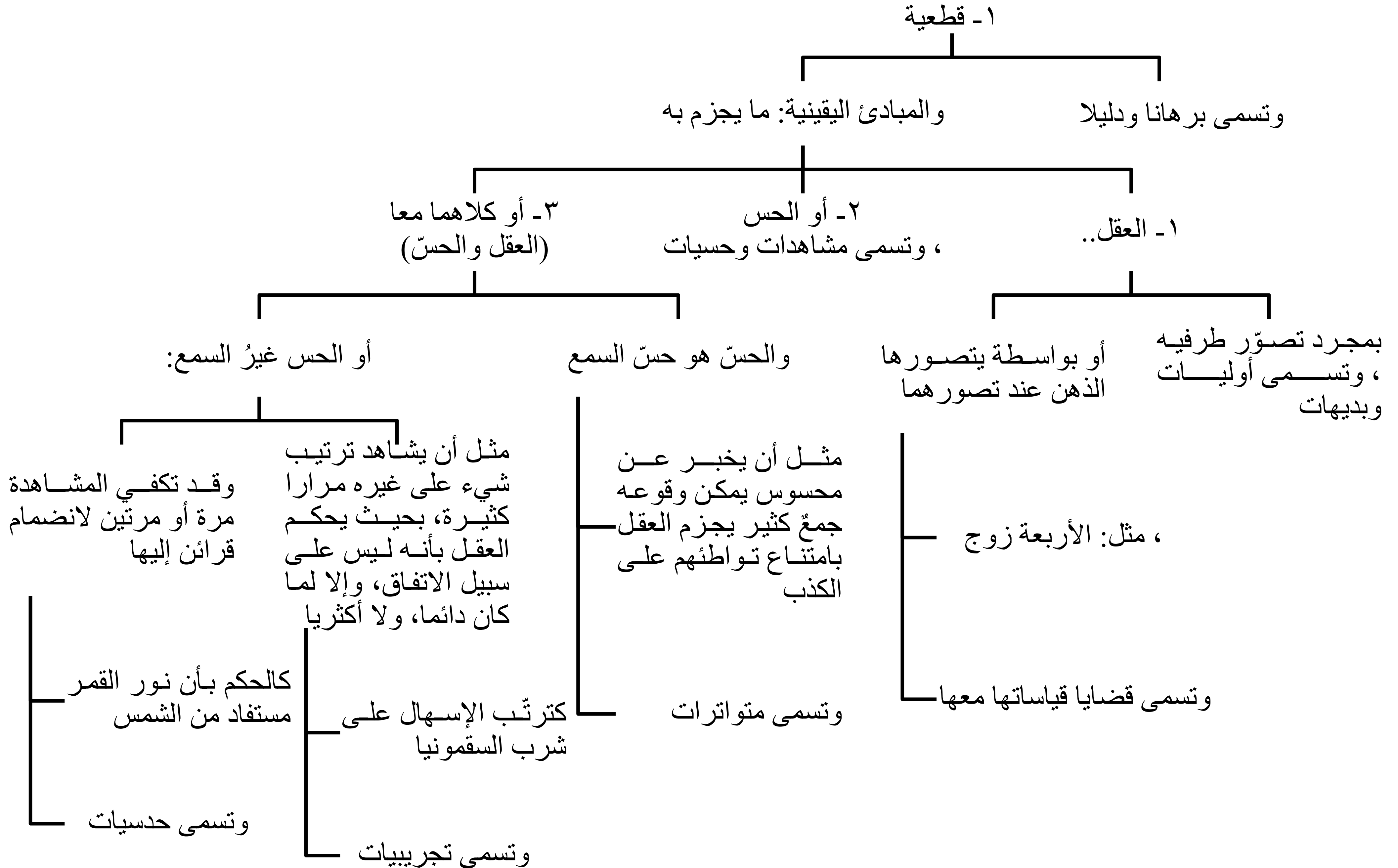


١ـ قطعية

٢ـ أو ظنية أو مشهورة

٣ـ أو مشبهة بالقطعية أو الظنية

أولاً: الحُجَّة العقلية:






مُصْطفَى دَنْقَش

تابع ....(أولاً: الحُجَّة العقلية:)

٢- أو ظنية أو مشهورة

وتسمى خطابةً وأمارةً

والظنيات: مقدماتٌ يحكم العقل بها مع تجويز نقيضها تجويزا مرجوحا

والمشهورات:

هي: ما اعترف به الجمهور لمصلحة عامة أو بسبب رقة أو حمية

مثل:

العدل حسن

والظلم قبيح

وكشف العورة مذموم

ومواساة الفقراء محمودة

٣- أو مشبهة بالقطعية أو الظنية

وتسمى مغالطة

ومقدمات المغالطات:

هي: قضاء الوهم في أمر غير محسوس قياسا على المحسوس

كما قيل: كل موجود فإنه جسم، أو حالٌّ في جسم

وقد تستعمل فيها المخيّلات

وهي: قضايا تُذْكر لترغيب النفس في شيء أو تنفيرها عنه، وقد تكون صادقة، وأكثر ما تستعمل إنما تستعمل في القياسات الشعرية



مُصْطفَى دَنْقَش

ثانياً: الحُجَّة النقلية:

هي: ما صح نقله ممن عرف صدقه عقلا، وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

وهو إنما يفيد لنا اليقين إذا..

١- تواتر عندنا

٢- وعلمنا عصمة رواة العربية

٣- وعدم..

أ- الاشتراك

ب- المجاز

ز -المعارض العقلي الذي لو كان لرجح ؛ إذ العقلُ أصل النقل، وتكذيب الأصل لتصديق الفرع محال لاستلزامه تكذيبه أيضا

جـ- الإضمار

د- التخصيص

هـ- النقل

و- النسخ

# الفصل الرابع:
# في أحكام النظر

الفصل الرابع: في أحكام النظر
، وفيه مباحث:

المبحث الأول:
إفادة النظر للعلمِ

المبحث الثاني:
في أنّ العقلَ كاف في معرفة
الله ولا حاجة إلى المعلم

المبحث الثالث:
في وجوبه

## المبحث الأول: إفادة النظر للعلمِ

نحنُ: النظر الصحيح يفيد العلم

وأنكـــــرهُ الســـــمنية مطلقـــــا وأنكـــرهُ المهندســـون فـــي الإلهيـــات - بيانُهما في الصفحة التالية

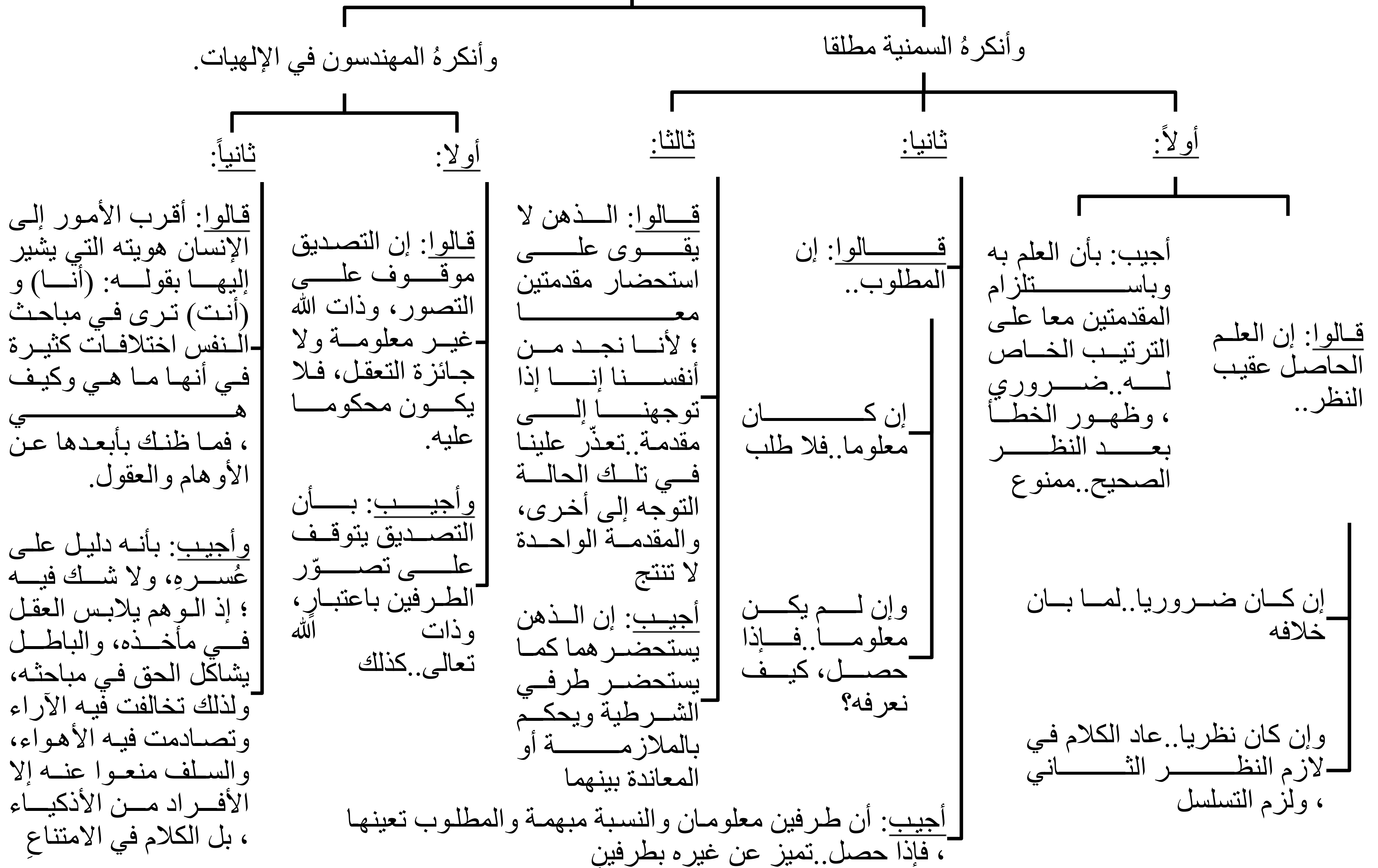
لنـا: إنـا نعلـم بالضـرورة أن مـن علـم لـزوم شـيء لشـيء وعلـم معـه وجـود الملزم أو عدم اللازم..

لنـا: مـن علـم أن العـالم ممكـن وأن كـل ممكن فله سبب..علم قطعا أن له سببا.

علم من الأول وجود اللازم

وعلم من الثاني عدم الملزوم

تابع...المبحث الأول: إفادة النظر للعلمِ



تابع...المبحث الأول: إفادة النظر للعلم

فروع:

الأول:

النظر الصحيح يعد الذهن، والنتيجة تفيض عليه عقيبه..

عادة عند الشيخ أبي الحسن الأشعري

ووجوبا عند الحكماء.

وقالت المعتزلة: النظر يولدها في الذهن، ومعنى التوليد: أن يوجب وجود شيء وجود آخر، كحركة اليد والمفتاح

وتبين فساده ببيان استناد جميعِ الممكنات إلى الله ابتداءً

الثاني: أنه لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما، وإلا..لما تفاوتت الأشكال في جلاء الإنتاج وخفائه

الثالث:

المشهور: أن النظر الفاسد لا يستلزم الجهل

وقيل: بخلافه

والحق: أن الفساد..

إن كان مقصورا على المادة..استلزم الجهلَ

وإلا..فلا



مُصْطفَى دَنْقَش

المبحث الثاني: في أنّ العقلَ كاف في معرفة الله ولا حاجة إلى المعلم

قُلنا بذلك
، ويدل عليه ما ذكرناه.

وخالفت الاسماعيلية

مناقشة:

أولاً:

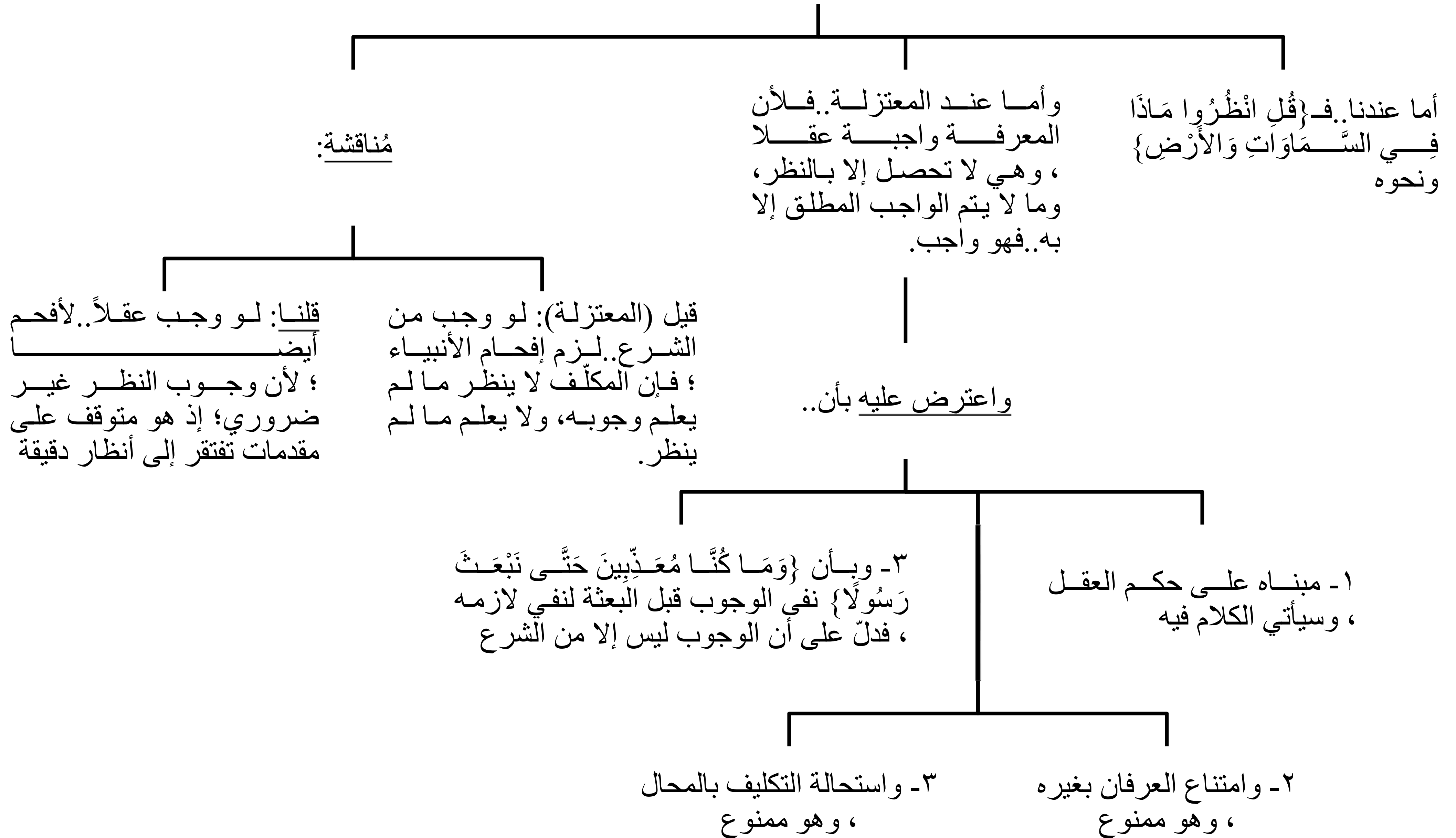
قالوا: الخلاف والمراء مستمر بين العقلاء في ذلك ، ولو كفى العقل..لما كان كذلك

وأجيب: بأنهم لو أتوا بالنظر الصحيح..لما وقع لهم ذلك

ثانياً:

قالوا: أن الإنسان لا يستقل بتحصيل أضعف العلوم، فكيف بأصعبها

وأجيب: بأن العُسرَ مُسَلَّم، ولا شك أنه لو كان مُعَلِّمٌ يعلم المبادئ والحجج ويزيح الشكوك والشبه..كان أوفق ، وإنما النزاع في الامتناعِ


المبحث الثالث: في وجوبه
فالنظر في معرفة الله تعالى..واجب ،
أما عندنا..فـ{قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ} ونحوه
وأما عند المعتزلة..فلأن المعرفة واجبة عقلا ، وهي لا تحصل إلا بالنظر، وما لا يتم الواجب المطلق إلا به..فهو واجب.
مُناقشة:
قيل (المعتزلة): لو وجب من الشرع..لزم إفحام الأنبياء ؛ فإن المكلّف لا ينظر ما لم يعلم وجوبه، ولا يعلم ما لم ينظر.
قلنا: لو وجب عقلاً..لأفحم أيضا ؛ لأن وجوب النظر غير ضروري؛ إذ هو متوقف على مقدمات تفتقر إلى أنظار دقيقة
واعترض عليه بأن..
١- مبناه على حكم العقل ، وسيأتي الكلام فيه
٣- وبأن {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} نفى الوجوب قبل البعثة لنفي لازمه ، فدلّ على أن الوجوب ليس إلا من الشرع
٢- وامتناع العرفان بغيره ، وهو ممنوع
٣- واستحالة التكليف بالمحال ، وهو ممنوع

مُصْطفَى دَنْقَش

# الكتاب الأول:
# في الممكنات

## الكتاب الأول:
## في الممكنات

الباب الأول:
في الأمور الكلية

الباب الثاني:
في الأعراض

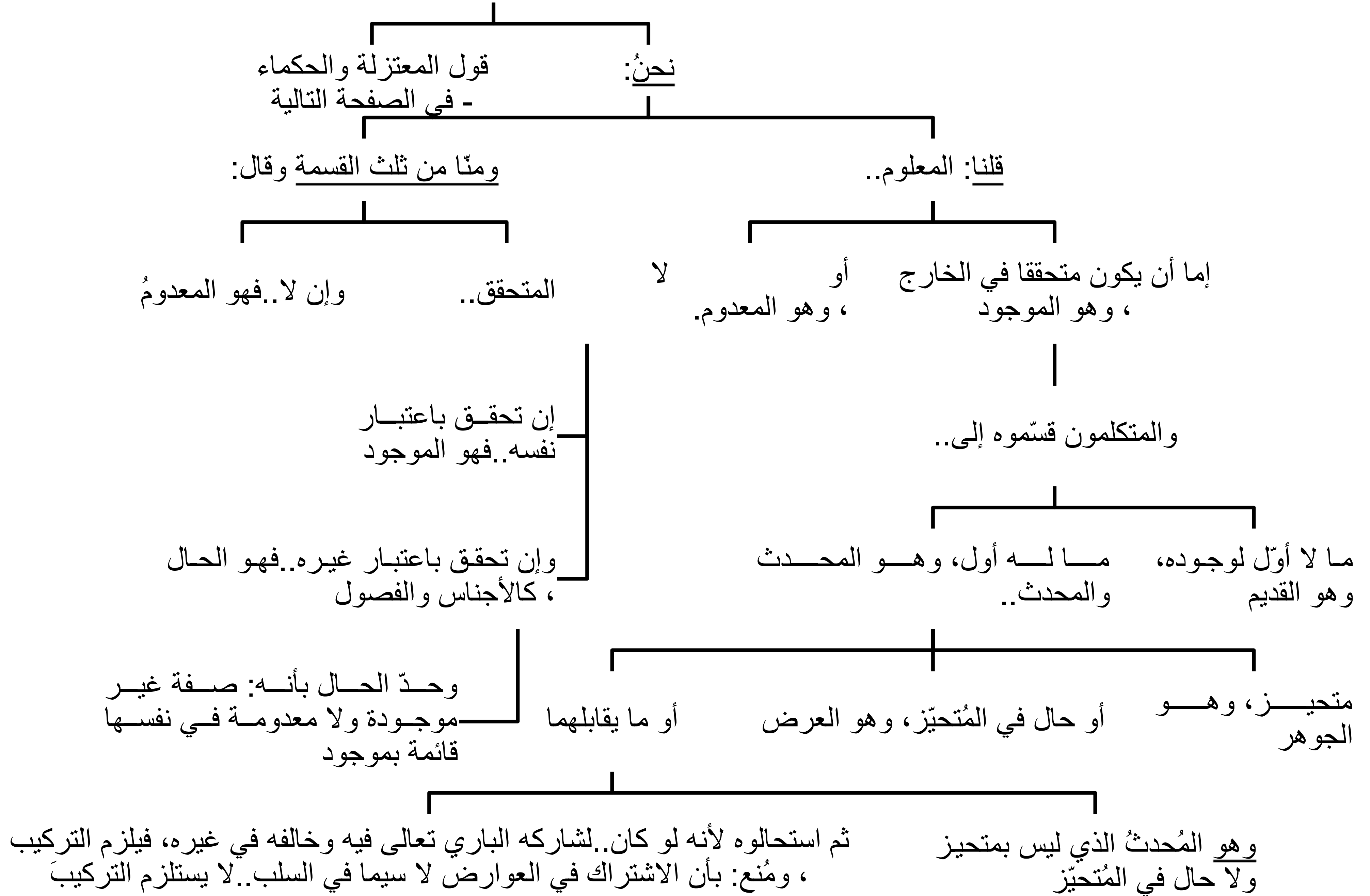
الباب الثالث:
في الجواهر

# الباب الأول:
# في الأمور الكلية

خريطة إجمالية

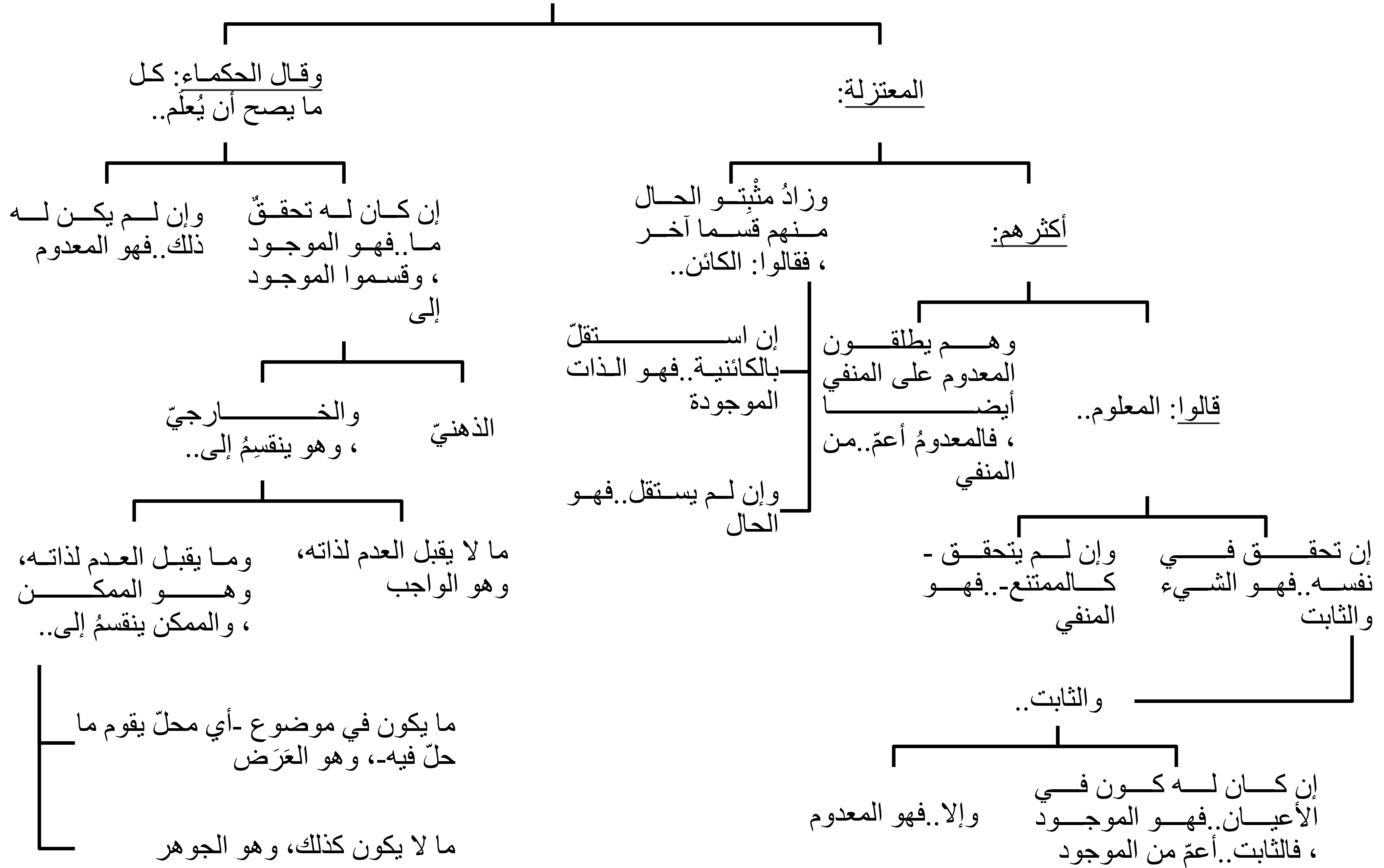


# الفصل الأول:
# في تقسيم المعلومات



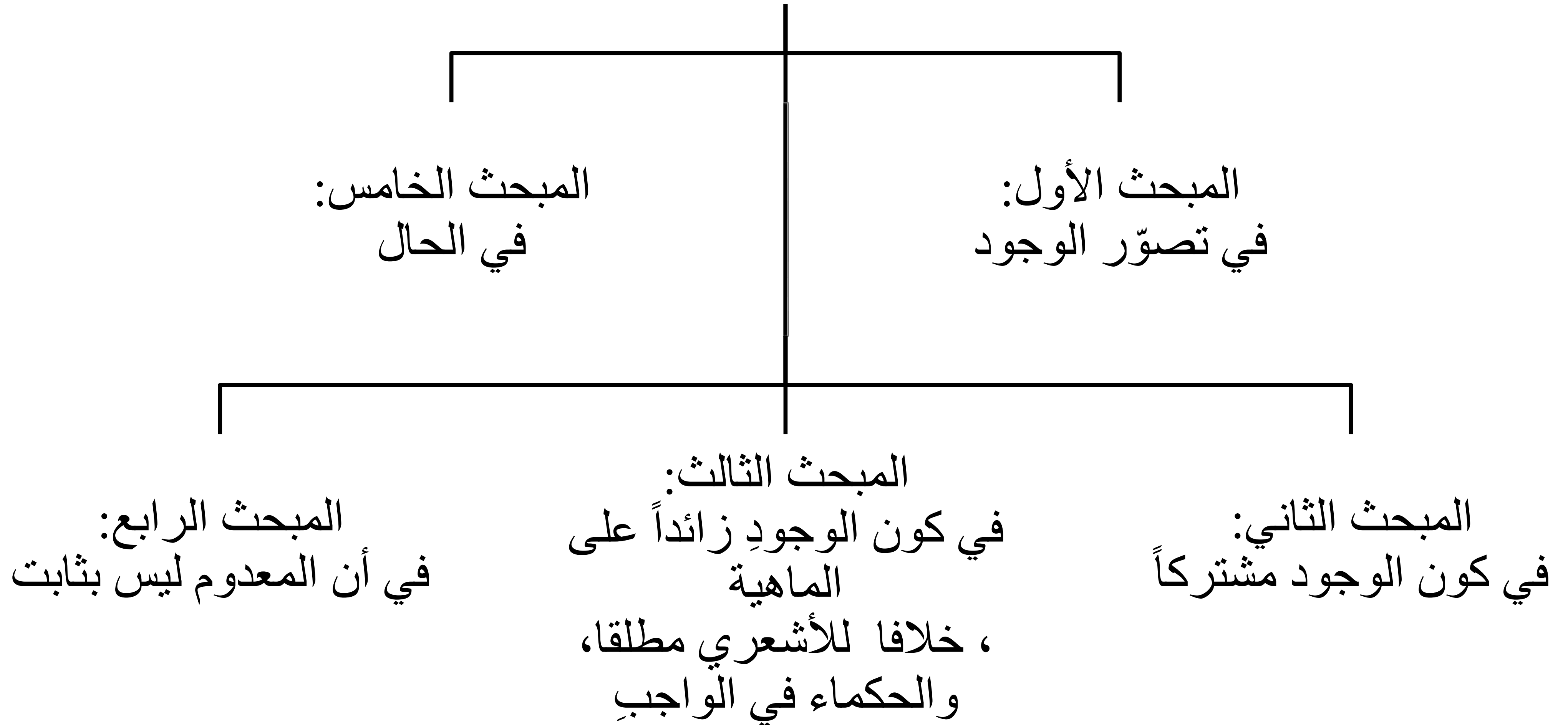
الفصل الأول: في تقسيم المعلومات
نحنُ:
قول المعتزلة والحكماء - في الصفحة التالية
قلنا: المعلوم..
ومنّا من ثلث القسمة وقال:
إما أن يكون متحققا في الخارج ، وهو الموجود
أو لا ، وهو المعدوم.
المتحقق..
وإن لا..فهو المعدومُ
والمتكلمون قسّموه إلى..
إن تحقق باعتبار نفسه..فهو الموجود
وإن تحقق باعتبار غيره..فهو الحال ، كالأجناس والفصول
ما لا أوّل لوجوده، وهو القديم
ما له أول، وهو المحدث والمحدث..
وحدّ الحال بأنه: صفة غير موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة بموجود
متحيز، وهو الجوهر
أو حال في المُتحيّز، وهو العرض
أو ما يقابلهما
وهو المُحدثُ الذي ليس بمتحيز ولا حال في المُتحيّز
ثم استحالوه لأنه لو كان..لشاركه الباري تعالى فيه وخالفه في غيره، فيلزم التركيب ، ومُنع: بأن الاشتراك في العوارض لا سيما في السلب..لا يستلزم التركيبَ

تابع...الفصل الأول: في تقسيم المعلومات



# الفصل الثاني:
# في الوجود والعدم

# الفصل الثاني: في الوجود والعدم



# المبحث الأول: في تصوّر الوجود

، وهو بديهيّ لوجوه:

١ـ إنه جزء من وجودي المتصور بديهة

٢ـ التصديق البديهي بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان..مسبوق بتصوّر الوجود والعدم، ومغايرتهما التي هي الاثنينية المتوقِّف تصورها على تصوّر الوحدة، والسابق على البديهي..أولى أن يكون بديهيا ←فتصورات هذه الأمور بديهية.

٣ـ الوجود بسيط؛ لامتناع تركبه عن الموصوف به أو بنقيضه، فلا يُحدَ ولا يُرسم؛ إذ لا شيء أعرفُ منه، وإن كان..فالرسم لا يعرف كنه الحقيقة

مُناقشة:

أولاً:

قيل: هذا التصديق..

إن كان بديهيا مطلقا..لم يَحْتَج إلى دليل

وإلا..لم يُفِد.

قلنا: بداهةً التصديق مطلقا..متوقفة على بداهة العلم بالجزء، لا على حصول العلم ببداهته.

ثانياً: لقائل أن يقول: التصديق موقوف على تصوّر الجزء باعتبار، لا على تصور حقيقته، فلا يلزم مِن تصوره بداهته

المبحث الثاني: في كون الوجود مشتركاً

مفهوم الوجود..وصفٌ مشترك عند الجمهور
، وخالفهم الشيخ .

لنا: أنّا نَجزِم بوجود الشيء ونتردد في كونه واجباً وجوهراً وعرضاً ، ونقسم الموجود إليها، ومورد القسمة..مشترك

(دليل مُزيف)

استُدِل: بأن مفهوم السلب واحد ، فلو لم يتحد مقابله..بطل الحصر العقلي

ومنع بأن كلّ إيجاب له سلب يقابله

## المبحث الثالث: في كون الوجودِ زائداً على الماهية

، خلافا *للأشعري* مطلقا، والحكماء في الواجبِ

٢- وفي الواجب:
- في الصفحة التالية

١- أما في الممكنات..فـ..

قلنا: الوجودُ زائدٌ على الماهية ، لنا..

وخالف *الأشعريُّ* فقال بأن الوجود غير زائدٍ على الماهيةِ مُطلقاً

١- لأنّا نتصورها ونشك في وجودها الخارجي والذهنيّ حتى يقوم عليهما البرهان

٢- ولأن الحقائق الممكنة تقبل الوجود والعدم ، ووجوداتها ليست كذلك

احتج الشيخ بأنه لو زاد..لقام بالمعدوم ، قلنا: بل يكونُ *الوجود قائماً* بالماهية من حيث هي هي

٣- وأيضا فالماهيات متخالفة، والوجود مشترك ، فلا يكون نفسها ولا جزءاً منها، وإلا..لكانت لها فصول تشاركها في مفهومِ الوجود، وتكون لها فصول أُخَرُ ويتسلسلُ

تابع...المبحث الثالث:
في كون الوجودِ زائداً على الماهية

فرع: اتصاف الشيء بالوجود..ليس لأجل صفة قائمة به؛ فإن قيام الصفة به..فرع على كونه موجوداً، فلو تعلل في كونه موجودا بها..لزم الدورُ

٢- في الواجب

قلنا: الوجودُ زائدٌ على الماهية، لنا..

١- إنه لو تجرد..لتجرد لغيره، وإلا..لتنافت لوازمه فيكون ممكنا

قيل: تجرده لعدم الموجب لعروضه
قلنا: فيحتاج *الواجب* إلى عدم *الموجِبِ للعروض*

قيل: الوجود مشكك
قلنا: *لا نُسلِّمُ*، وإن سلم..

فلا يمنع المساواة في تمام الحقيقة، وإلا يَلْزمُ..
١- تَركُّب الوجود
٢- أو المباينة الكلية بين الوجودين، وقد بان فسادُهما

وأيضا فالواقع على أشياء بالتشكيك..لا بد وأن يكون من عوارضها، فالمعروضات..

إن تماثلت أو تجانست..لَزِمَ المحالان المذكوران

وإن تباينت..كان كلّ منهما مخالفاً للآخر بالذات ومشاركا له في مفهوم هذا العارض، وهو عين المُدَّعَى

٢- مبدأ الممكنات لو كان الوجود وحده..لشاركه كل وجود، وإلا..لكان السلب جزءاً منها

قيل: التجرد شرط تأثير المبدأ لا جُزؤُهُ
قلنا: فيكون كل وجود سبباً، إلا إن كان الأثر تخلف عنه لفقد شرطه الممكن حصولُه

٣- وجوده معلوم وذاته غير معلومة، فوجوده غير ذاته

وخالف الحُكماء فقالوا بأن الوجود غير زائدٍ على الماهيةِ في الواجبِ

احتجوا بأن وجوده لو زاد..لاحتاج إلى معروضه، فاحتاج إلى..

سبب مقارن في عروضه له*وهو ذاتُهُ أو صفة من صفاتِهِ*، فتقدم ذاته بالوجود على وجوده، ويلزم التسلسل

أو سبب مباين، فيكون ممكنا

وأجيب بأن العلة المقارنة لا يجب تقدمها بالوجود؛ فإن ماهية الممكنات علة قابلة لوجوداتها، وأجزاء الماهية علة لقوامها مع أن تقدّمها ليس بالوجود

# المبحث الرابع: في أن المعدوم ليس بثابت

قلنا: المعدوم ليس بثابت

؛ لأن المعدوم..

إن كان مساويا للمنفي أو أخصَّ منه -وكل منفي ليس بثابت-..فالمعدوم ليس بثابت

وإن كان أعم منه..لم يكن نفياً صرفاً ، وإلا..لما بقي فرق بين العام والخاص ←فكان ثابتا، وهو مقولٌ على المنفي، فالمنفي ثابت هذا خلفٌ

خالفت المعتزلة:

احتجت

١- بأن المعدوم متميزٌ لكونه..
١- معلوما
٢- ومقدورا
٣- ومرادا بعضه دون بعض
، وكل متميز ثابت ←فالمعدوم ثابت

وأجيب: بأنه منقوض بالممتنعات والخياليّات، والمركبات ونفي الوجود

٢- وبأن الامتناع..نفيٌ؛ لأنه صفة الممتنع المنفي ، والإمكان ثابت ←فالمعدوم الموصوف به ثابت

وأجيب: بأن الإمكان والامتناع من الأمور العقلية ، على ما سنبينه إن شاء اللهُ

## المبحث الخامس: في الحال

اتفق الجمهور على نفي الحالِ

وقال به القاضي أبو بكر منا وأبو هاشم من المعتزلة، وإمام الحرمين أولاً

مُناقشة:

أولاً:

احتجوا: بأن الوجود وصفٌ مشترك..

- ليس بموجود، وإلا..لساوى غيره في الوجود، فيزيد وجوده ويلزم التسلسل
- ولا معدوم؛ لأنه لا يتصف بمنافيه

والجواب: الوجود موجود، ووجوده ذاتُه، وتميزه عن سائر الموجودات بقيد سلبي، فلا يتسلسلُ

ثانيا:

احتجوا: بأن السواد يشارك البياض في اللونية، ويخالفه في السوادية، فـ..

- إن وجد *اللونية والسوادية*..كان أحدهما قائماً بالآخر، وإلا..لاستغنى كل منهما عن الآخر، فلا يلتئم منهما حقيقة واحدة ←وإذا كان كذلك..لزم قيام العرض بالعرض، وهو محال لما سنذكره
- وإن عُدِمَ *اللونية والسوادية* أو أحدُهما..لزم تركب الموجود عن المعدوم، وهو ظاهر الامتناع

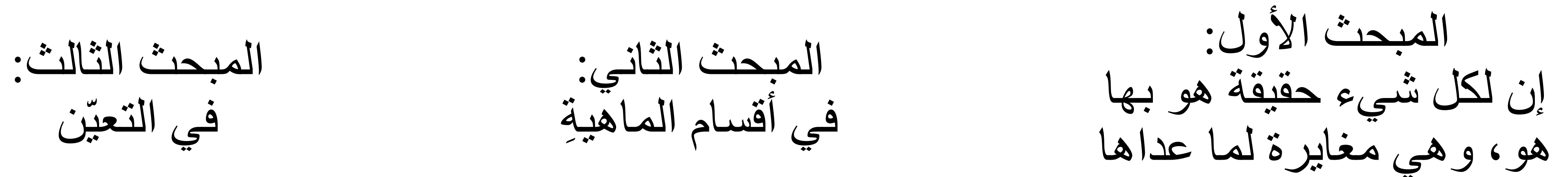
والجواب: بأن اللونية والسوادية..

- موجودتان قائمتان بالجسم، إلا أن قيام إحداهما موقوف على قيام الأخرى
- أو إحداهما قائمة بالجسم والأخرى بها، والامتناع ممنوع، والتركيب في العقل لا في الخارج، وفيه نظر

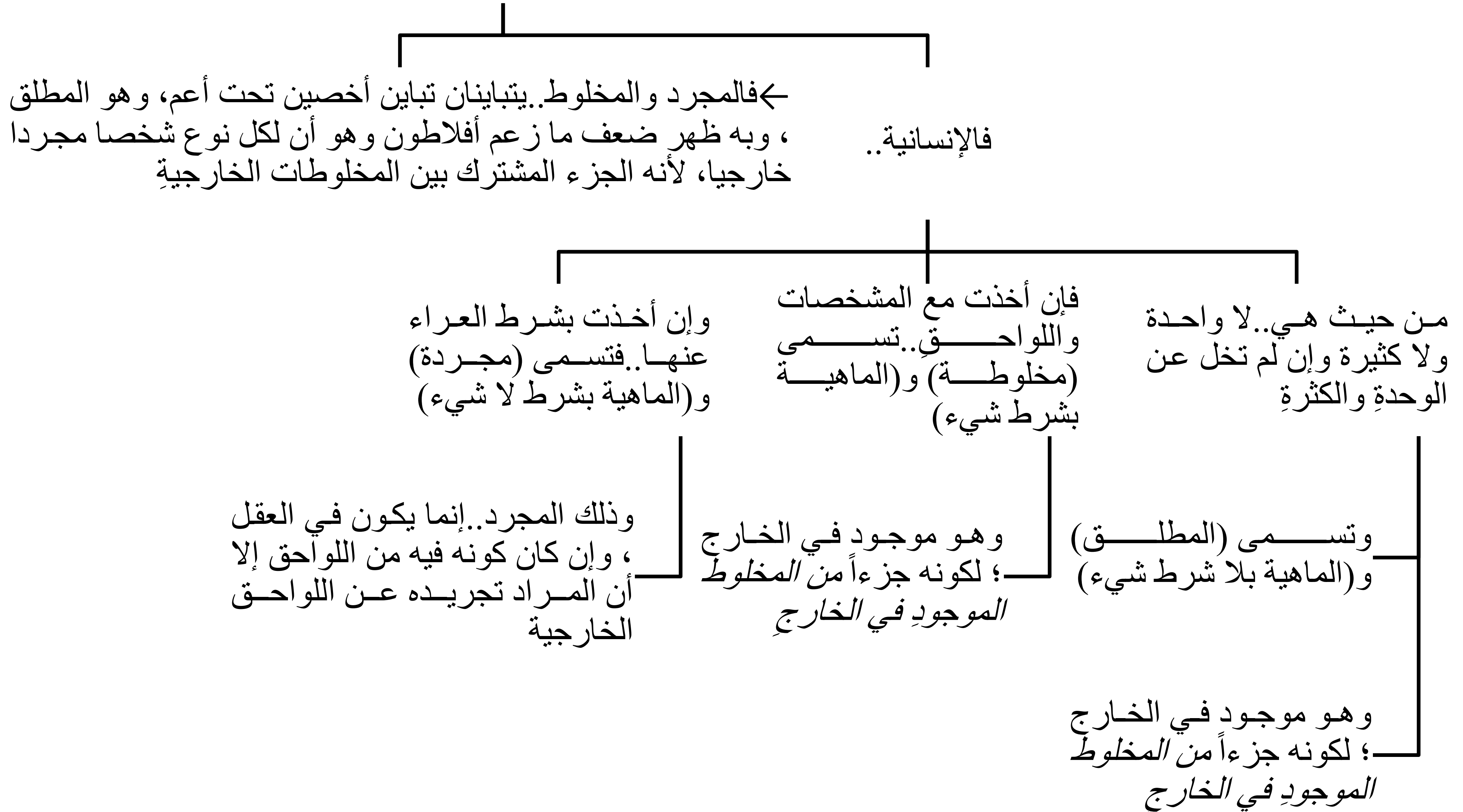
# الفصل الثالث:
# في الماهية

# الفصل الثالث: في الماهية

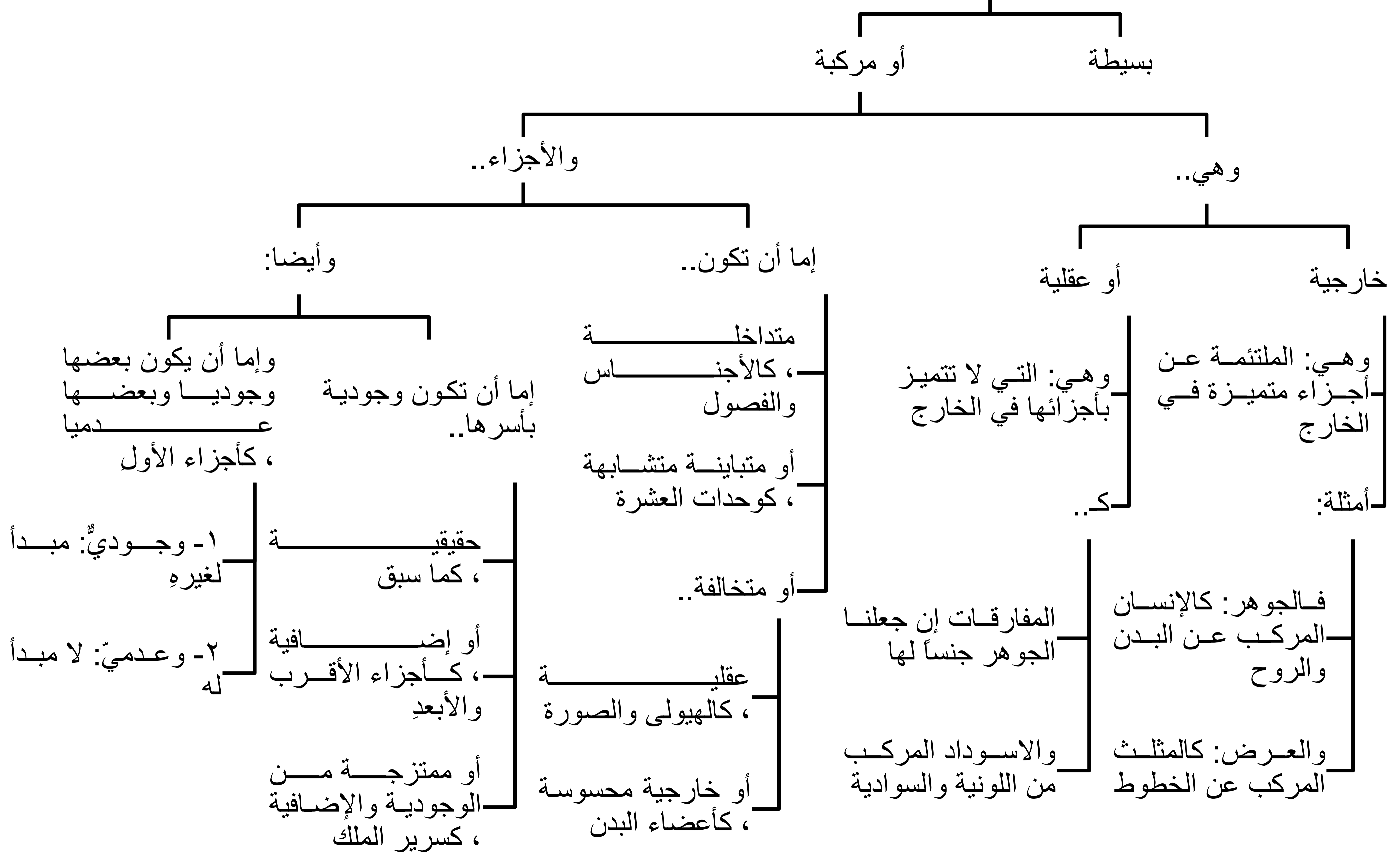
، وفيه مباحث:



## المبحث الأول: إن لكل شيء حقيقة هو بها هو، وهي مغايرة لما عداها

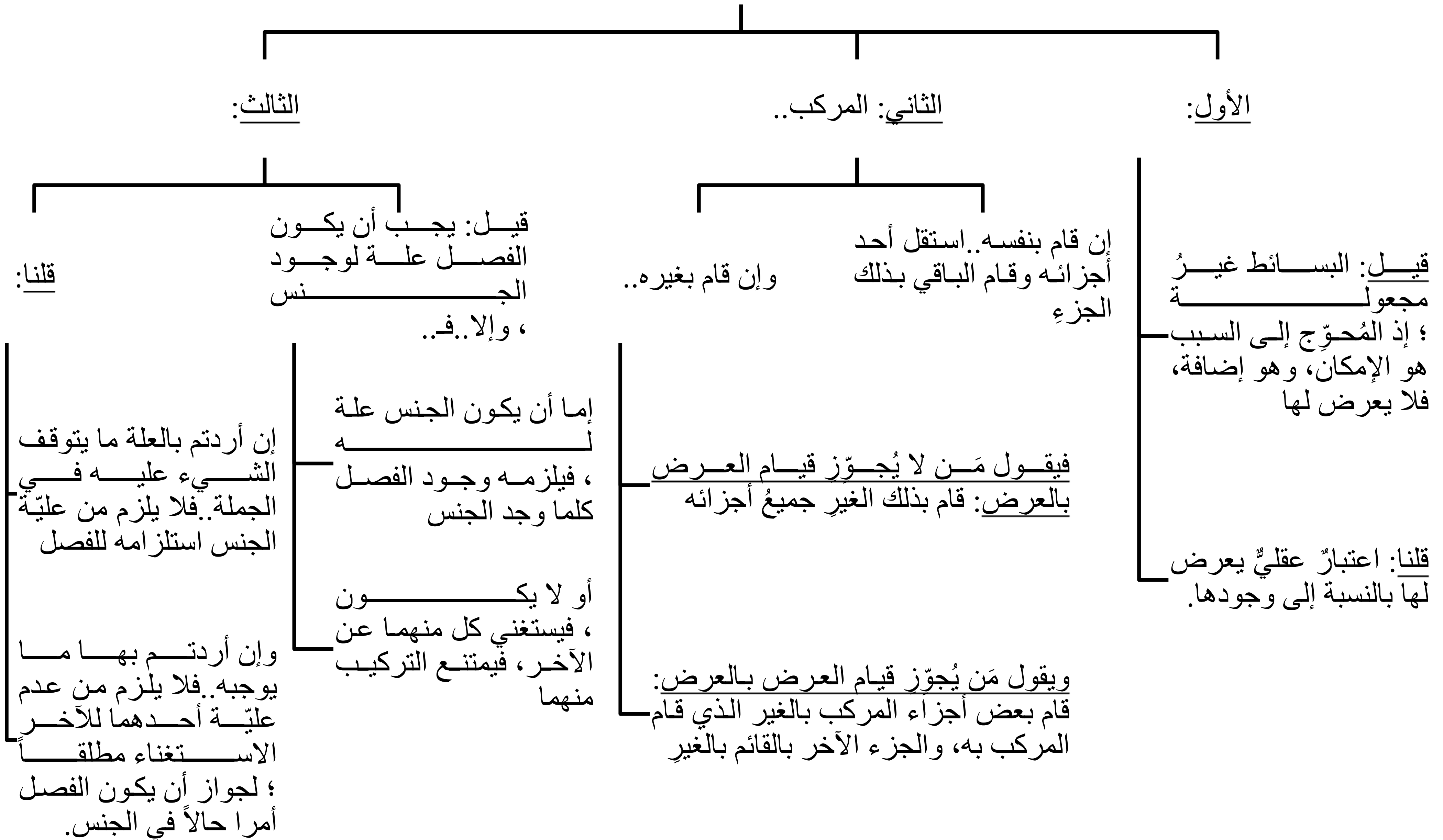


## المبحث الثاني: في أقسام الماهيةِ



# تابع...المبحث الثاني: في أقسام الماهيةِ

## فروع: ،



المبحث الثالث: في التعيّن

الماهية من حيث هي..لا تأبى الشركة، والشخصُ من حيث هو يأباها

فإذاً في الشخصِ زائد وهو التشخص، ويدل على وجوده أمران:

١- أنه جزء من الشخص الموجود، فيكون موجوداً

٢- لو كان التعين عدميا..لكان عدما لتعيُّن آخرَ، فيكون أحدهما ثبوتا وهو مماثل للآخر، فيكونان ثبوتيينِ

ولقائل: أن يمنع التماثل؛ إذ لو تماثلت..لم يتحصل الشخص من انضمام التعين إلى الماهية؛ لأن ضم الكلي إلى الكلي..لا يفيد الجزئية.

وأنكرَ المتكلمون كونَ التعيُنِ وجودياً زائداً على ماهية المُتعيّن؛ وذلك لوجوه:

١- أنه لو زادت..لتشاركت أفراده فيه، وتمايزت بتعين آخر، ولزم التسلسل

وأجيب: بأنه مقولٌ على أفراده قولاً عرضياً، كالماهية، وانها متخالفة بالذات ←فلا حاجة لها إلى تعينات أُخَرَ

٢- اختصاص هذا التعين بهذه الخاصة..يستدعي تميزها، فيلزم الدور

ونوقض باختصاص الفصول بخصص الأجناسِ

وأجيب أيضاً: بأنه يقتضي تميزها معه لا قبله، *فلا يلزمُ الدورُ*

٣- انضياف التشخص إلى الماهية يستدعي وجودها؛ لامتناع انضمام الموجود إلى المعدوم ←فوجودها: إما أن..

١- يقتضي تعيناً آخر، ويلزم التسلسل

٢- أو لا، وهو المطلوب

وأجيب بأن *وجود الماهية..مع انضياف التعين إليها*

فرع:

قال الحكماء: الماهية..

إن اقتضت التشخص لذاتها..انحصر نوعها في شخصها؛ لامتناع المخالفة بين لوازم الطبيعة الواحدة

وإلا..فيتعلل تشخُصُها بتشخص موادها، وبأعراض تكتنف بها، فيتعدد بتعددها

قيل: عليّة تشخص المواد وعوارضها..

١- إن تعلل بحقائقها..لم يتعدد

٢- وإلا..لتسلسلت المواد

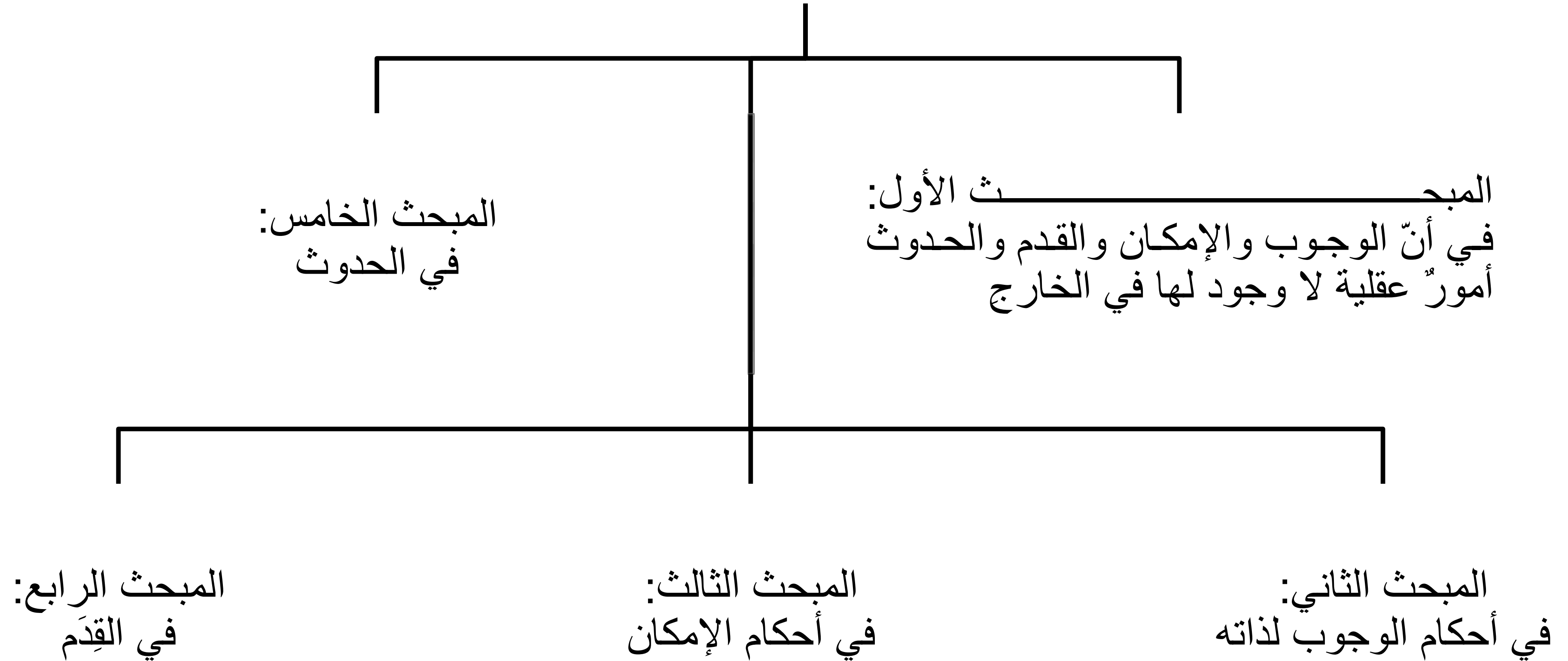
والحقّ: إحالة ذلك إلى إرادة الفاعل المختار

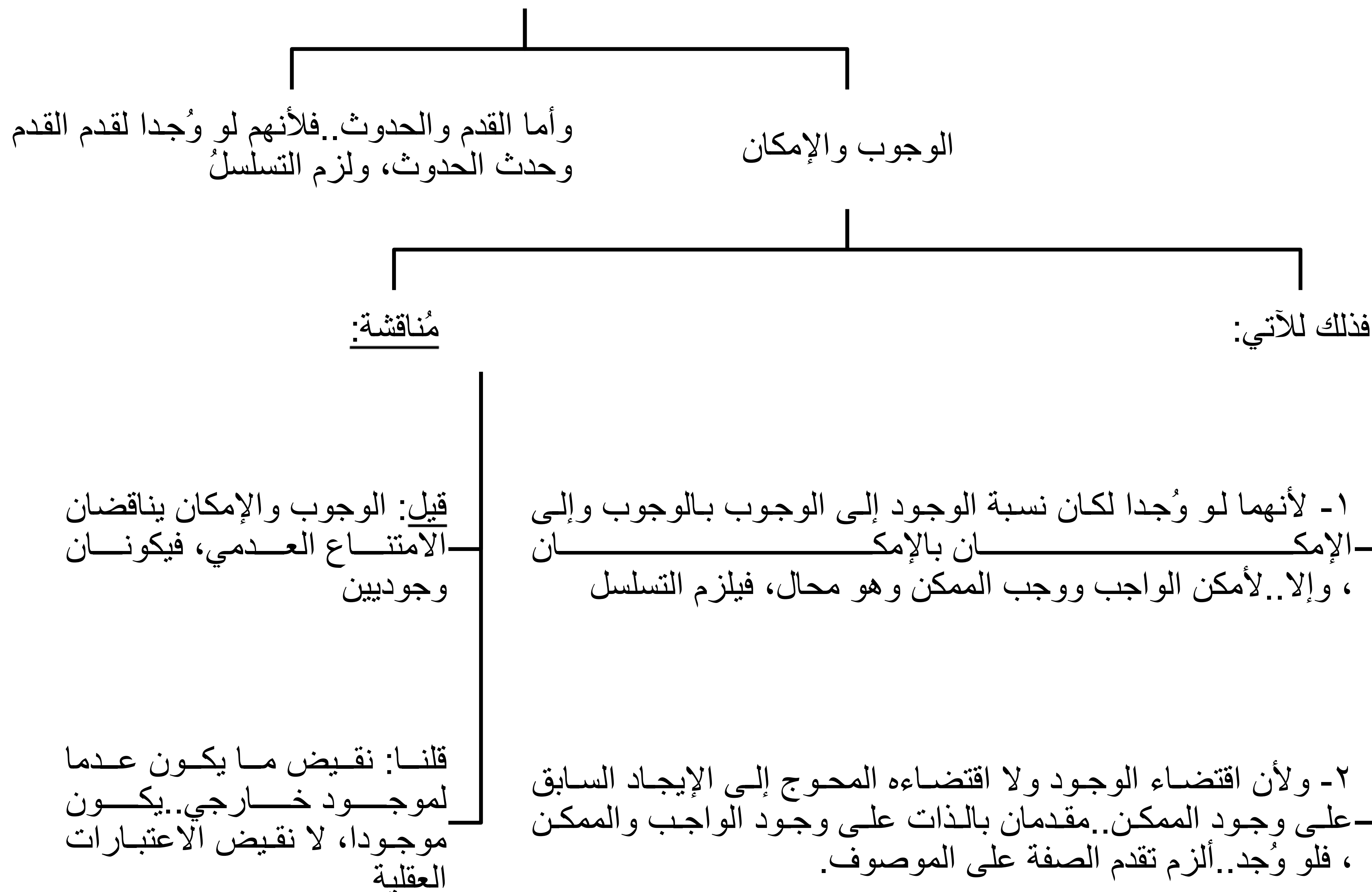

مُصْطفَى دَنْقَش

# الفصل الرابع:
# في الوجوب والإمكان والقدم والحدوث

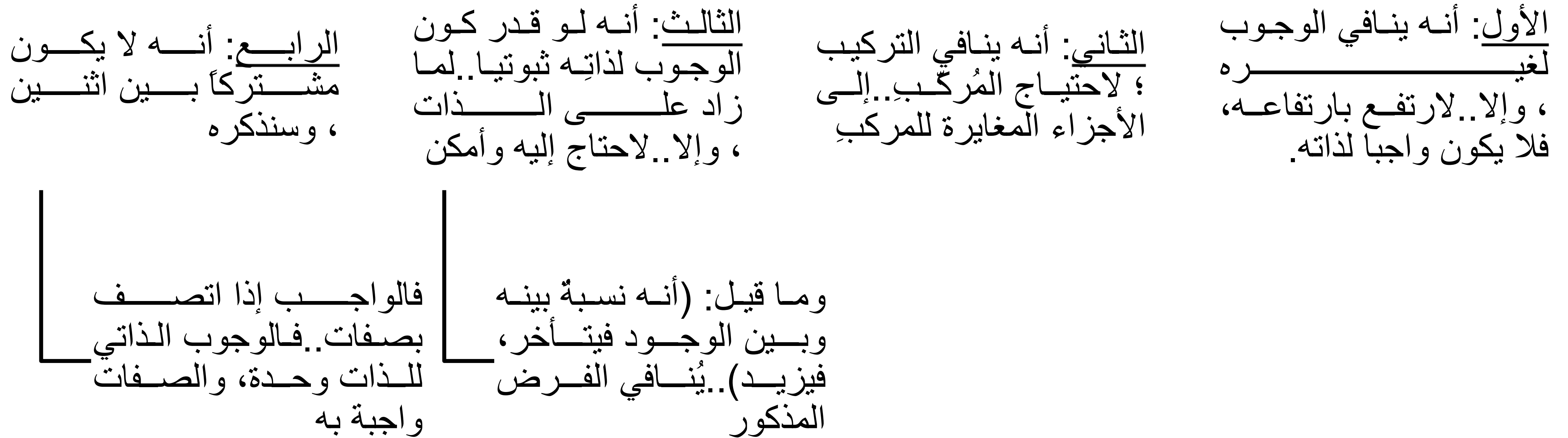
# الفصل الرابع: في الوجوب والإمكان والقدم والحدوث

، وفيه مباحث:




المبحث الأول: في أنّ الوجوب والإمكان والقدم والحدوث أمورٌ عقلية لا وجود لها في الخارج
الوجوب والإمكان
وأما القدم والحدوث..فلأنهم لو وُجدا لقدم القدم وحدث الحدوث، ولزم التسلسلُ
فذلك للآتي:
مُناقشة:
١- لأنهما لو وُجدا لكان نسبة الوجود إلى الوجوب بالوجوب وإلى الإمكان بالإمكان، وإلا..لأمكن الواجب ووجب الممكن وهو محال، فيلزم التسلسل
قيل: الوجوب والإمكان يناقضان الامتناع العدمي، فيكونان وجوديين
٢- ولأن اقتضاء الوجود ولا اقتضاءه المحوج إلى الإيجاد السابق على وجود الممكن..مقدمان بالذات على وجود الواجب والممكن، فلو وُجد..ألزم تقدم الصفة على الموصوف.
قلنا: نقيض ما يكون عدما لموجود خارجي..يكون موجودا، لا نقيض الاعتبارات العقلية

## المبحث الثاني: في أحكام الوجوب لذاته



## المبحث الثالث: في أحكام الإمكان

الأول: أنه مُحْوَجٌ إلى السبب

؛ وذلك لأن الممكن لما استوى إليه طرفاه..امتنع وجوده إلا لمُرجّح ، والعلم به بديهي، والفرق بينه وبين قولنا: (الواحد نصفٌ)، ونحوه..الألف.

اعتراضات على احتياج ترجيح وجودِ المُمكِن على عدمِهِ إلى مُرَجِّحٍ

ولصعوبة هذا الإشكال قيل: علة الحاجة هو الحدوث أو الإمكان معه ، وليس كذلك لأنه صفة الوجود المتأخر عن التأثير المتأخر عن الحاجة، فلا يكون علة لها ولا جزءاً منها ولا شرطا لتأثير علتها.

بيانُها:

أولاً: الحاجة ليست ثبوتية ، وإلا..

١- لكانت ممكنة ؛ لأنها صفة الممكن، فيكون لها حاجة أخرى ويتسلسل

٢- ولكانت متقدمة على موصوفها المنسوبة هي إليه ؛ لتقدمها على التأثير المتقدم على وجود الأثر وهو محال

ثانياً: لو كان المُمكن مُحتاجا إلى المؤثر..لكان المؤثر موصوفاً بالمؤثرية، واللازمُ باطلٌ

لأنّ المؤثرية ليست ثبوتية ؛ لأنها لو وجدت..لأمكنت؛ لأنها صفة المؤثر ونسبة بينه وبين الأثر ، فيستدعي مؤثراً له مؤثرات أخرى ويتسلسلُ

ثالثا: التأثير..

حال الوجود..تحصيل الحاصل

وحال العدم..جمع بين النقيضين

رابعاً: لو احتاج الوجود لإمكانه إلى مُرجّح..لاحتاج العدم أيضا ، لكنه نفيٌ محض، فلا يكون أثرا

وأجيب:

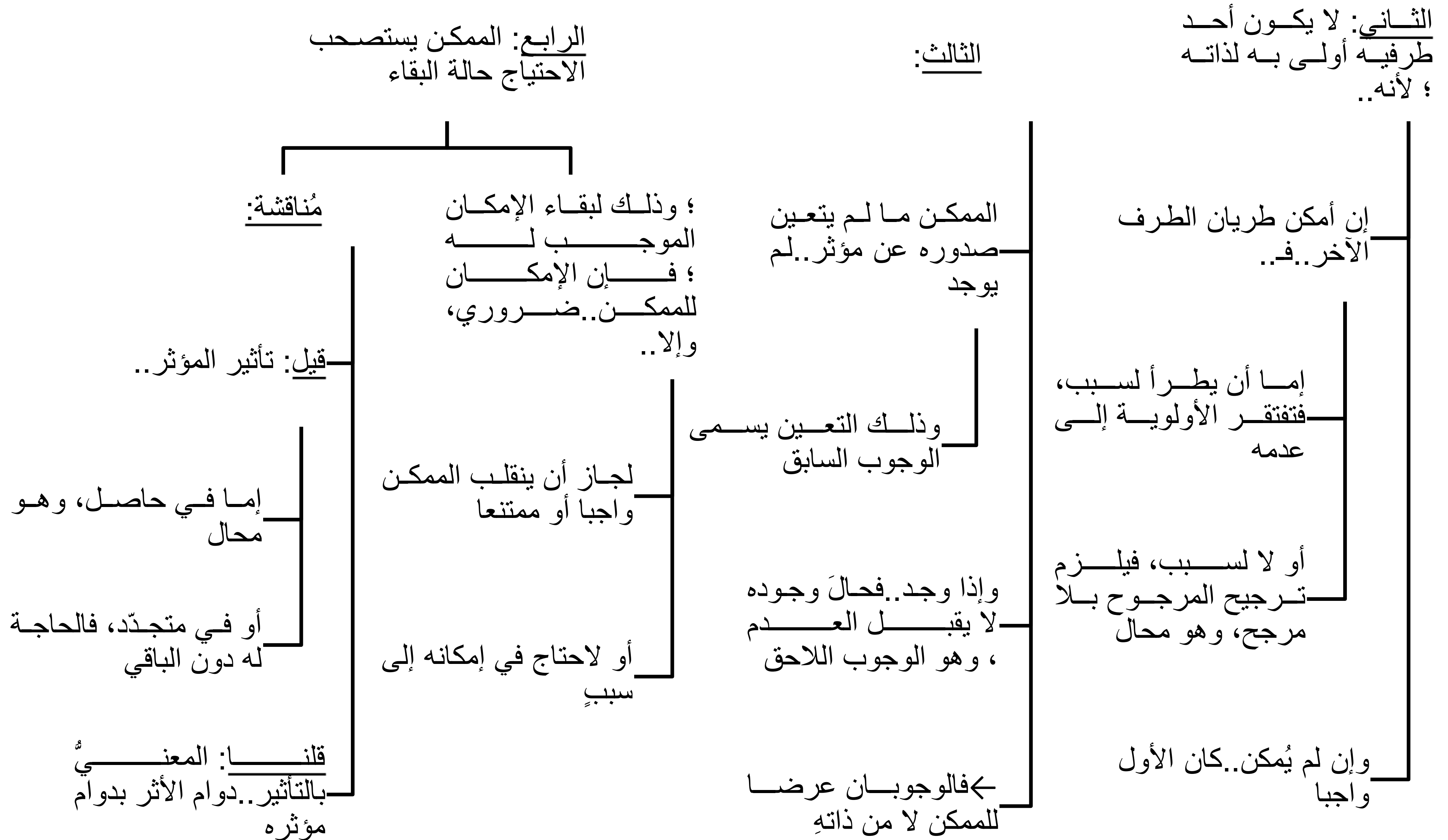
عن الثلاثة الأوَل: بأنه لا يلزم من عدمية الحاجة والمؤثرية أن لا تكون الذات محتاجة ومؤثرا فيها ، كما أنّ القول بأن العدم ليس أمرا ثبوتيا لا يستلزم أن لا يكون معدوما ، والمراد من التأثير..أن وجود المؤثر يستتبع وجود الأثر، وأيضا العلم بأن شيئا ما يؤثر في شيء أو يحتاج إلى شيء آخر..أمر بديهي لا يقبل التشكيكَ

وعن الرابع: بأن القِدَم..

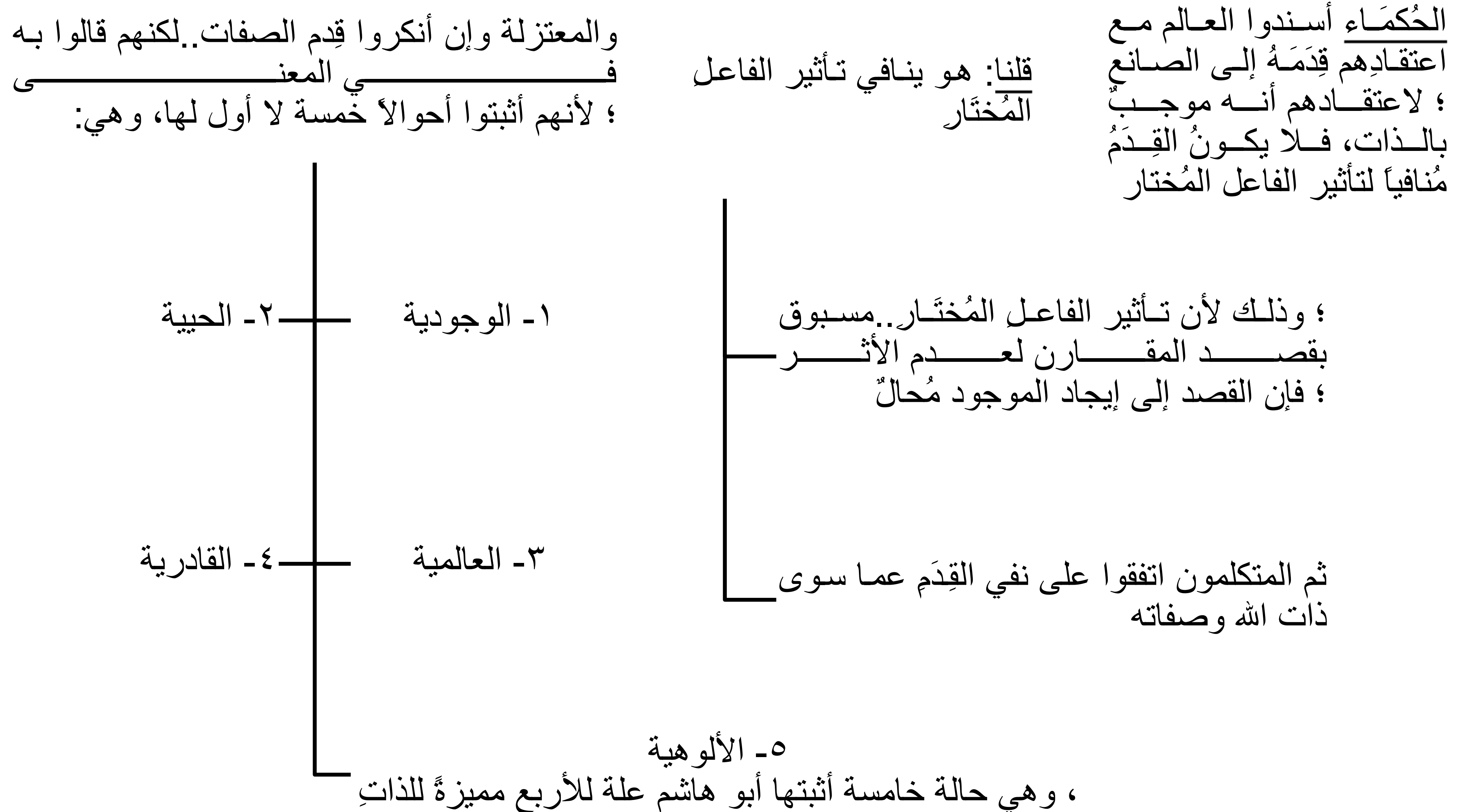
إن لم يوصف بالإمكان..فلا إشكال

وإن وُصف به..جاز كونه أثرا ، ويكون المؤثر فيه على ما سبق من التفسير..عدم علة الوجود

مُصْطَفَى دَنْقَش


الثاني: لا يكون أحد طرفيه أولى به لذاته ؛ لأنه..
إن أمكن طريان الطرف الآخر..فـ..
إما أن يطرأ لسبب، فتفتقر الأولوية إلى عدمه
أو لا لسبب، فيلزم ترجيح المرجوح بلا مرجح، وهو محال
وإن لم يُمكن..كان الأول واجبا
الثالث:
الممكن ما لم يتعين صدوره عن مؤثر..لم يوجد
وذلك التعين يسمى الوجوب السابق
وإذا وجد..فحالَ وجوده لا يقبل العدم ، وهو الوجوب اللاحق
فالوجوبان عرضا للممكن لا من ذاتهِ
الرابع: الممكن يستصحب الاحتياج حالة البقاء
؛ وذلك لبقاء الإمكان الموجب له ؛ فإن الإمكان للممكن..ضروري، وإلا..
لجاز أن ينقلب الممكن واجبا أو ممتنعا
أو لاحتاج في إمكانه إلى سببٍ
مُناقشة:
قيل: تأثير المؤثر..
إما في حاصل، وهو محال
أو في متجدّد، فالحاجة له دون الباقي
قلنا: المعنيُّ بالتأثير..دوام الأثر بدوام مؤثره

المبحث الرابع: في القِدَم



# المبحث الخامس: في الحدوث

قُلنا:

١- هو كون الوجود مسبوقا بالعدم

٢- وقد يُعبر عنه بالحاجة إلى الغير، ويسمى حدوثا ذاتياً

وقال الحكماء: الحدوث بالمعنى الأول..يستدعي تقدم مادة ومدة

أما الأول..فلأن إمكان المحدث موجود قبله، فيكون له محل غير المحدث وهو المادة

وأجيب: بأن الإمكان عَدَمِيٌّ

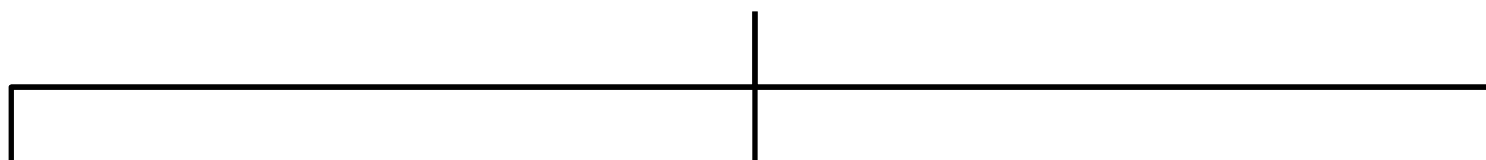
وأما الثاني..فلأن عدمه قبل وجوده، وهذه القبلية ليس بالعلية والذات والشرف والمكان، فهي بالزمان.

وأجيب: بأن القبلية قد تكون بغير ذلك، كقبلية اليوم على الغدِ

# الفصل الخامس:
# في الوحدة والكثرة

# الفصل الخامس: في الوحدة والكثرة

، وفيه مباحث:



المبحث الأول:
في حقيقتهما

المبحث الثاني:
في أقسام الوحدات

المبحث الثالث:
في أقسام الكثير

## المبحث الأول: في حقيقتهما

بيانُ ذلك:

والحـــق أن الوحـــــدة والكثـرة..مـن الاعتبـارات العقليـة.

فـرع: الوحـــدة لا تقابـــل الكثـــــرة لـــــــذاتها ؛ إذ ليسـت إحـداهما عـدم الأخرى ولا ضداً لها، ولا مضايفة لتقوم الكثرة بها، بـل لكونهـا مكيـال الكثـرة وهي إضافة عرضت لها.

الوَحـــدة: كـــون الشـــيء، بحيـث لا ينقسـم إلـى أمـور متشاركة في الماهية

والكثرة ما يقابلها

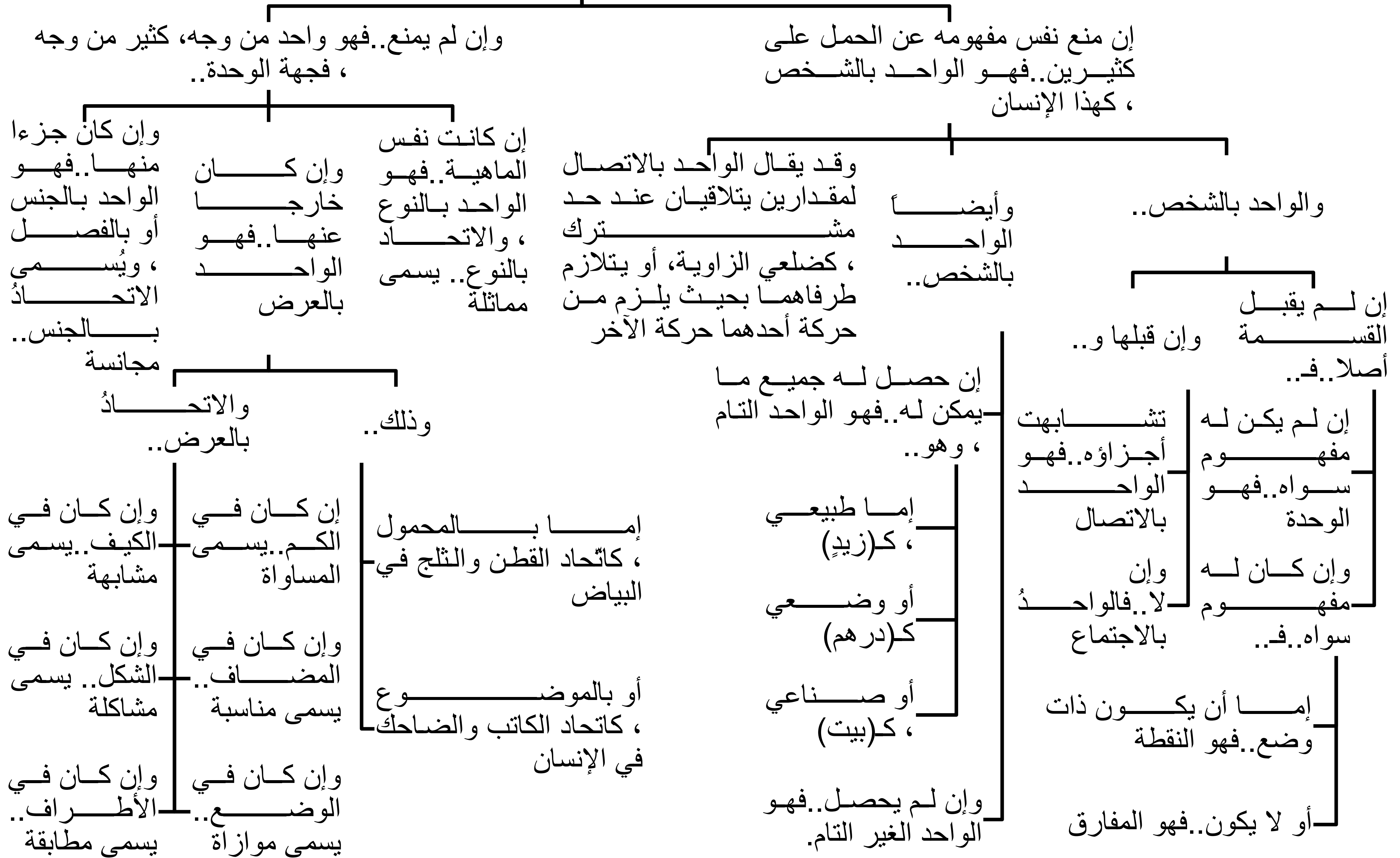
ثـم الوحـدة مغايرة للوجود والماهية

فـــالكثير مـــن حيـــث هـــو كثيـــر..موجـــود وإنســـان وليس بواحد، وكذا الكثرة، وثابتـة فـي الخـارج لأنهـا جزء من الواحد الموجود،

ولأنهـــا لـــو كانـــت عـــدما لكانـــــت عـــــدم الكثـــــرة، والكثرة مجموع الوحدات الدميـة، فيكـون النقيضـان عـــدميين، وهـــو محـــال، فالوحـدة وجوديـة، والكثـرة مجمـوع الوحـدات، فتكـون وجوديـة أيضـا، وعـورض بـأن الوحـدات لـو وجـدت لكانت متشاركة في كونهـا وحـــــــدات متميـــــــزة بخصوصيات، فتكون لهـا وحـــدات أخـــر، ويلـــزم التسلسل.

## المبحث الثاني: في أقسام الوحدات

الواحدُ..



## المبحث الثالث: في أقسام الكثير

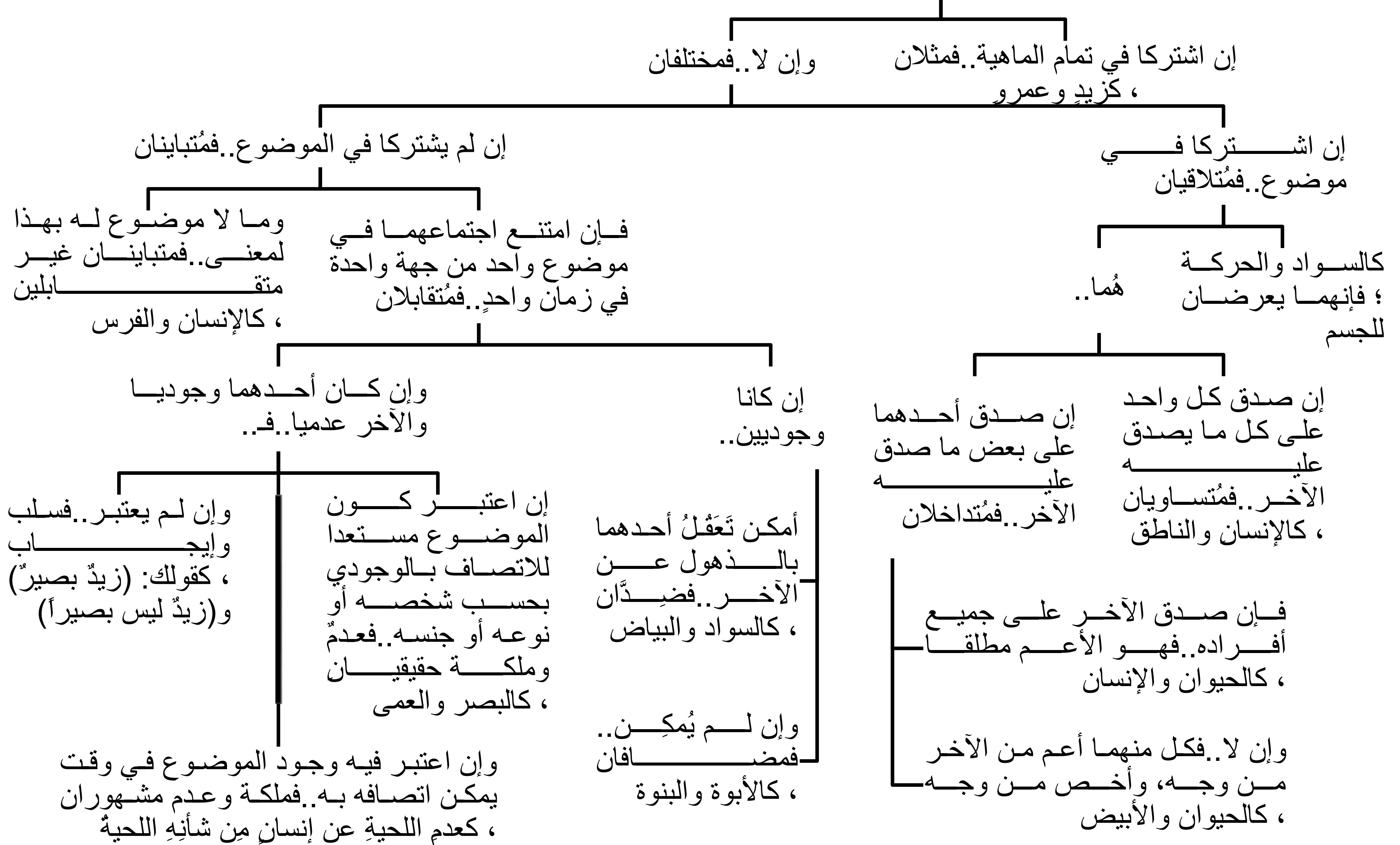
قال مشايخنا: الشيئان..

إن استقل كل واحد منهما بالذات والحقيقة -بحيث يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر-..فهما غيران

وإلا..فصفة وموصوف، أو كلّ وجزء

ولذا قالوا: (الصفة مع الذات لا هو ولا غيره)

تابع...المبحث الثالث: في أقسام الكثير
قُلنا: كل شيئين..هما متغايران ،
وعلى هذا: فالغيران.. ،



مُناقشة:

أولاً:

قيل: السواد من حيث هو ضد البياض..مضافٌ

قلنا: المضاف حيثيةُ السواد لا هو

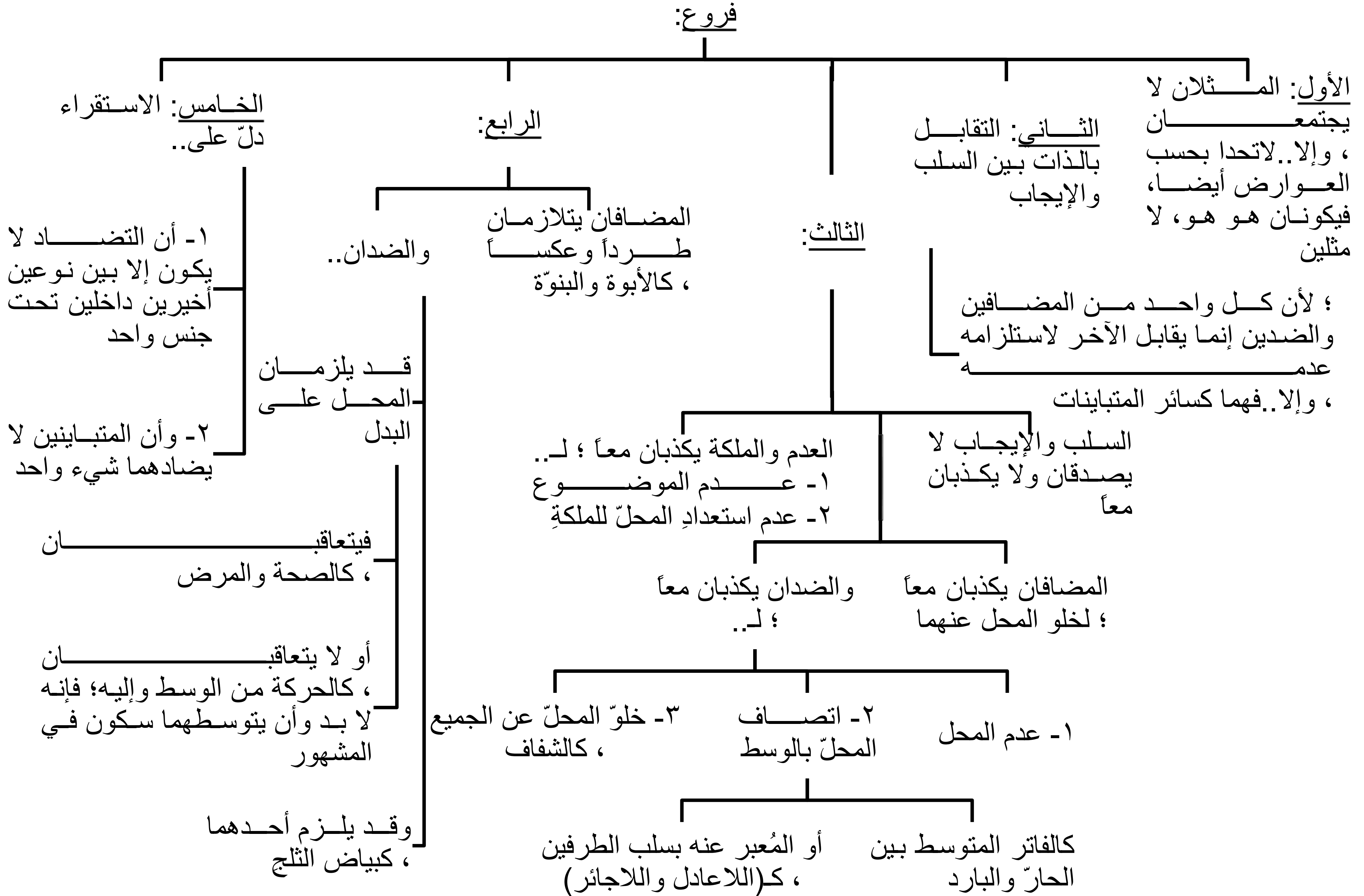
ثانياً:

قيل: التقابل تحت المضاف، فكيف يكون المضاف تحته؟

قلنا:

المضاف تحت الذات التي صدق عليه المقابل، وهو أعمّ مِن المُضاف ؛ لصدقه على الضد والإيجاب والسلب

والمُضاف تحته المقابل أو الذات المُقيد أنه مُقابل ، ولا يمتنع أن يكون الشيء باعتبار ذاته أعمّ من غيره، وباعتبار عارض من عوارضه أخصّ منه



فروع:
الأول: المثلان لا يجتمعان، وإلا..لاتحدا بحسب العوارض أيضا، فيكونان هو هو، لا مثلين
الثاني: التقابل بالذات بين السلب والإيجاب
؛ لأن كل واحد من المضافين والضدين إنما يقابل الآخر لاستلزامه عدمه، وإلا..فهما كسائر المتباينات
الثالث:
السلب والإيجاب لا يصدقان ولا يكذبان معاً
العدم والملكة يكذبان معاً ؛ لـ..
١- عدم الموضوع
٢- عدم استعدادِ المحلّ للملكةِ
المضافان يكذبان معاً ؛ لخلو المحل عنهما
والضدان يكذبان معاً ؛ لـ..
١- عدم المحل
٢- اتصاف المحلّ بالوسط
٣- خلوّ المحلّ عن الجميع ، كالشفاف
كالفاتر المتوسط بين الحارّ والبارد
أو المُعبر عنه بسلب الطرفين ، كـ(اللاعادل واللاجائر)
الرابع:
المضافان يتلازمان طرداً وعكساً ، كالأبوة والبنوّة
والضدان..
قد يلزمان المحل على البدل
فيتعاقبان ، كالصحة والمرض
أو لا يتعاقبان ، كالحركة من الوسط وإليه؛ فإنه لا بد وأن يتوسطهما سكون في المشهور
وقد يلزم أحدهما ، كبياض الثلج
الخامس: الاستقراء دلّ على..
١- أن التضاد لا يكون إلا بين نوعين أخيرين داخلين تحت جنس واحد
٢- وأن المتباينين لا يضادهما شيء واحد

# الفصل السادس:
# في العلة والمعلول

# الفصل السادس: في العلة والمعلول

، وفيه مباحث:

المبحث الأول:
في أقسام العلة

المبحث الثاني:
في تعدد العلل والمعلولات

المبحث الثالث:
في الفرق بين جزء المؤثر وشرطه

المبحث الرابع:
هل يجوزُ كونُ الشيء الواحد فاعلا لشيءٍ وقابلا معا

## المبحث الأول: في أقسام العلة

، وهي أربعة؛ لأن ما يحتاج إليه الشيء..

١- إما أن يكون جزءاً منه

، وهذا..

أ- إما أن يكون الشيء به بالفعل، وهو الصورة

ب- أو بالقوة، وهو المادة

، ويسمى العنصر والقابل أيضاً

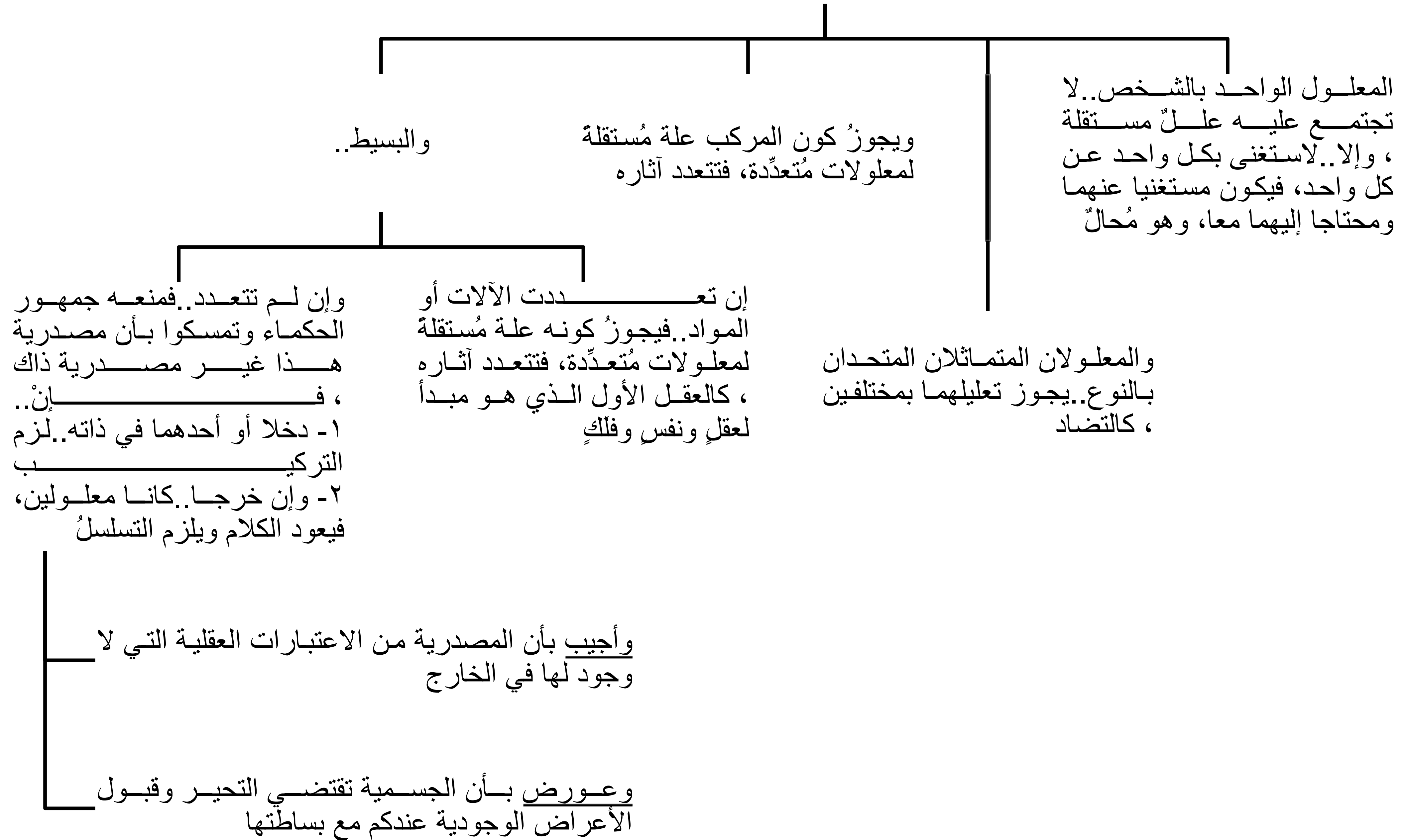
٢- أو لا يكون

، وهذا..

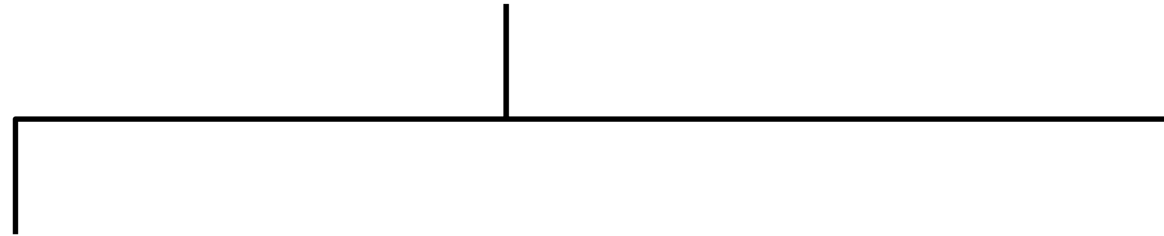
أ- إما أن يكون مؤثرا في وجوده، وهو الفاعل

أو في مؤثريته، وهو الداعي والغاية

## المبحث الثاني: في تعدد العلل والمعلولات



# المبحث الثالث:
# في الفرق بين جزء المؤثر وشرطه



الجزء ما يتوقف عليه ذات المؤثر

والشرط ما يتوقف عليه تأثيره، لا تحقق ذاته ، كاليبوسة للنار

المبحث الرابع: هل يجوزُ كونُ الشيء الواحد فاعلا لشيءٍ وقابلا معا؟

قيل: الشيء الواحد لا يكون فاعلا وقابلا معا

للآتي:

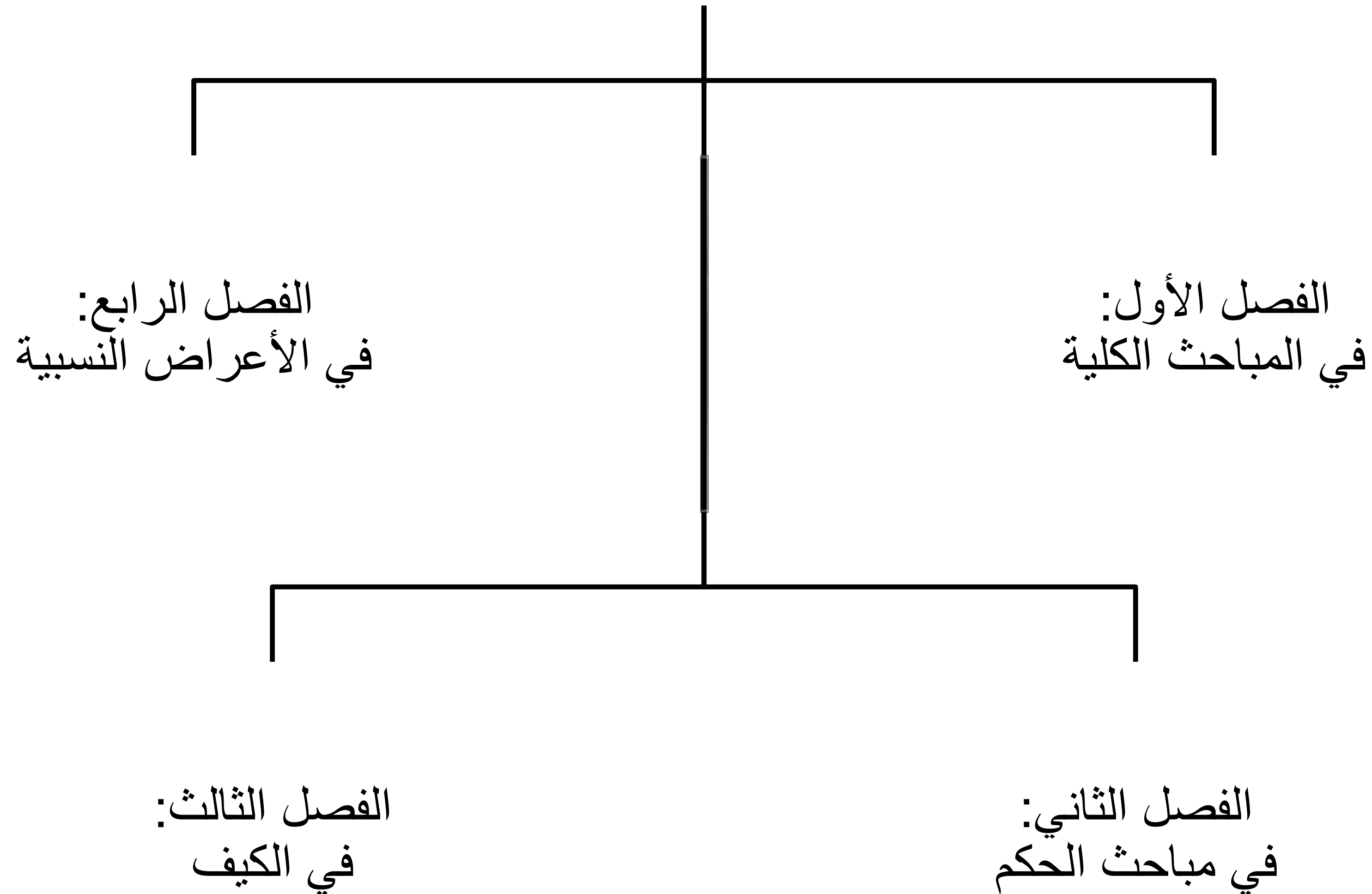
١- لأن القابل من حيث هو قابل..لا يستلزم المقبول، والفاعل من حيث هو فاعل..يستلزمه

٢- ولأن القبول غير الفعل، فلا يكون مصدر أحدهما مصدرا للآخر

قلنا: عدم استلزام الشيء باعتبار..لا ينافي استلزامه باعتبار آخر ، ولذا قيل: نسبة القابل إلى المقبول بالإمكان العام ، والقول في أن البسيط لا تتعدد آثاره..قد سبق

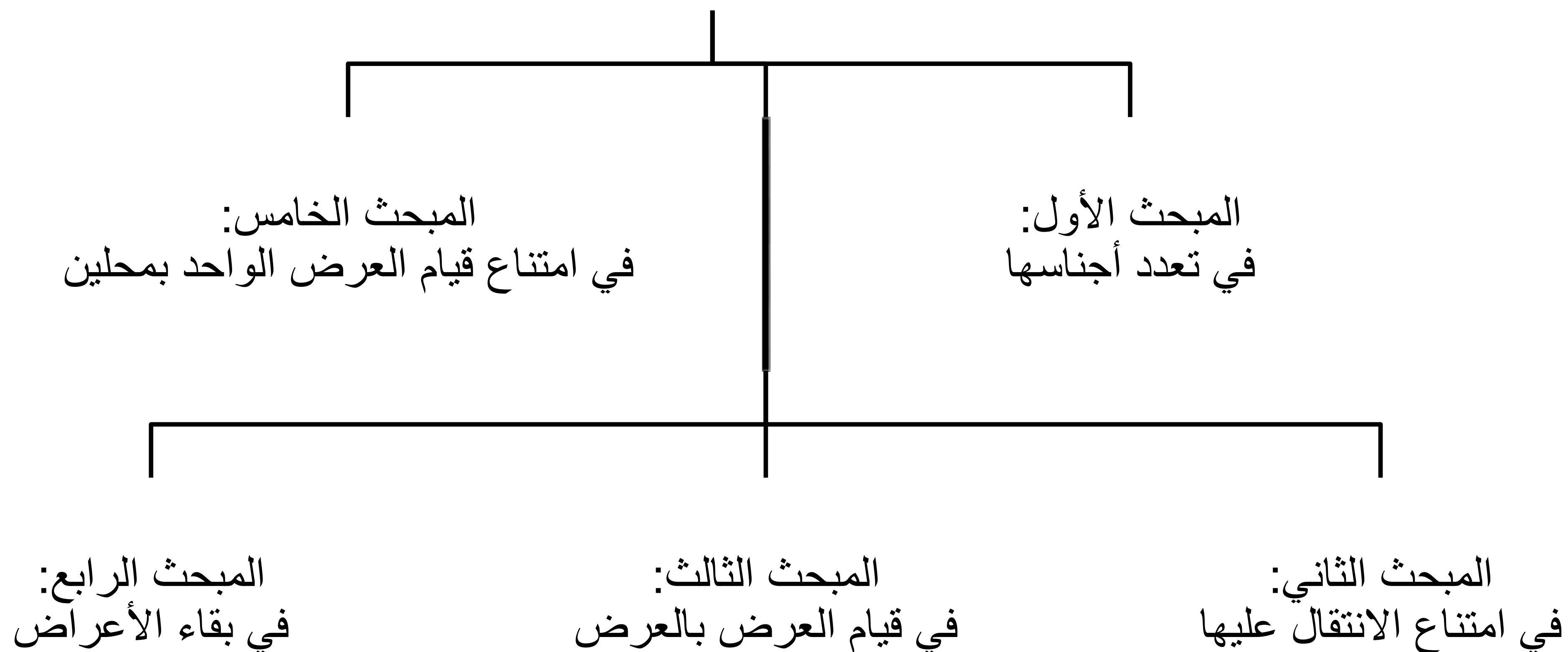
# الباب الثاني:
# في الأعراض

# الباب الثاني: في الأعراض

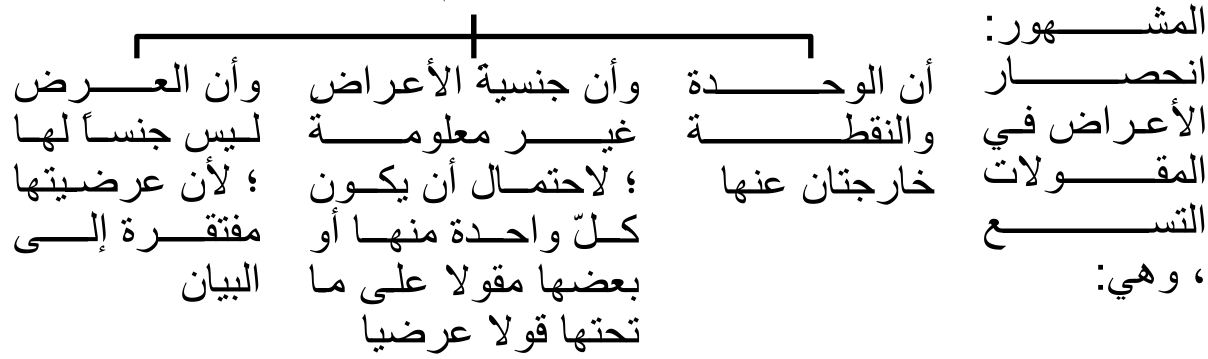


# الفصل الأول:
# في المباحث الكلية

# الفصل الأول: في المباحث الكلية



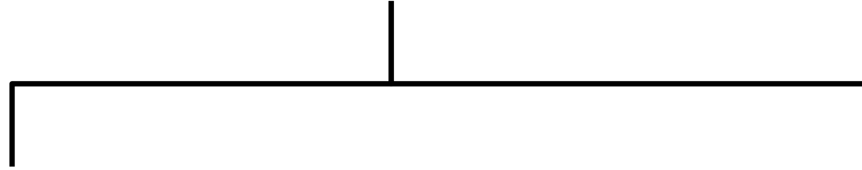
## المبحث الأول: في تعدد أجناسها



- المشهور: انحصار الأعراض في المقولات التسع، وهي:
  - ١- الكم:
    - وهو: ما يقبل القسمة لذاته
    - كالأعداد، والمقادير.
  - ٢- الكيف:
    - هو: ما لا يقبل القسمة لذاته، ولا يتوقف تصوّره على تصوّر غيره
    - كالألوان
  - ٣- الأين: ، هو: حصول الشيء في المكان
  - ٤- المتى:
    - هو: حصول الشيء في الزمان
    - ككون الكسوف في وقت كذا
  - ٥- الوضع:
    - هو: الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض، وإلى الأمور الخارجة عنه
    - كالقيام والاستلقاء
  - ٦- الإضافة:
    - وهي: النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى
    - كالأبوة والبنوة
  - ٧- المِلك:
    - هو: هيئة الشيء الحاصلة بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله
    - كالتعمم والتقمّص
  - ٨- أن يَفعَل:
    - هو: كون الشيء مؤثرا في غيره
    - كالقاطع ما دام قاطعا
  - ٩- أن ينفعِل:
    - هو: كون الشيء متأثرا عن غيره
    - كالمتقطع ما دام متقطعا
- واعلم:
  - أن الوحدة والنقطة خارجتان عنها
  - وأن جنسية الأعراض غير معلومة ؛ لاحتمال أن يكون كلّ واحدة منها أو بعضها مقولا على ما تحتها قولا عرضيا
  - وأن العرض ليس جنساً لها ؛ لأن عرضيتها مفتقرة إلى البيان

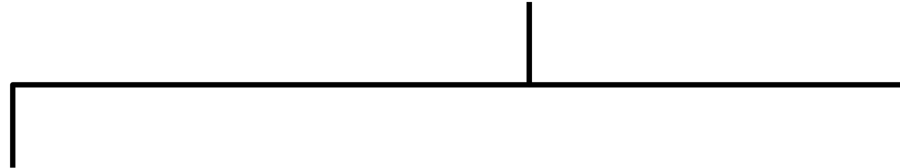
# المبحث الثاني: في امتناع الانتقال عليها

، أجمع عليه جمهور العقلاء، واحتجوا بأن تشخص أفرادها..



ليس..

←فهـــــــــــــو لِمُحالهـــــــــــــا
، فلا تنتقل عنها بخلاف الجسم، فإنه غير محتاج في تشخصه إلى الحيز، بل في تحيزه، وهو حاصل باعتبار الحيزين



لنفسها، ولا للوازمها
، وإن لا..لانحصرت أنواعها في أشخاصها

ولا لعوارضها الحالة فيها
؛ لتوقف حلولها على تعينها

# المبحث الثالث: في قيام العرض بالعرض

منعه المتكلمون

وتمسَّكوا بأن المعنى بالقيام..حصوله في الحيز تبعاً لحصول محله ، وذلك المتبوع لا يكون إلا جوهرا

وهو ضعيف؛ إذ القيام هو الاختصاص الناعت

١- فإنَّ صفات الله قائمة بذاته مع امتناع تحيزه

وإن سلم..فَلِمَ لا يجوز أن يكون تحيز محله تبعاً لتحيز محل آخر، وهو الجوهر؟

واحتج الحكماء بأن السرعة والبطء عرضان قائمان بالحركة ؛ فإنها المنعوتة بهما دون الجسم

## المبحث الرابع: في بقاء الأعراض

، منعه الأشعريُّ وتمسك بوجهين:

الأول:

بيانُهُ: أن البقاء عرضٌ، فلا يقوم بالعرض

وأجيب بمنع المقدمتين

الثاني:

وقد تمسك به النَظَّام في امتناع بقاء الأجسام

بيانُهُ: لو بقي..لامتنع زواله ؛ لأنَّهُ..

لا يزول لنفسه ؛ لاستحالة أن ينقلب الممكن ممتنعا

ولا لمؤثر..

وجودي -كطريان ضدٍّ- ؛ فإن وجوده مشروط بعدم الضد الآخر

ولا عدمي -كزوال شرط-. ؛ فإنه الجوهر، فيعود الكلام إليه، ويلزم الدور، ولا فاعل إذا لا بدّ له من أثر، فيكون موجدا ولا معدما

وأجيب:

بأن عدمه تقتضيه ذاته بعد أزمنة ، والإلزامُ..مشترك

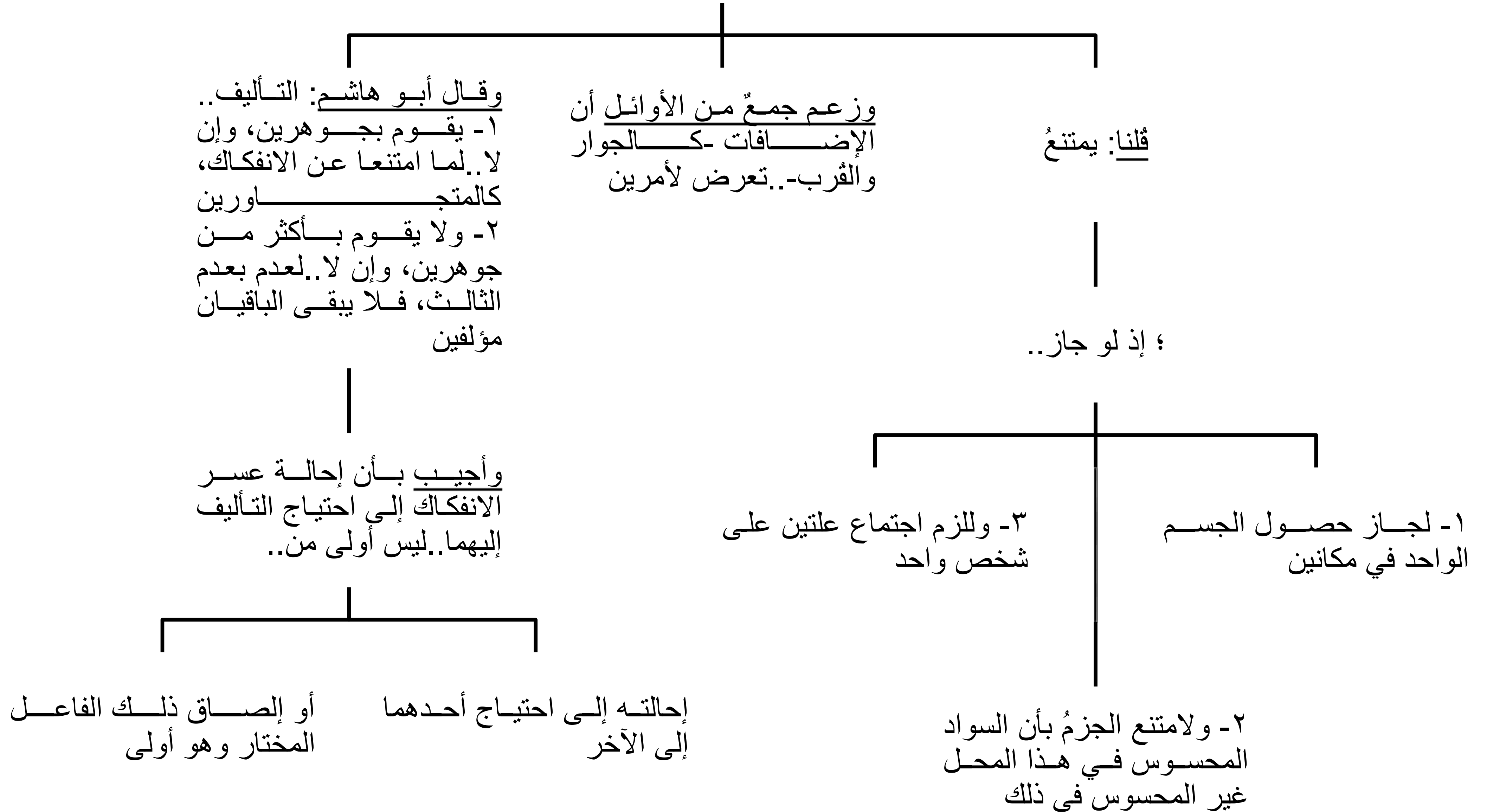
أو نقول: زوال العرض عن المحلّ بـ..

مؤثر وجوديّ مباين عن محله

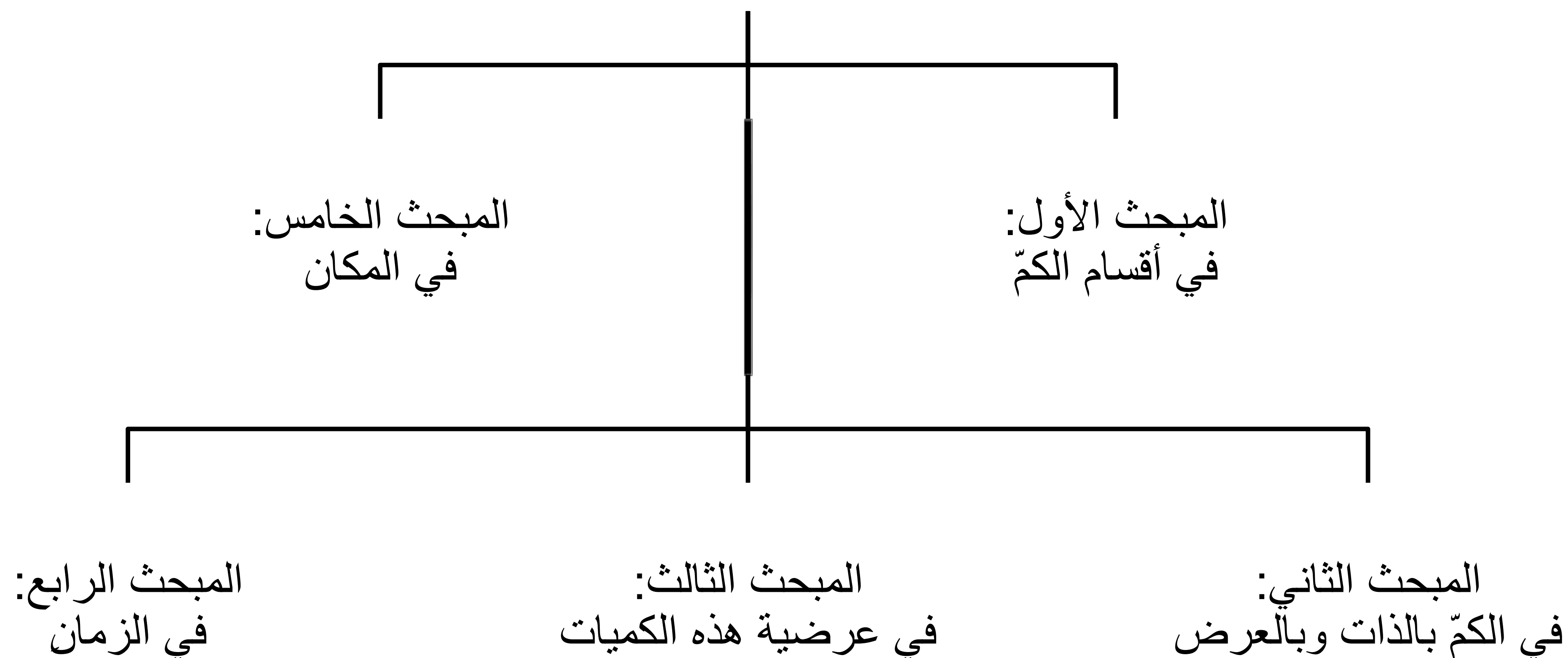
أو مؤثر عدميّ ، وهو انتفاء شرط، وهو عرض لا يستمر

أو نقول: زوال العرض عن المحلّ لِلفاعل المُختار ، ولا نسلم أن أثره لا يكون عدما متجددا

# المبحث الخامس: في امتناع قيام العرض الواحد بمحلين



# الفصل الثاني:
# في مباحث الحكم


الفصل الثاني: في مباحث الحكم
المبحث الأول:
في أقسام الكمّ
المبحث الخامس:
في المكان
المبحث الثاني:
في الكمّ بالذات وبالعرض
المبحث الثالث:
في عرضية هذه الكميات
المبحث الرابع:
في الزمان

المبحث الأول: في أقسامه

الكمّ:.. ،

إما أن ينقسم إلى أجزاء ولا يشترك في حد واحد، وهو المنفصل، ويسمى العدد

أو ينقسم إلى أجزاء تشترك، وهو المتصل، وهو..

إن كان قار الذات..فهو المقدار، وهو..

إن لم يكن قار الذات..فهو الزمان

إن انقسم في جهة واحدة..فهو الخط، وبه ينتهي الجسم

وإن انقسم في الجهات الثلاث..فهو الجسم التعليمي والثخين، والثخن: ما بين السطوح، فـ..

إن اعتبرته صعوداً..فسُمكٌ.

وإن اعتبرته نزولاً..فعُمقٌ

وقد يطلق العمق على البُعد المقاطع للطول، وهو البعد المفروض أولا

وقيل:

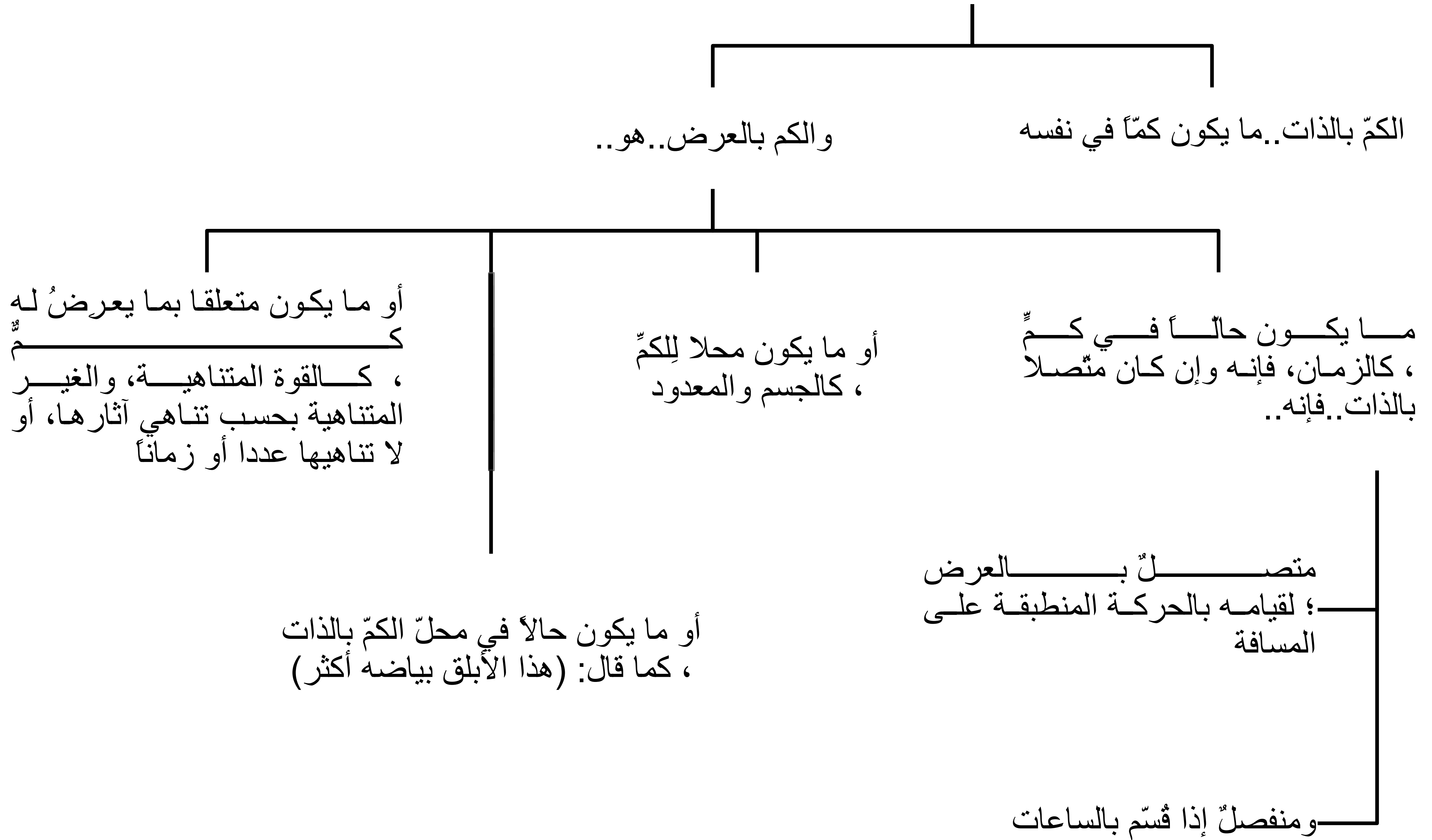
تنبيهٌ: الطول والعرض والعمق..كمياتٌ مأخوذةٌ مع إضافاتٍ

الطولُ..

- أطول الامتدادين المتقاطعين في السطح
- والأخذ من رأس الإنسان إلى قدمه
- والأخذ من ظهر ذوات الأربع إلى أسفله

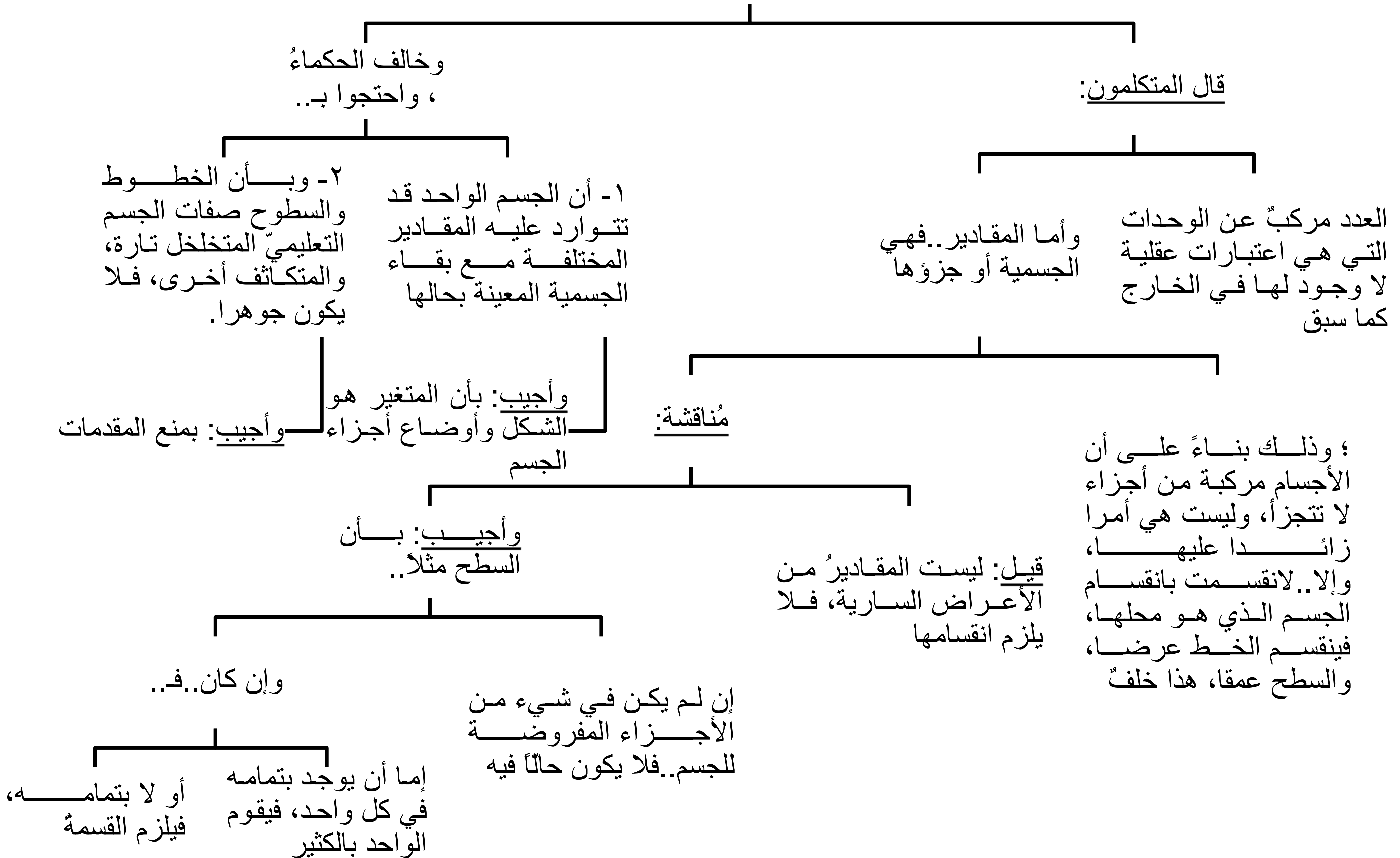
والعَرْض..هو

- المفروض ثانيا
- والامتداد الأقصرُ
- والأخذ من يمين الإنسان إلى يساره
- ومن رأس الحيوان إلى ذنبه

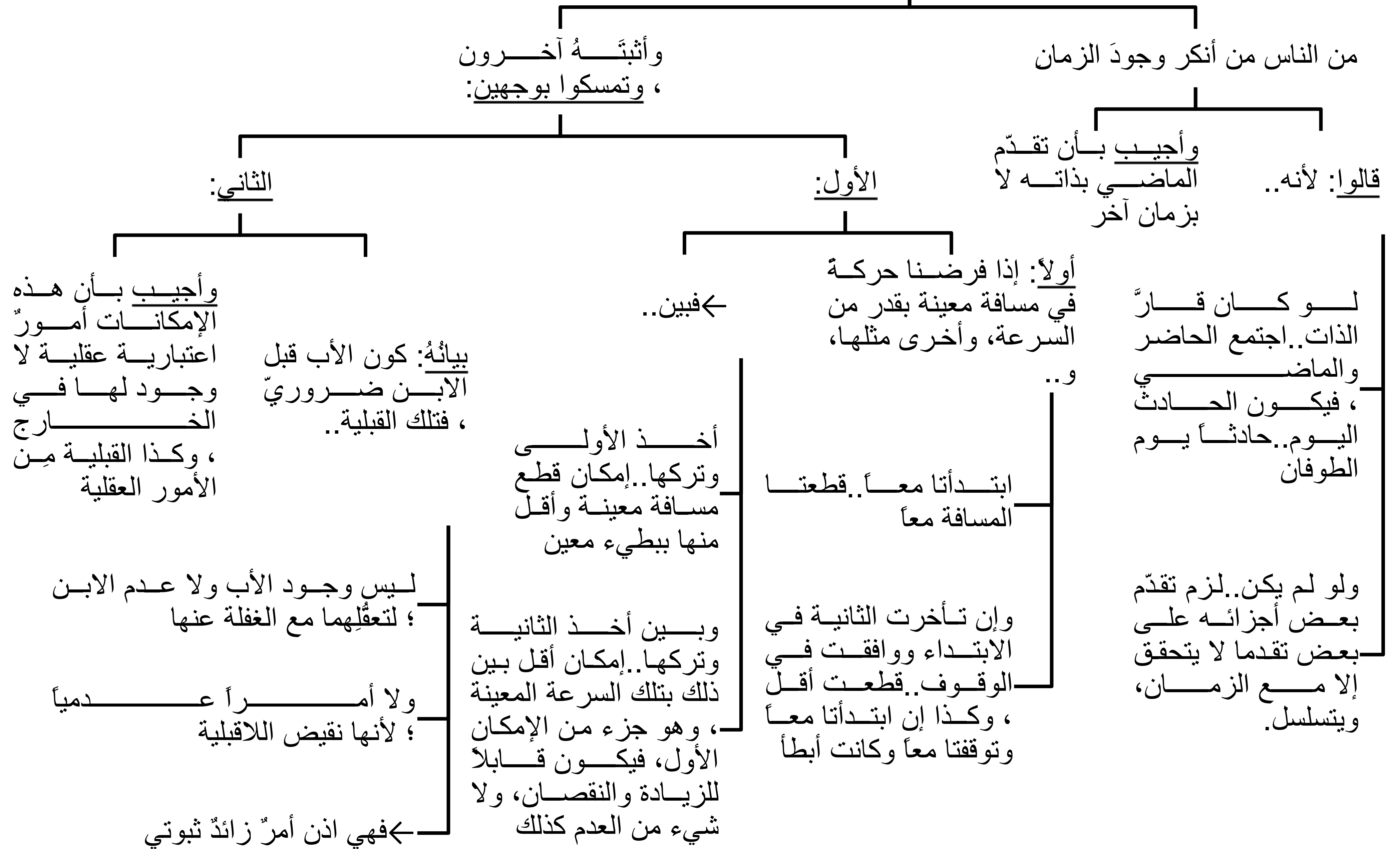


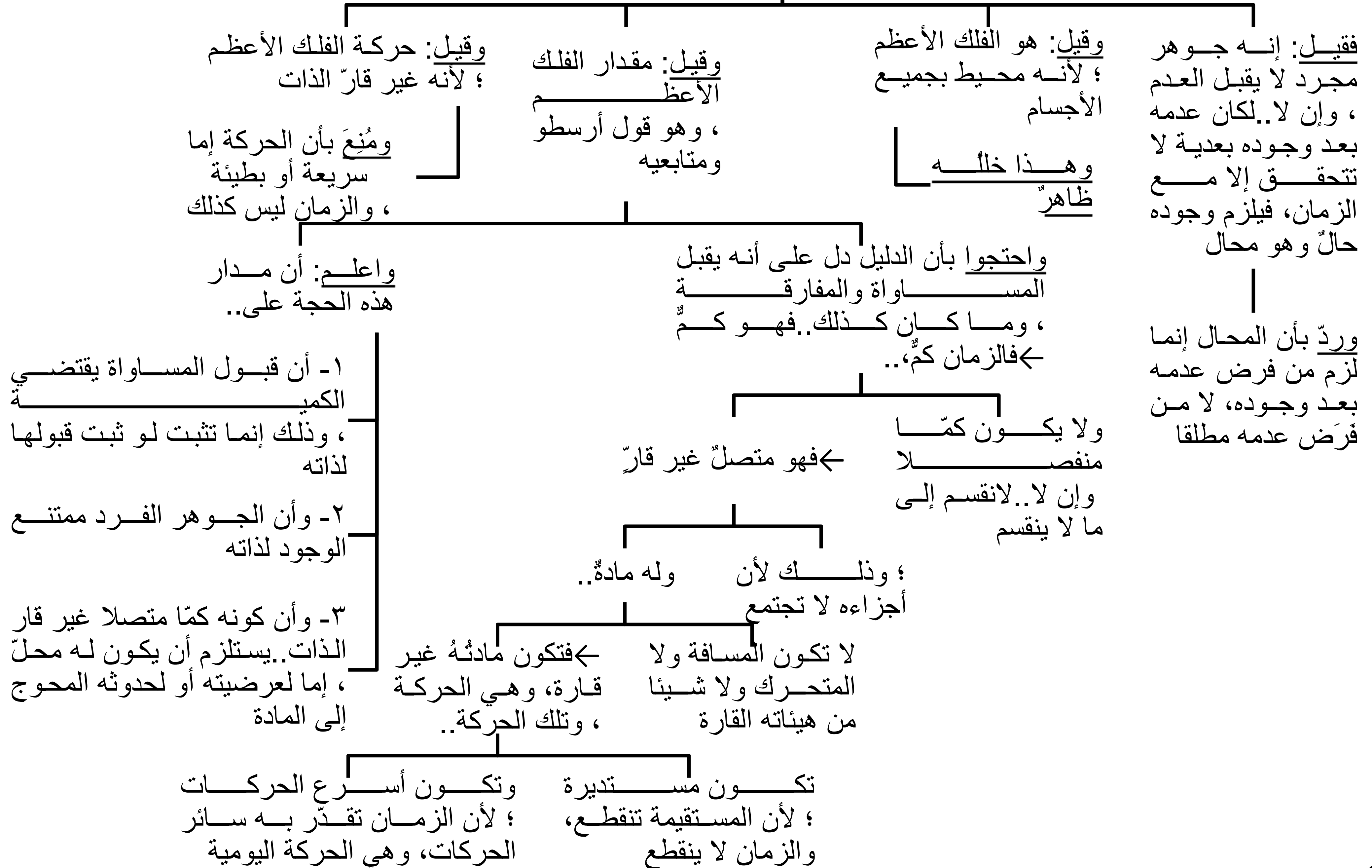
المبحث الثاني: في الكمّ بالذات وبالعرض
الكمّ بالذات..ما يكون كمّاً في نفسه
والكم بالعرض..هو..
ما يكون حالّاً في كمٍّ، كالزمان، فإنه وإن كان متّصلا بالذات..فإنه..
متصلٌ بالعرض؛ لقيامه بالحركة المنطبقة على المسافة
ومنفصلٌ إذا قُسّم بالساعات
أو ما يكون محلا لِلكمِّ، كالجسم والمعدود
أو ما يكون حالاً في محلّ الكمّ بالذات، كما قال: (هذا الأبلق بياضه أكثر)
أو ما يكون متعلقا بما يعرِضُ له كمٌّ، كالقوة المتناهية، والغير المتناهية بحسب تناهي آثارها، أو لا تناهيها عددا أو زماناً

# المبحث الثالث: في عرضية هذه الكميات



# المبحث الرابع: في الزمانِ

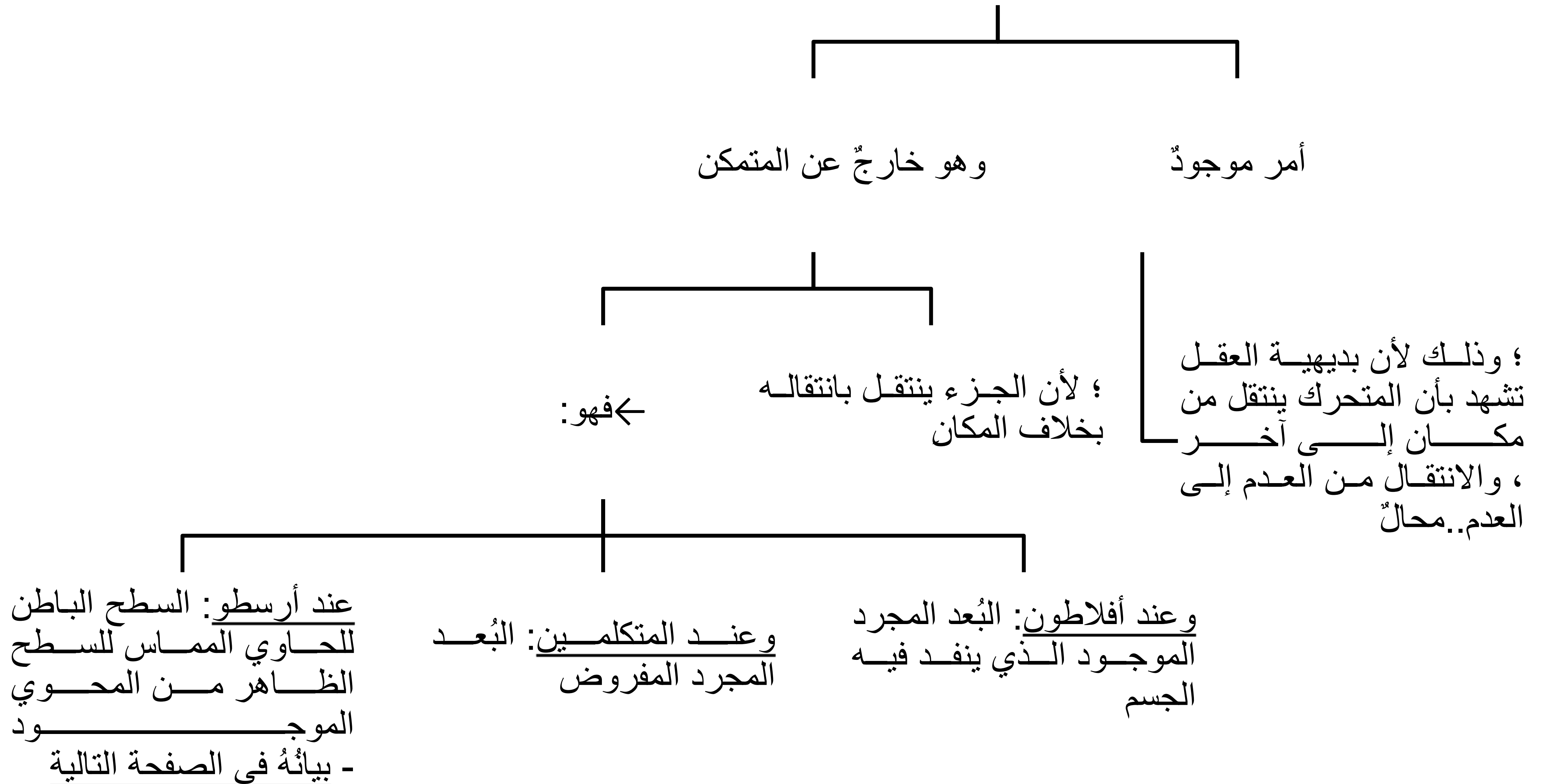




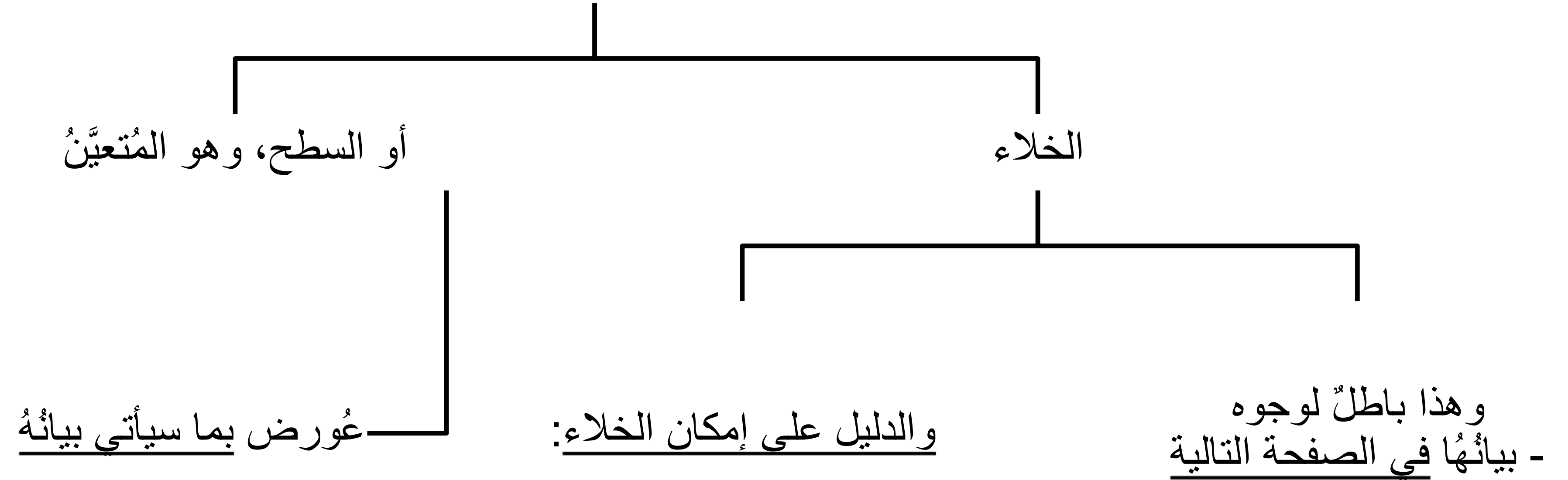
، ثُمَّ اختلف المُثبِتون
فقيل: إنه جوهر مجرد لا يقبل العدم ، وإن لا..لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تتحقق إلا مع الزمان، فيلزم وجوده حالٌ وهو محال
وردّ بأن المحال إنما لزم من فرض عدمه بعد وجوده، لا من فَرَض عدمه مطلقا
وقيل: هو الفلك الأعظم ؛ لأنه محيط بجميع الأجسام
وهذا خللُه ظاهرٌ
وقيل: مقدار الفلك الأعظم ، وهو قول أرسطو ومتابعيه
وقيل: حركة الفلك الأعظم ؛ لأنه غير قارّ الذات
ومُنِعَ بأن الحركة إما سريعة أو بطيئة ، والزمان ليس كذلك
واحتجوا بأن الدليل دل على أنه يقبل المساواة والمفارقة ، وما كان كذلك..فهو كمٌّ ←فالزمان كمٌّ..
ولا يكون كمّا منفصلا وإن لا..لانقسم إلى ما لا ينقسم
←فهو متصلٌ غير قارٍّ
؛ وذلك لأن أجزاءه لا تجتمع
وله مادةٌ..
لا تكون المسافة ولا المتحرك ولا شيئا من هيئاته القارة
←فتكون مادتُهُ غير قارة، وهي الحركة ، وتلك الحركة..
تكون مستديرة ؛ لأن المستقيمة تنقطع، والزمان لا ينقطع
وتكون أسرع الحركات ؛ لأن الزمان تقدّر به سائر الحركات، وهي الحركة اليومية
واعلم: أن مدار هذه الحجة على..
١- أن قبول المساواة يقتضي الكمية ، وذلك إنما تثبت لو ثبت قبولها لذاته
٢- وأن الجوهر الفرد ممتنع الوجود لذاته
٣- وأن كونه كمّا متصلا غير قار الذات..يستلزم أن يكون له محلّ ، إما لعرضيته أو لحدوثه المحوج إلى المادة

## المبحث الخامس: في المكان

، المكانُ..



عند أرسطو: السطح الباطن للحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي الموجود ، فالمكان هو..




١- أنه لو رُفعت صفحة ملساء عن مثلها رفعة..لخلا الأوسط أول زمان الارتفاع

٢- لو لم يكن خلاء..للزم من حركة بعوضةٍ تدافع جملة العالم

لا يقال: يتخلخل ما وراءه ويتكاثف ما قدامه ؛ لأن زوال مقدار وحصول آخر..فرع على وجود الهيولى وعرضية المقدار، وكلاهما ممنوعٌ

إبطالُ كونُهُ خلاءً، لوجوه:

الأول:

- بيانُهُ: أنه لا يكون..
  - عدمياً، وإن لا..لما قبل الزيادة والنقصان
  - ولا وجوديا؛ لوجوهٍ:
    - الأول: أنه لو حصل جسم في بعد مجرَّد..لزم تداخل البعدين واتحادهما، وتجويز ذلك يفضي إلى تجويز تداخل العالم في حيز خردلة، وهو محال
    - الثاني: تجرُّدُه لا يكون..
      - لنفسه ولا للوازمه، وإن لا..لكان كلُّ بُعدٍ كذلك
      - ولا لعوارضه، وإن لا..لكان المفتقر إلى المحلّ مستغنيا عنه لعارض، وهو محالٌ
    - الثالث: البعدُ..
      - إن كان مما يتحرك..كان له حيز، فكان هناك أبعاد متداخلة إلى غير نهاية، وهو محالٌ، وإن سلم..كان لها من حيث إنها بأسرها قابلة للحركة مكانٌ، وذلك لا يكون بُعداً
      - وإن لم يكن..فالمانع عنها..
        - إن كان هو الذات أو ما يلازمها..لم تتحرك الأجسام لما فيها من الأبعاد
        - وإن كان مما يعرض لها..فطبيعتها من حيث هي فاعلة قابلة للحركة، ويعود الإلزامُ
- وأجيب: نختارُ أن الخلاء عدميٌّ
  - ١- فالزيادة والنقصان باعتبار الفرض، وعدمُ الإحساس بهما معا..لا يستلزم التداخل والاتحاد
  - ٢- وأن ذات البعد من حيث هي..لا يقتضي الغنى ولا الحاجة، ولا يقبل الحركة مجرّدا، وذلك لا يوجب امتناع حركته ماديا

## تابع...إبطال كونُهُ خلاءً

، لوجوه:

**الثاني:**

بيانُهُ: لو كان خلاء..فزمان وقوع الحركة في فرسخ خلاء مثلاً لو كان ساعة، وفي فرسخ ملاء عشر ساعات، وفي ملاء آخر قوامه عشر قوام الأول ساعة..فزمان ذي المعاوق كزمان المعاوق، هذا خلفٌ

وأجيب: بأن الحركة لذاتها تقتضي زمانا ، وإن لا..لكانت الحركة في الخلاء لا في زمانٍ ، كيف وكلّ نقلةٍ فهي على مسافة منقسمة ومتجزئة بانقسامها إلى أجزاء بعضها قبل وبعضها بعد؟ وهو ساعة بحسب هذا العرض، فيكون زمان الملاء الدقيق ساعة، وعشر تسع ساعات

**الثالث:**

بيانُهُ: لو كان خلاء -سواء كان عدما أو بُعدا متشابها- ..لم يكن حصول الجسم في بعض جوانبه أولى ، فلا يسكن فيه ولا يميل إليه.

وأجيب: بأن الخلاء بُعدُ متشابه مساوٍ لمقدار العالَم ، وحصول بعض الأجسام في بعض الجوانب..لما بينهما من الملائمة والمنافرة واقتضاء القرب والبعد

معارضة كونه السطح الباطن للحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي الموجود

فقد عورض بأن القول بالسطح باطلٌ
، وإن لا..

١- لتسلسلت الأجسام إلى غير النهاية؛ لأن كل جسم فله حيز لا محالة

٢- ولما كان الحجر عند جريان الماء عليه ساكنا

٣- وللزم ازدياد المكان ونقصه، والمتمكن بحاله ، كما إذا تكعبت شمعةٌ مدورةٌ وبالعكس

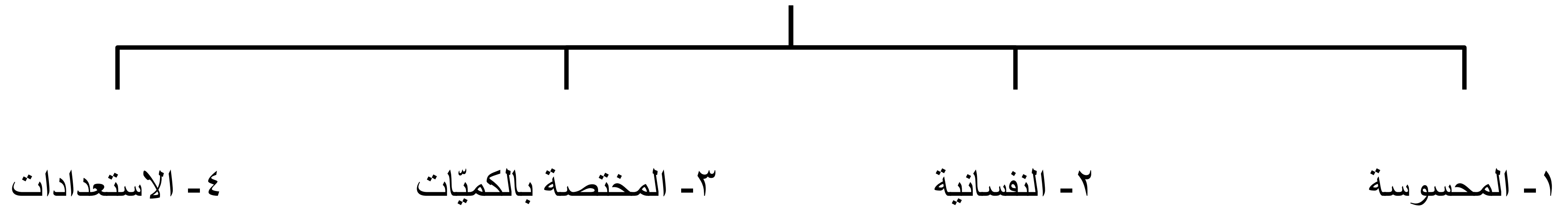
لا يقال: سكونُه..بقاء نسبته مع الساكنات
؛ لأن بقاء النسبة معلل بسكونه

مُصْطفَى دَنْقَش

# الفصل الثالث:
# في الكيف

# الفصل الثالث: في الكيف

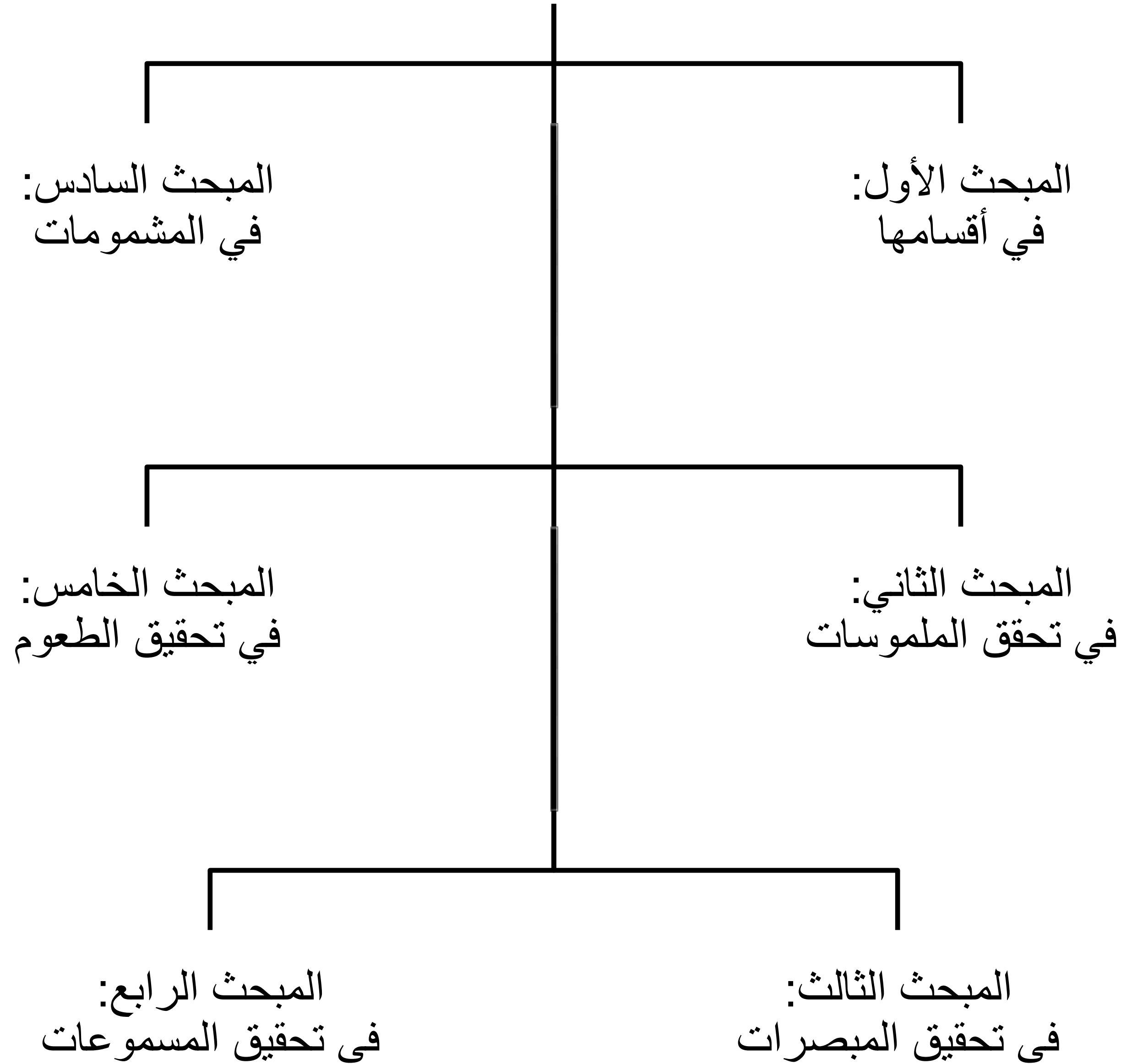
، الاستقراء دلّ على انحصار هذه المقولة في أقسامٍ أربعة:



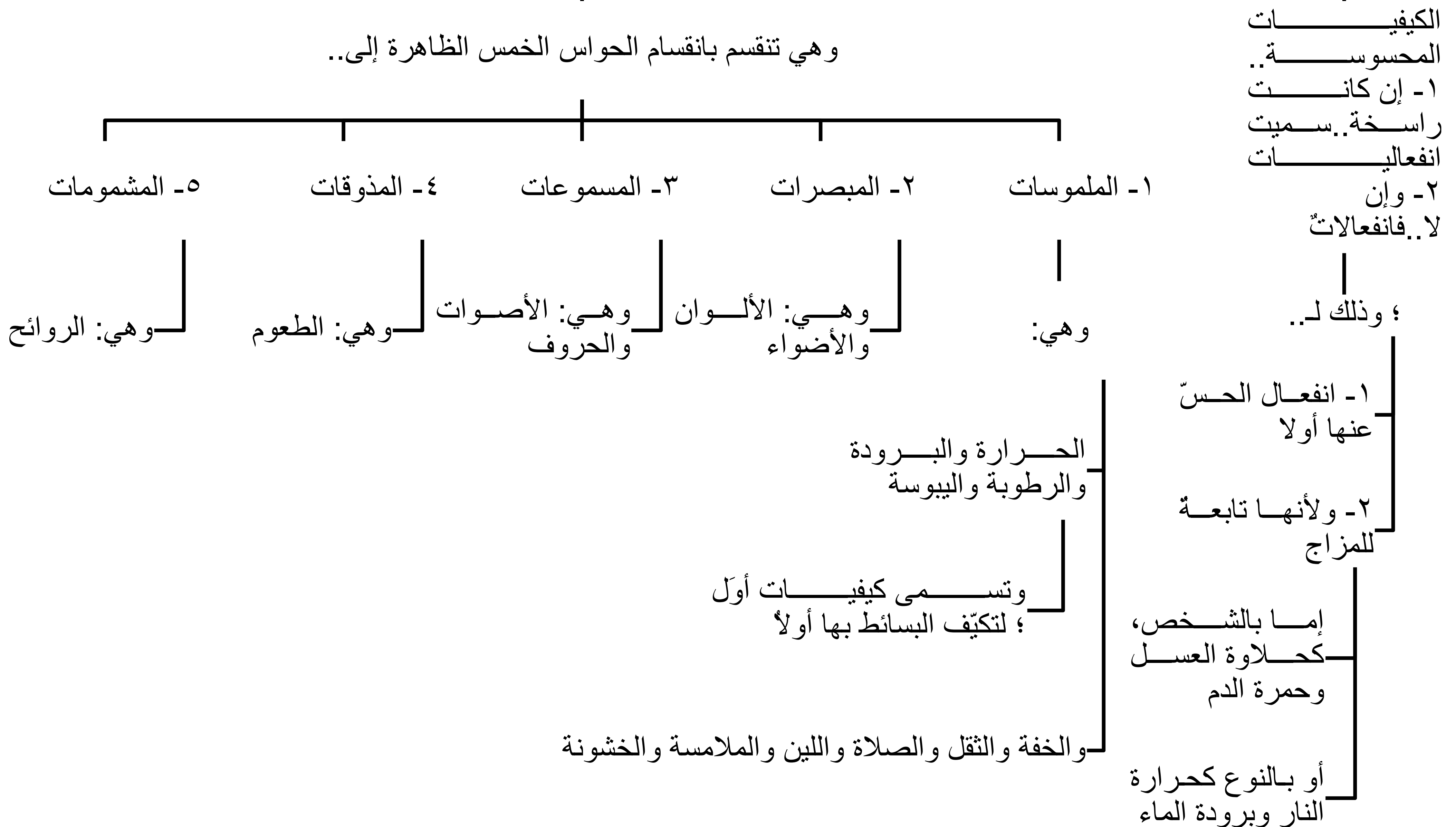
# القسم الأول:
# الكيفيات المحسوسة

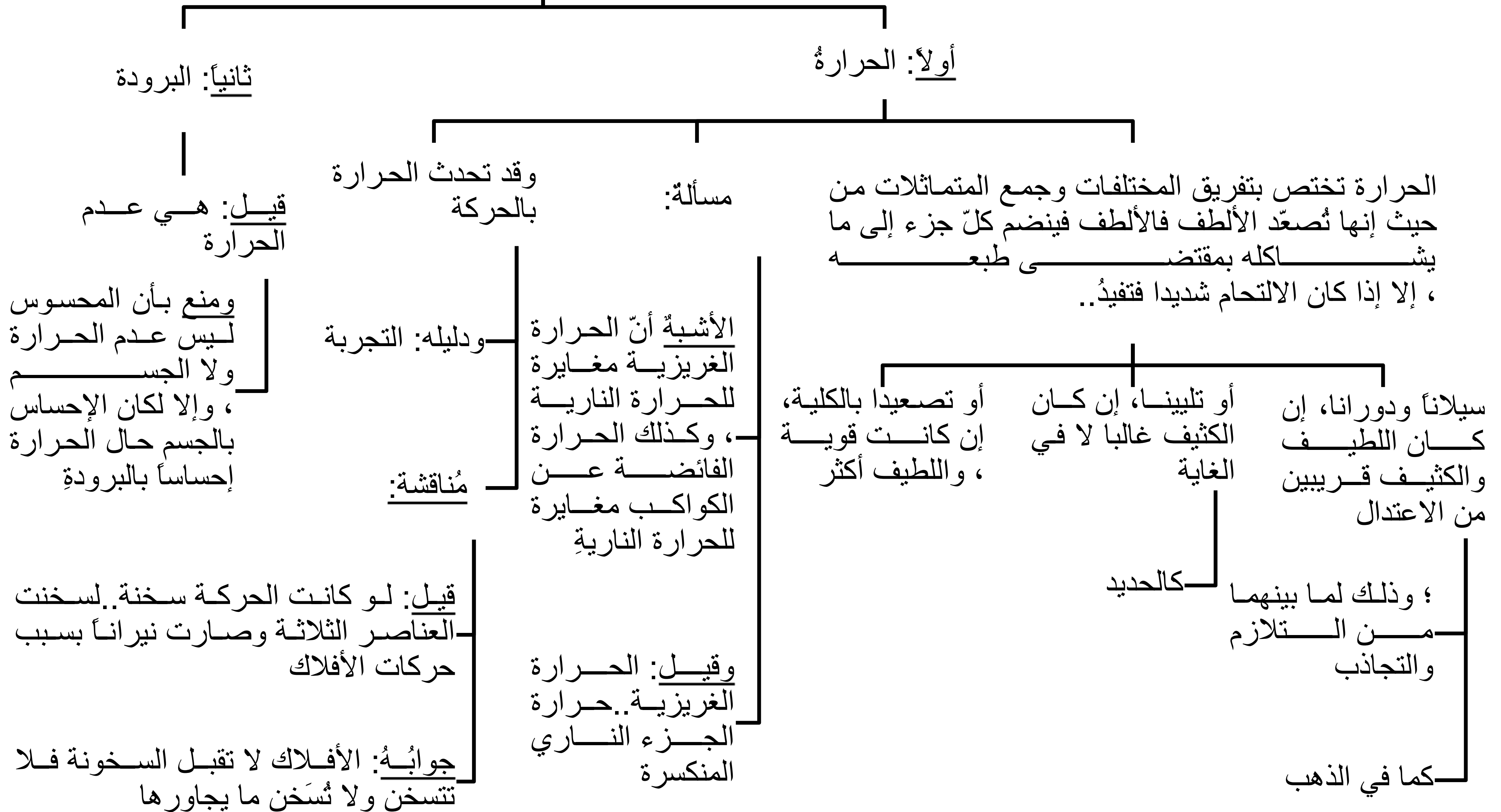
# القسم الأول: الكيفيات المحسوسة

، فيه مباحث:



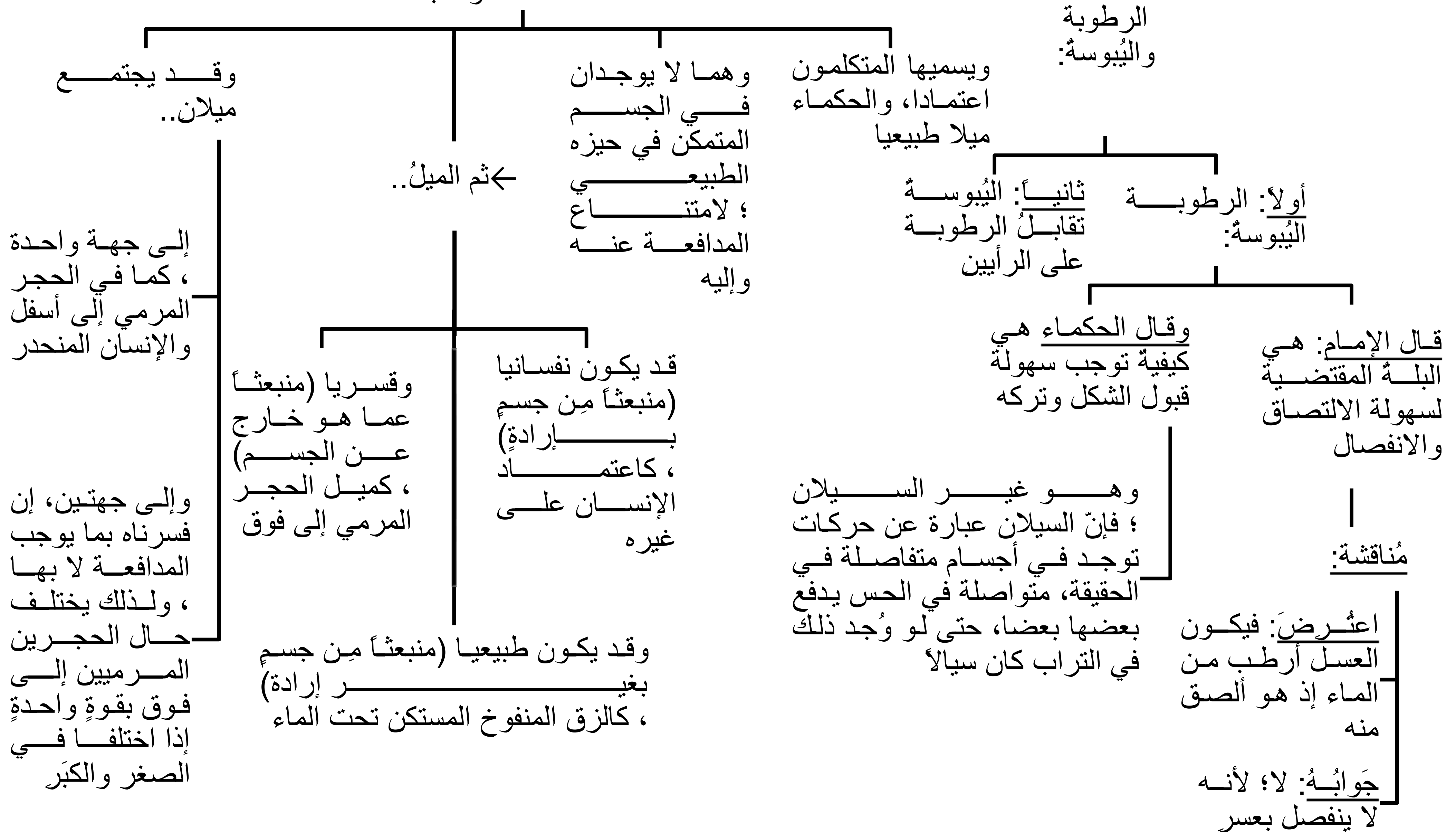
المبحث الأول: في أقسامها



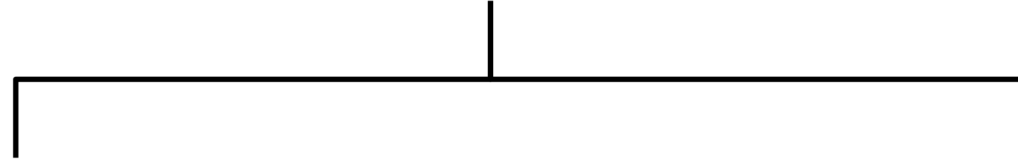


المبحث الثاني: في تحقق الملموسات
الحرارة والبرودة..من أظهر المحسوسات وأبينِها
أولاً: الحرارةُ
ثانياً: البرودة
الحرارة تختص بتفريق المختلفات وجمع المتماثلات من حيث إنها تُصعّد الألطف فالألطف فينضم كلّ جزء إلى ما يشاكله بمقتضى طبعه ، إلا إذا كان الالتحام شديدا فتفيدُ..
مسألة:
وقد تحدث الحرارة بالحركة
قيل: هي عدم الحرارة
سيلاناً ودورانا، إن كان اللطيف والكثيف قريبين من الاعتدال
أو تليينا، إن كان الكثيف غالبا لا في الغاية
أو تصعيدا بالكلية، إن كانت قوية ، واللطيف أكثر
؛ وذلك لما بينهما من التلازم والتجاذب
كما في الذهب
كالحديد
الأشبهُ أنّ الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة النارية ، وكذلك الحرارة الفائضة عن الكواكب مغايرة للحرارة الناريةِ
وقيل: الحرارة الغريزية..حرارة الجزء الناري المنكسرة
ودليله: التجربة
مُناقشة:
قيل: لو كانت الحركة سخنة..لسخنت العناصر الثلاثة وصارت نيراناً بسبب حركات الأفلاك
جوابُهُ: الأفلاك لا تقبل السخونة فلا تتسخن ولا تُسَخن ما يجاورها
ومنع بأن المحسوس ليس عدم الحرارة ولا الجسم ، وإلا لكان الإحساس بالجسم حال الحرارة إحساساً بالبرودةِ

تابع..المبحث الثاني: في تحقق الملموسات



# تابع..المبحث الثاني: في تحقق الملموسات



الصلابة واللينُ

الملاسة والخشونة..استواء وضع الأجزاء ولا استواءها

الصلابةُ عبارة عن ممانعة الغامز ، واللين عدمها.

وقيل: هما كيفيتان تقتضيانهما

فهما من مقولة الوضع ، إلا إذا فسرناهما بكيفيتين تابعتين للوضعِ

# المبحث الثالث: في تحقيق المبصرات

أولاً: الألوان
، وهي مِن أظهر المحسوسات ماهية وهلية (وجوداً)

مُناقشة:

قد قيل: لا حقيقة للألوان

وأجيب بأن ذلك قد يكون سبب حدوثهما، والبياضُ يوجد فيما لا يعقل فيه ذلك، كالبيض المسلوق ولبن العذراء؛ فإنهما يجفَّان بعد الابيضاض، وهو دليل على قلة الهوائية فيه.

فالبياض يُتخيّل من مخالطة الهواء للأجسام الشفافة المتصغرة، كما في الثلج والبلور المسحوق، وموضع شقّ الزجاج

والسواد يُتخيَّلُ من كثافة الجسم وعَدَم غَور الضوء فيه

أصل الألوان:

المشهور أن أصل الألوان هو السواد والبياض، والباقي يتركب منهما

وقيل: السواد والبياض والحمرة والصفرة والخضرة

زعم الشيخ أبو علي أن وجود الألوان مشروط بالضوء

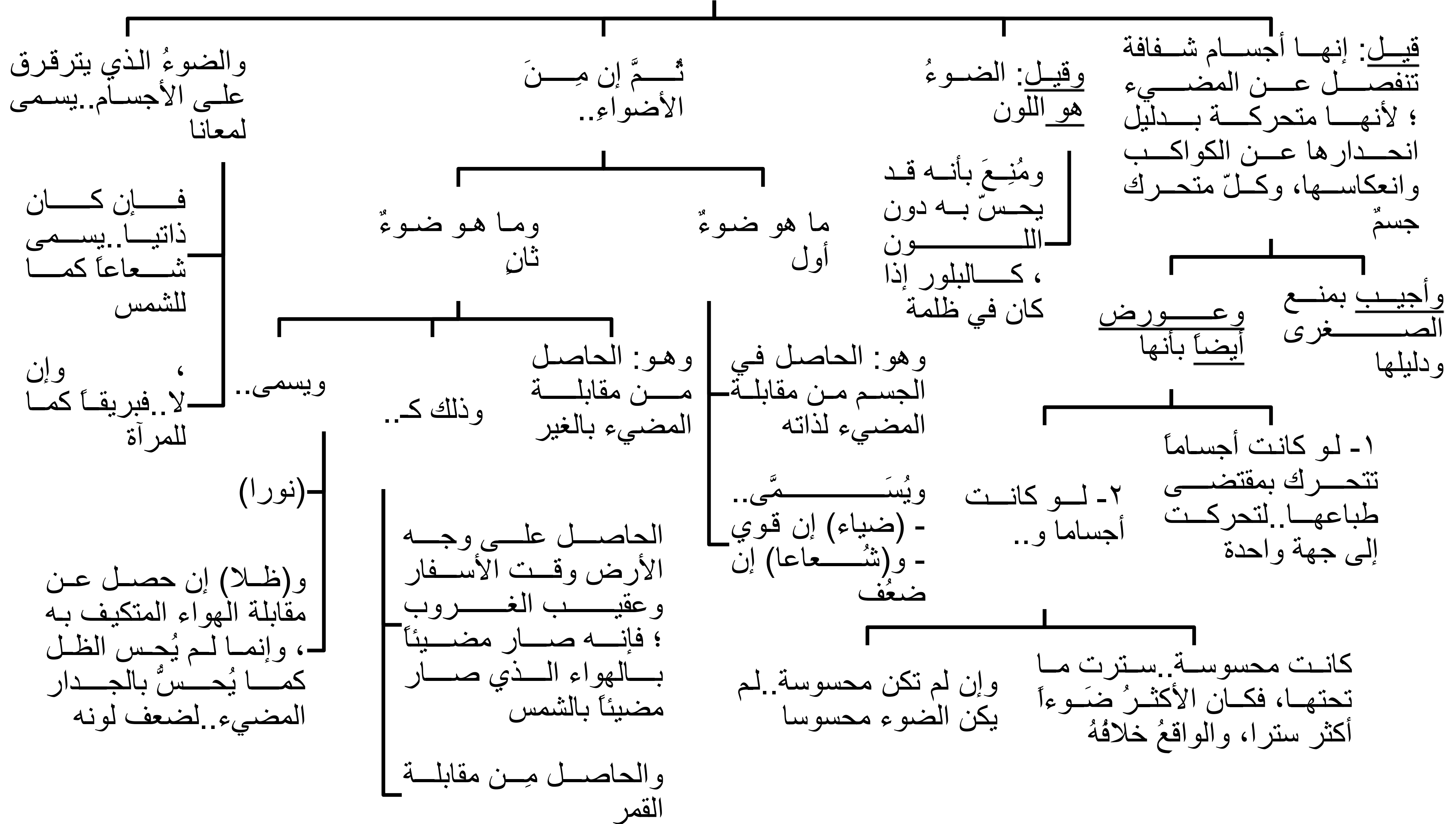
احتجَّ: لأنّا لا نحس بها في الظلمة، وذلك إما..

لمعاوقة الظلمة، وهو باطلٌ؛ لأن العدم لا يعوق

أو لعدمها، وهو المُتعيَّنُ

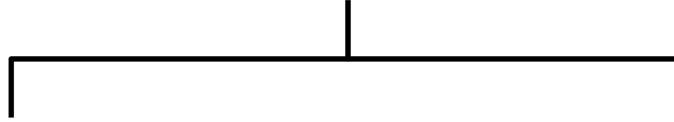
اعتُرض عليه: لم لا يجوز أن يكون الضوء شرط إبصارها فلا ترى عند عدمه.

فرع: الألوان قد توجد شديدة إذا كانت صرفة، وضعيفة إذا اختلط بها أجزاء صغار تضادها اختلاطا لا تتميز مَعَهُ


ثانياً: الأضواء
قيل: إنها أجسام شفافة تنفصل عن المضيء ؛ لأنها متحركة بدليل انحدارها عن الكواكب وانعكاسها، وكلّ متحرك جسمٌ
وأجيب بمنع الصغرى ودليلها
وعورض أيضاً بأنها
١- لو كانت أجساماً تتحرك بمقتضى طباعها..لتحركت إلى جهة واحدة
٢- لو كانت أجساما و..
كانت محسوسة..سترت ما تحتها، فكان الأكثرُ ضَوءاً أكثر سترا، والواقعُ خلافُهُ
وإن لم تكن محسوسة..لم يكن الضوء محسوسا
وقيل: الضوءُ هو اللون
ومُنِعَ بأنه قد يحسّ به دون اللون ، كالبلور إذا كان في ظلمة
ثُمَّ إن مِنَ الأضواءِ..
ما هو ضوءٌ أول
وهو: الحاصل في الجسم من مقابلة المضيء لذاته
ويُسَمَّى..
- (ضياء) إن قوي
- و(شُعاعا) إن ضعُف
وما هو ضوءٌ ثانٍ
وهو: الحاصل من مقابلة المضيء بالغير
وذلك كـ..
الحاصل على وجه الأرض وقت الأسفار وعقيب الغروب ؛ فإنه صار مضيئاً بالهواء الذي صار مضيئاً بالشمس
والحاصل مِن مقابلة القمر
ويسمى..
(نورا)
و(ظلا) إن حصل عن مقابلة الهواء المتكيف به ، وإنما لم يُحس الظل كما يُحسُّ بالجدار المضيء..لضعف لونه
والضوءُ الذي يترقرق على الأجسام..يسمى لمعانا
فإن كان ذاتيا..يسمى شعاعاً كما للشمس
، وإن لا..فبريقاً كما للمرآة

تابع..المبحث الثالث: في تحقيق المبصرات

ثالثا: الظلمة



هي: عَدَمُ النور عما من شأنه النور.

وقيل: هي كيفية تمنع الابصار

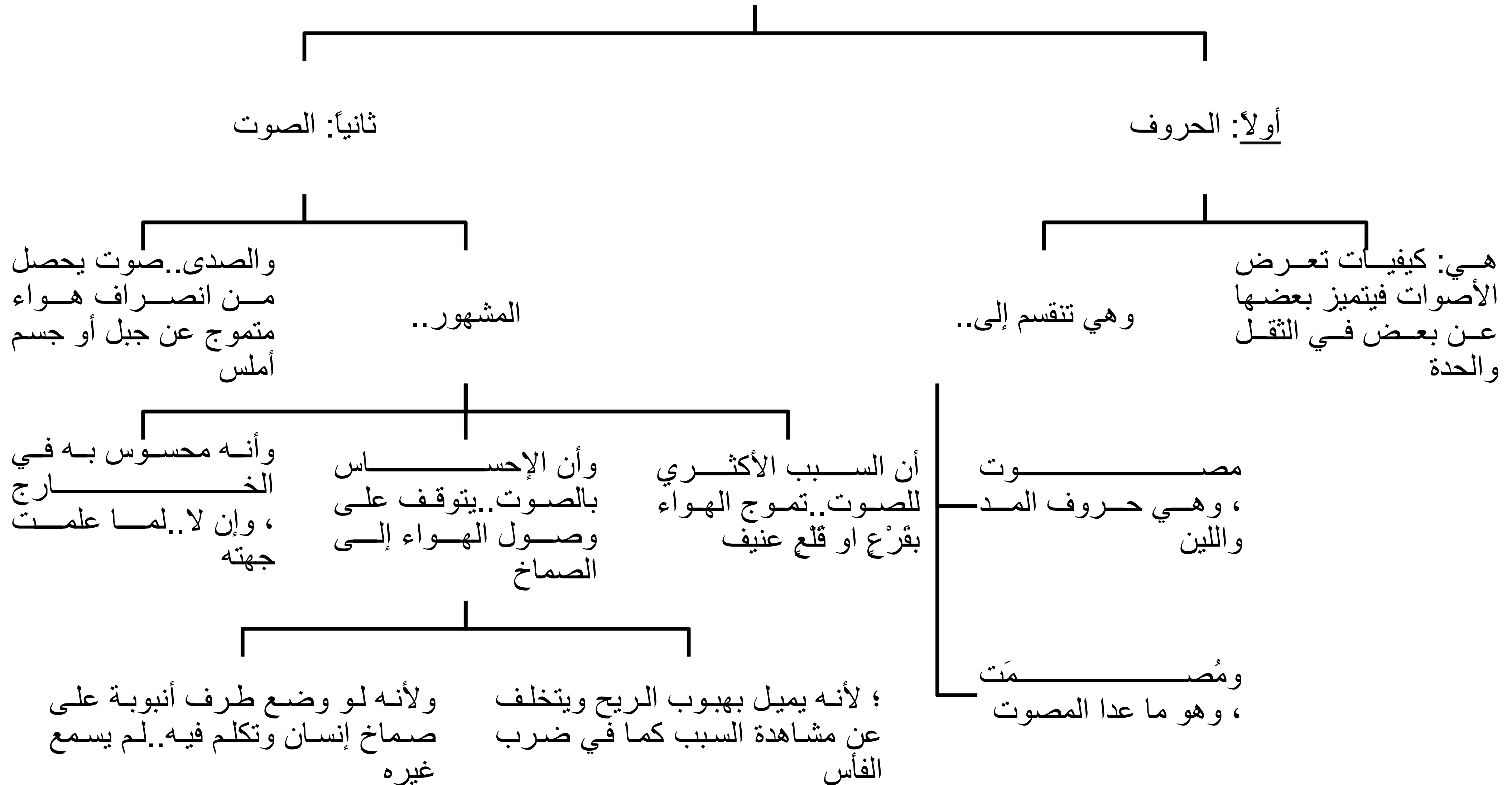


ومُنِعَ بأنه لو كان كذلك..لوجب أن لا يرى الجالس في الظلمة نارا توقد بقربه وما حولها



ولقائل أن يقول: المانع ظلمة تحيط بالمرئي لا بالرائي

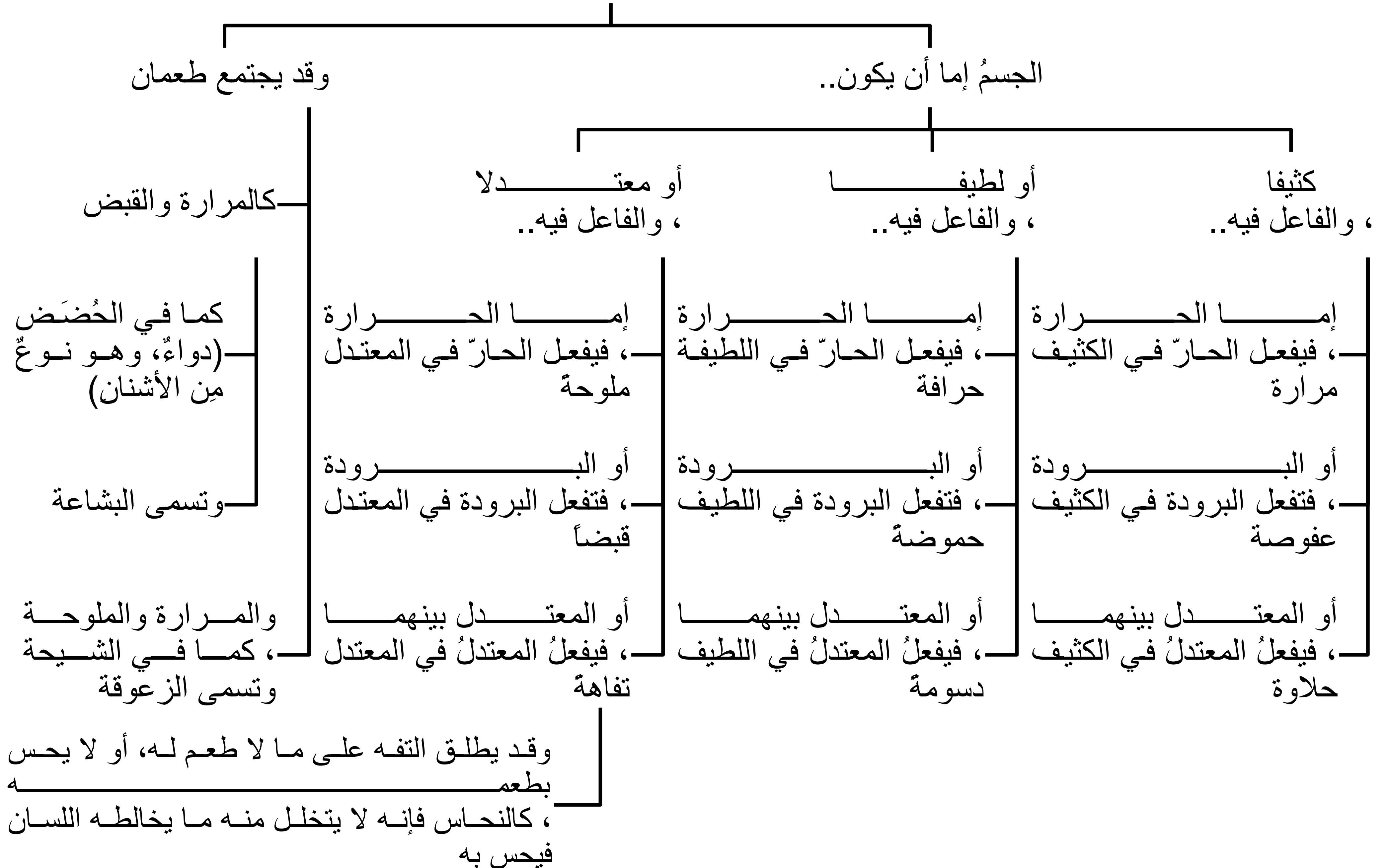
## المبحث الرابع: في تحقيق المسموعات






مُصْطفَى دَنْقَش

## المبحث الخامس: في تحقيق الطعوم



# المبحث السادس: في المشمومات

الـــــــــــــــــــروائحُ..
١- الموافقــة للمــزاج..تســمى طيبـــــــــــــــــــة
٢- والمخالفة له..تسمى مُنتِنة

وقـد يقـال: (رائحـة حلـوة) و(رائحة حامضـة) باعتبـار مـا يقارنـها من الطعوم

وليس لأنواعها أسماء خاصة

وسبب الإحساس بها..

هو: وصول الهواء المتكيف بها إلى الخيشوم

وقيل: وصول الهواء المختلط بجزء لطيف متحلل عن ذي الرائحة

# القسم الثاني:
# الكيفيات النفسانية

# القسم الثاني: الكيفيات النفسانية

هي:

فما كان منها راسخة سُمّيت ملكة،
وما ليس كذلك سميت حالا

١- الحياة

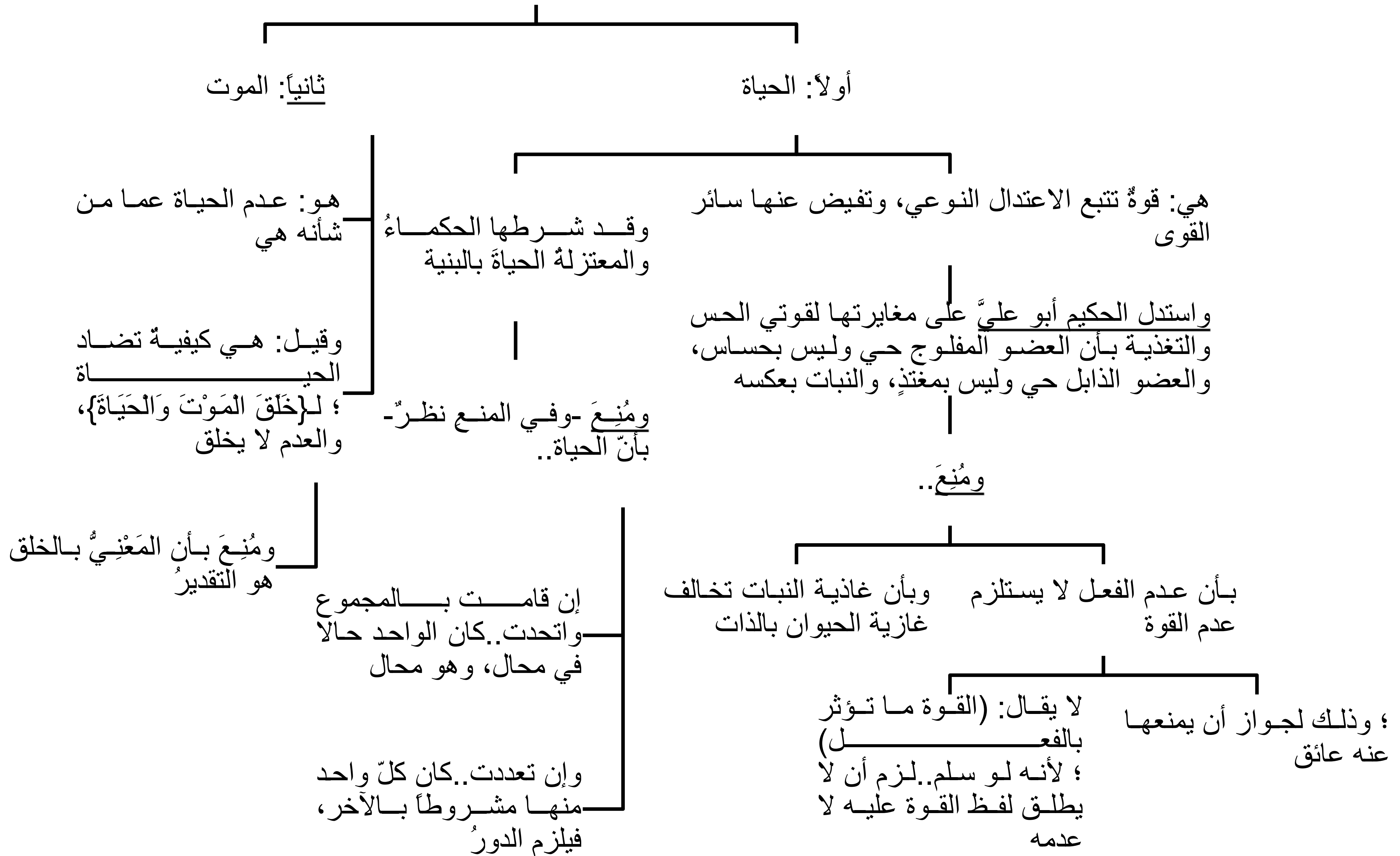
٢- الصحة

٣- المرض

٤- الإدراك

٥- ما تتوقف عليه الأفعال
، كالقدرة والإرادة

# المبحث الأول: في الحياة



المبحث الثاني: في الإدراكات

الإدراكاتُ..، إما أن تكون ظاهرة

كإحساس المشاعر الخمس

وإما باطنة

وهي تنقسم إلى..، تصورات

والتصورُ هو: وجود صورة المعلوم عند العالِم، والذي يدلّ على وجود هذه الصورة في العقل..أنَّا نتصور المعدوم ونميزه عن غيره تمييزا لا يتحقق إلا مع الثبوت وليس هو في الخارج ←فهو في الذهن

اعتراضٌ: الشيءُ قد يتصوّر نفسه، فلو حصل فيه مثله..لزم اجتماع المثلين

لا يقال: (الشيء إذا تصور نفسه يكونُ العاقل والمعقول واحداً)؛ لأن العاقل هو الذي حضر عنده ماهيةٌ مجردة، وهو أعمّ من الذي حضر عنده ما يغايره لأن حضور الشيء عند نفسه محالٌ

مُناقشة:

واعتُرض عليه بأنه يوجب كون الذهن حاراً بارداً مستقيماً مستديراً معاً عند تصورها

والحق أنهم..

إن قصدوا بالصورة ما يشبه المتخيل في المرآة..فمحتمل

وإن أرادوا ما يشارك الخارجي في تمام الماهية..فباطلٌ؛ لأنها عرض والمتصور قد يكون جوهرا

وتصديقات

والتصديق..، إما أن يكون جازما

وهو..، إما أن يكون بموجبٍ (لِدليلٍ)

وهو..، إما أن يقبل متعلقة النقيض بوجهٍ، وهو الاعتقادُ

أو لا، وهو العلمُ

أو لا لِموجِبٍ، وهو التقليدُ

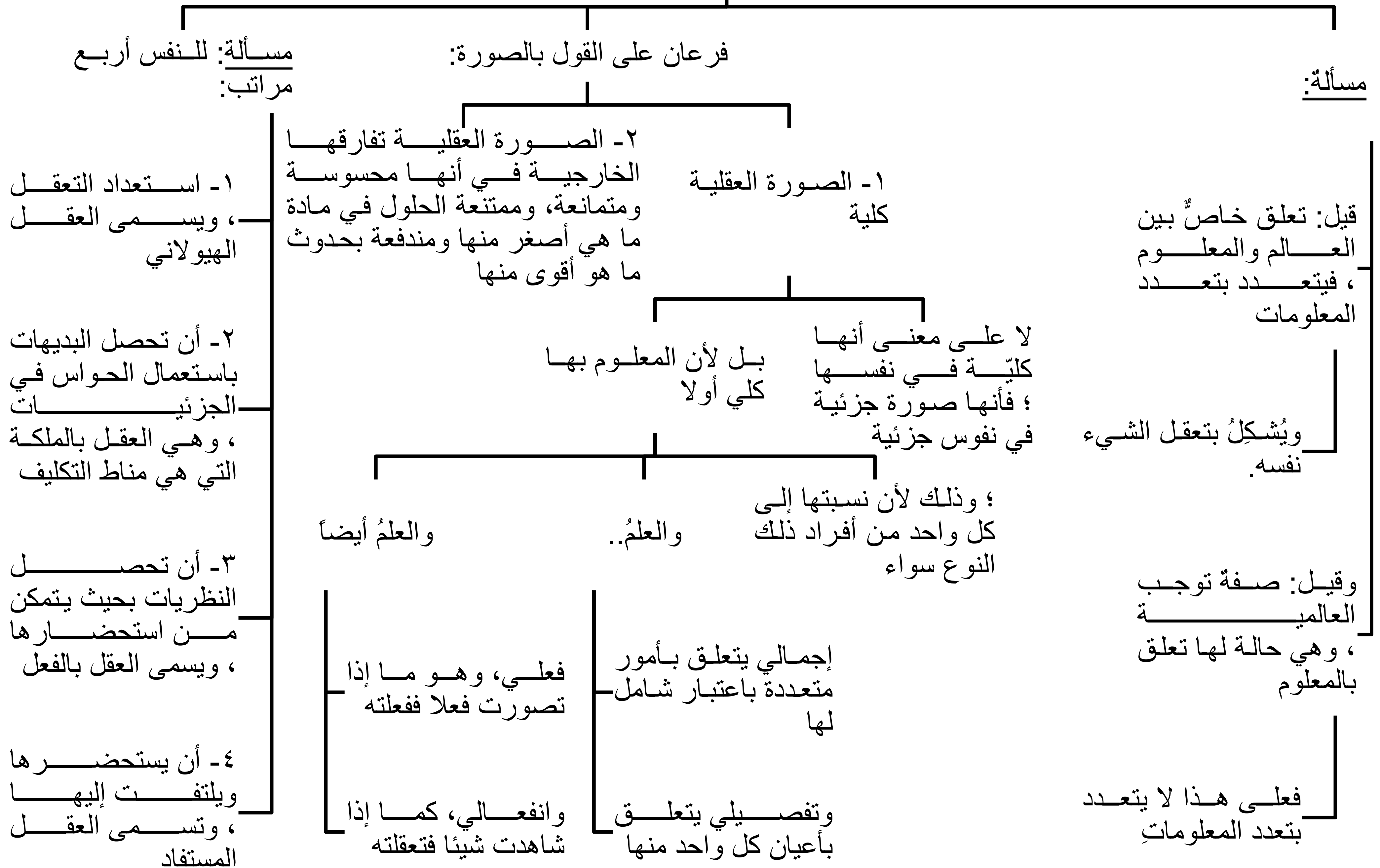
أو ليس جازماً

وهو..، إما أن يكون متساوي الطرفين، فهو الشك

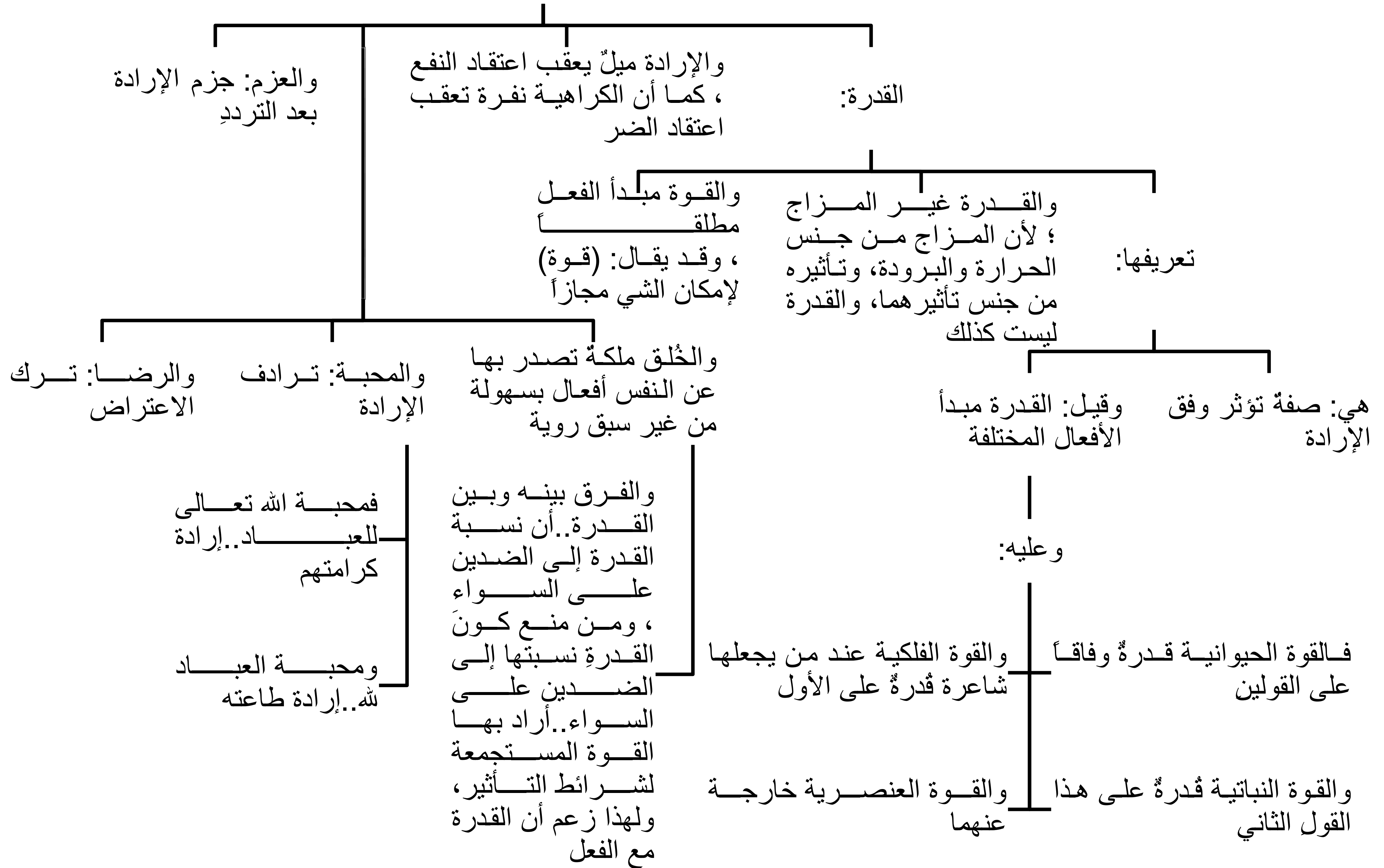
وإن لم يكن..

فالراجح..ظن

والمرجوح وهمٌ


تابع..المبحث الثاني: في الإدراكات
مسألة:
قيل: تعلق خاصٌّ بين العالم والمعلوم، فيتعدد بتعدد المعلومات
ويُشكِلُ بتعقل الشيء نفسه.
وقيل: صفةٌ توجب العالمية، وهي حالة لها تعلق بالمعلوم
فعلى هذا لا يتعدد بتعدد المعلوماتِ
فرعان على القول بالصورة:
١- الصورة العقلية كلية
لا على معنى أنها كليّة في نفسها؛ فأنها صورة جزئية في نفوس جزئية
بل لأن المعلوم بها كلي أولا
؛ وذلك لأن نسبتها إلى كل واحد من أفراد ذلك النوع سواء
والعلمُ..
إجمالي يتعلق بأمور متعددة باعتبار شامل لها
وتفصيلي يتعلق بأعيان كل واحد منها
والعلمُ أيضاً
فعلي، وهو ما إذا تصورت فعلا ففعلته
وانفعالي، كما إذا شاهدت شيئا فتعقلته
٢- الصورة العقلية تفارقها الخارجية في أنها محسوسة ومتمانعة، وممتنعة الحلول في مادة ما هي أصغر منها ومندفعة بحدوث ما هو أقوى منها
مسألة: للنفس أربع مراتب:
١- استعداد التعقل، ويسمى العقل الهيولاني
٢- أن تحصل البديهات باستعمال الحواس في الجزئيات، وهي العقل بالملكة التي هي مناط التكليف
٣- أن تحصل النظريات بحيث يتمكن من استحضارها، ويسمى العقل بالفعل
٤- أن يستحضرها ويلتفت إليها، وتسمى العقل المستفاد

المبحث الثالث: في القدرة والإرادة





مُصْطفَى دَنْقَش

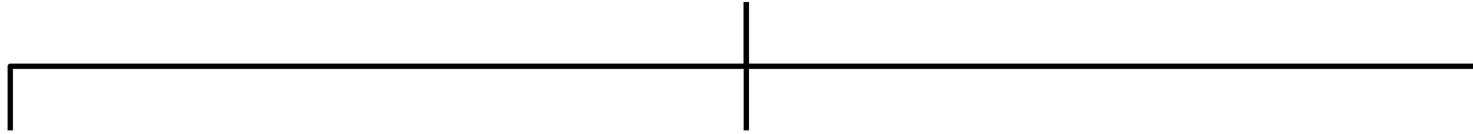
## المبحث الرابع: اللذة والألم

هُما بديهيا التصور

وقولهم: (اللذة إدراك الملائم) و(الألم إدراك المنافي)..فيه نظرٌ؛ لأنا نجد من أنفسنا حالة مخصوصة ونعلم أن ندرك ملائما، ولا نعلم أن تلك الحالة هي نفس الإدراك أو غيره وبتقدير المغايرة، فاللذة كلاهما أو إحداهما.

وما قيل من أن: (اللذة هي دفع الألم)..خطأ؛ لأن الإنسان قد يلتذ بالنظر إلى الوجه الحسن، والوقوف على مسألة، والعثور على مال فجأة بلا حصول سابق.

# المبحث الخامس: في الصحة والمرض



الصحة هي حالةٌ أو ملكةٌ بها تصدر الأفعال عن موضوعها سليمة

المرض بخلافِ الصحةِ ، فلا واسطة بينهما

الفرح والحزن والحقد وأمثال ذلك..غنية عن البيانِ

القسم الثالث: الكيفيات المختصة بالكميات
، وهي..

إما أن تكون عارضة للكميات وحدها

وإما للمتصلات ، كالاستقامة والاستدارة والانحناء والتشكل

وإما للمنفصلات ، كالزوجية والأولية والتركيب

وإما أن تكون مركبة عنها وعن غيرها ، كالخلقة المركبة عن الشكل واللون

## القسم الرابع: الكيفيات الاستعدادية

هي..

إن كانت استعداداً نحو اللاقبول..تسمى قوةً

كالصلابة

وإن كانت استعداداً نحو القبول..يسمى ضعفاً، لا قوة

# الفصل الرابع:
# في الأعراض النسبية

# الفصل الرابع: في الأعراض النسبية

، وفيه مباحث:

المبحث الأول:
في هلّيتها (وجودها)

المبحث الثاني:
في الأين

المبحث الثالث:
في الإضافة

المبحث الأول: في هلّيتها (وجودها)

أنكر هلّيتها جمهورُ المتكلمين، إلا الأين

وقالوا: لو وجدت..لوجد حصولها في محالها، وحصولُها في محالّها..نسبةٌ بينها وبين محالّها، وتلك النسبةُ أيضاً في المحلّ، وكانت أيضاً غير ذاتِها، وذلك الغير أيضا حاصلٌ في المحلّ، فيكون حصولهُ في المحلّ زائدٌ عليه، ويلزمُ التسلسلُ

وقال الحكماء بأنها تكون محققةً

قالوا: هي..

ونوقض بأنه يلزمُ عليه كون الفناء والمضي عرضين موجودين في الأعيانِ

ليست فرضاً، ولا اعتبار ، فهي إذا من الخارجيات

وليست أعداماً ؛ لأنها تحصل بعدما لم تكن

وليست ذات الجسم ؛ لأنها لا تقاس إلى الغير

# المبحث الثاني: في الأين

سماه المتكلمون كوناً

فقالوا: حصول الجوهر في آن فصاعداً..
١- في مكان واحد..سكونٌ
٢- وفي مكانين..حركة

←فحصوله أول حدوثه..لا حركة ولا سكون

وقال الحكماء: الحركة كمالٌ أول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة

وبيانه: أن الحركة أمر ممكن الحصول للجسم، فيكون حصولها كمالا

وحاصلُ هذا قريبٌ مما قاله قدماؤهم، وهو أنها خروجٌ عن القوة إلى الفعل على سبيل التدريج

وتفارق الحركةُ بقية الكمالات..من حيث أن حقيقة الحركةِ ليست إلا التأدي إلى الغير، فيكون ذلك الغير متوجهاً إليه ممكن الوجود ليتأتى التأدي إليه، فيكون حصوله كمالا ثانيا

وذلك التوجه ما دام كذلك..يبقى شيء منه بالقوة، وإن لا..لكان وصولا لا توجها
←فتبين أنها كمال أول لما هو بالقوة من حيث هو بالقوة

تابع...المبحث الثاني: في الأين

، الحركةُ..

قد يكون..

- في الكم
  - كالتخلخل والتكاثف ، وهما ازدياد المقدار وانتقاصه من غير ضم ولا فصل
  - كالنمو والذبول ، وهما ازدياد وانتقاص يكونان بهما
- وفي الكيف
  - كاسوداد العنب، وتسخين الماء
  - ويسمى استحالة
- وفي الوضع
  - كحركة الفلك
  - وتسمى حركة دورية
- وفي الأين
  - كالحركة من مكان إلى مكان آخر
  - ويسمى نقلة

ولا يكون..

- في الجوهر ؛ لأن حصوله دفعة ويسمى كونا
- ولا في سائر المقولات ؛ لأنها تابعة لمعروضاتها

ولا بد لكل حركة من ستة أمور:



ولا بد لكل حركة من ستة أمور:
١- ما منه الحركة ٢- ما إليه الحركة
٣- ما فيه الحركة ٤- ما له الحركة (المتحرك = الموضوع)
٥- ما به الحركة (المُحرِّك) ٦- الزمان

وتضادّها..

- ليس لتضاد..
  - المحرك والزمان؛ لما سبق
  - ولا ما فيه الحركة؛ لأن الصعود ضد الهبوط مع وحدة الطريق
- بل لتضاد ما منه الحركة وما إليه الحركة، وذلك..
  - إما بالذات، كالتسود والتبيض
  - أو بالعرض، كالصعود والهبوط؛ فإن مبدأهما ومنتهاهما نقطتان متماثلتان عرض لهما تضاد من حيث إن إحداهما صارت مبدأ، والأخرى منتهى

وانقسام الحركة..

- بانقسام الزمان
- وانقسام المسافة والمتحرك

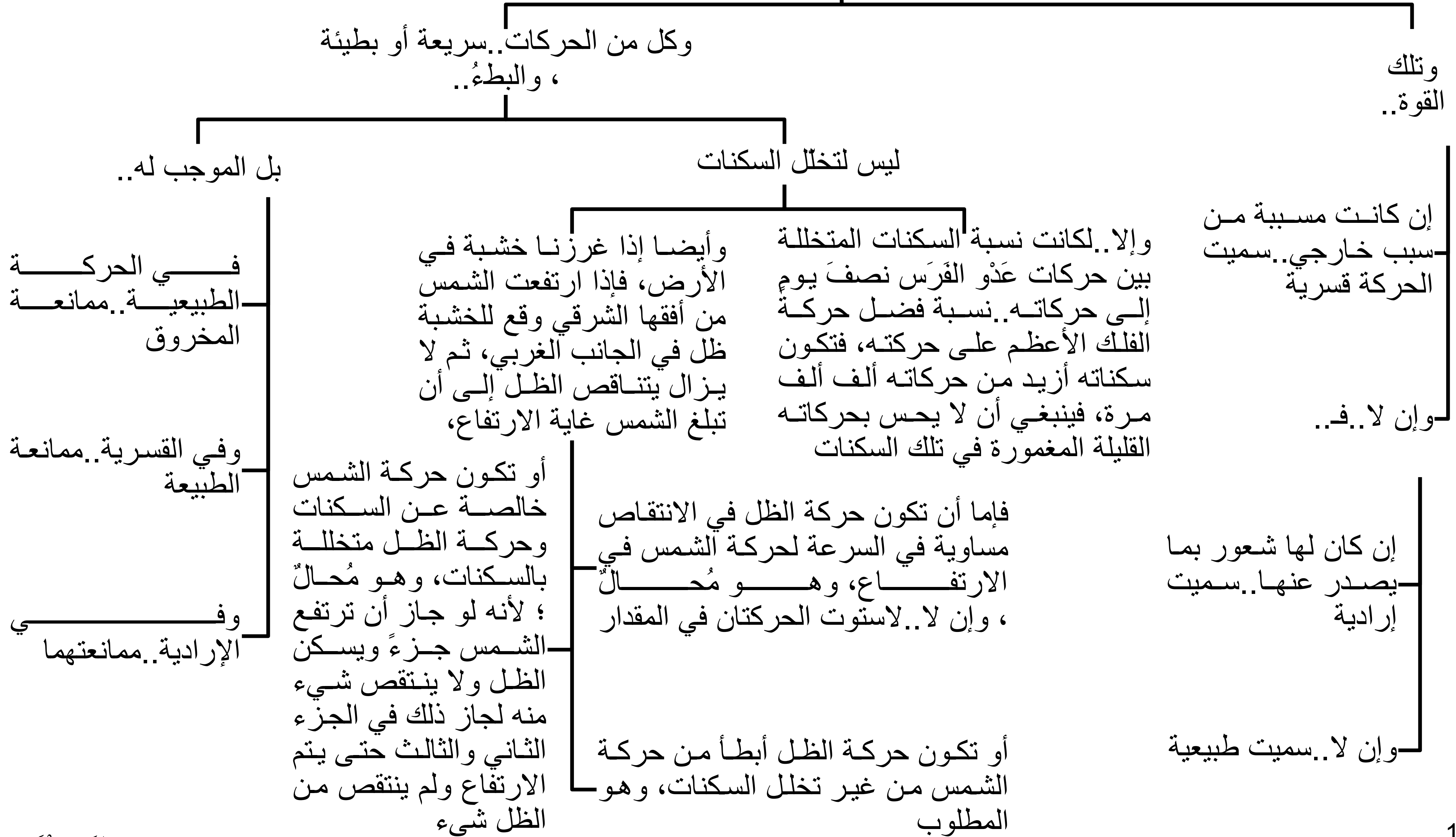
ولا بد لكل حركة من ستة أمور:

١- ما منه الحركة ٢- ما إليه الحركة

٣- ما فيه الحركة ٤- ما له الحركة (المتحرك = الموضوع)

٥- ما به الحركة (المُحرِّك) ٦- الزمان

، ولا بد لِلحركةِ من قوة توجبها



ولا بد لكل حركة من ستة أمور:
١- ما منه الحركة ٢- ما إليه الحركة
٣- ما فيه الحركة ٤- ما له الحركة (المتحرك = الموضوع)
٥- ما به الحركة (المُحرِّك) ٦- الزمان
، والمشهور أنه لا بد أن يتخلل بين كل حركتين مستقيمتين مختلفتين سكون

واحتج أبو عليّ على المشهور بأن الجسم المتحرك إلى حدّ ما من حدود المسافة وصولُهُ إلى ذلك الحدّ آنيّ

ورُدَّ ب..
١- منع اجتماع الميلين
٢- منع تتالي الآنات

؛ إذ لو كان وصوله إلى ذلك الحدّ في الزمان، والزمان قابل للقسمة، ففي بعض ذلك الزمان..

إما أن يكون ذلك الجسم واصلا إلى ذلك الحد ، فذلك البعض هو زمان الوصول لا المجموع

أو لا، فالوصول في الباقي من الزمان، فزمان الوصول هو الباقي لا المجموع

وإذا كان الوصول في آن..فلا بد أن يكون الميل الموص إلى ذلك الحدّ موجودا في آن الوصول ؛ لأنّ الميل هو العلة القريبة لوصول المتحرك إلى ذلك الحدّ، ويجب تحقق العلة القريبة عند تحقق المعلول

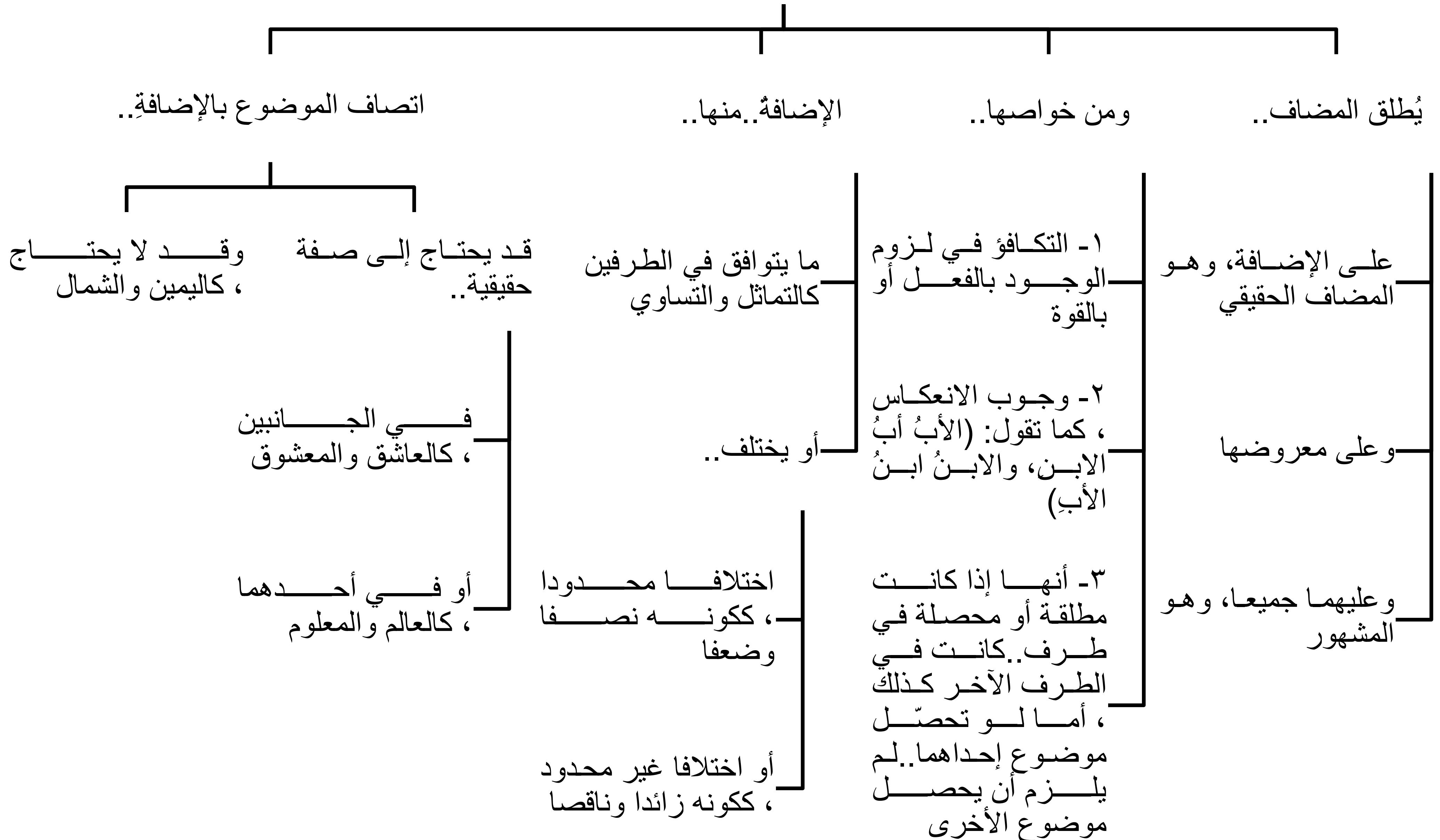
←ثم المتحرك إذا تحرك عن ذلك الحدّ ورجع عنه بعد أن كان واصلا..فلا بد أن يفارق عنه بميل آخر هو علة رجوعه عن ذلك الحدّ، وذلك الميل يكون مخالفا للميل الأول؛ لامتناع أن يكون الميل الواحد علة قريبة للوصول إلى حدّ واللاوصول إليه ، وذلك الميل الآخر يحدث في آن اللاوصول، ويكون آن اللاوصول مغايرًا لأن الوصول؛ لامتناع اجتماع ميلين مختلفين لجسم واحد في آن واحد، وإلا..يلزم اجتماع آن الوصول واللاوصول في آن واحد، وحينئذ لا يخلو..

أن لا يكون بين الآنين زمان، وهو باطل ، وإن لا..يلزم تتالي الآنات، فيلزم الجزء الذي لا يتجزّى، وهو محال

و أن يكون بين الآنين زمان، وهو المُتعيّنُ

والجسم المتحرك المذكور في ذلك الزمان..يكون ساكنًا ؛ لأنه ليس بمتحرك إلى ذلك الحد ولا بمتحرك عنه، فوجب زمان سكون بين الحركتين

# المبحث الثالث: في الإضافة



# تابع...المبحث الثالث: في الإضافة

الإضافة تعرض لِسائر المقولات

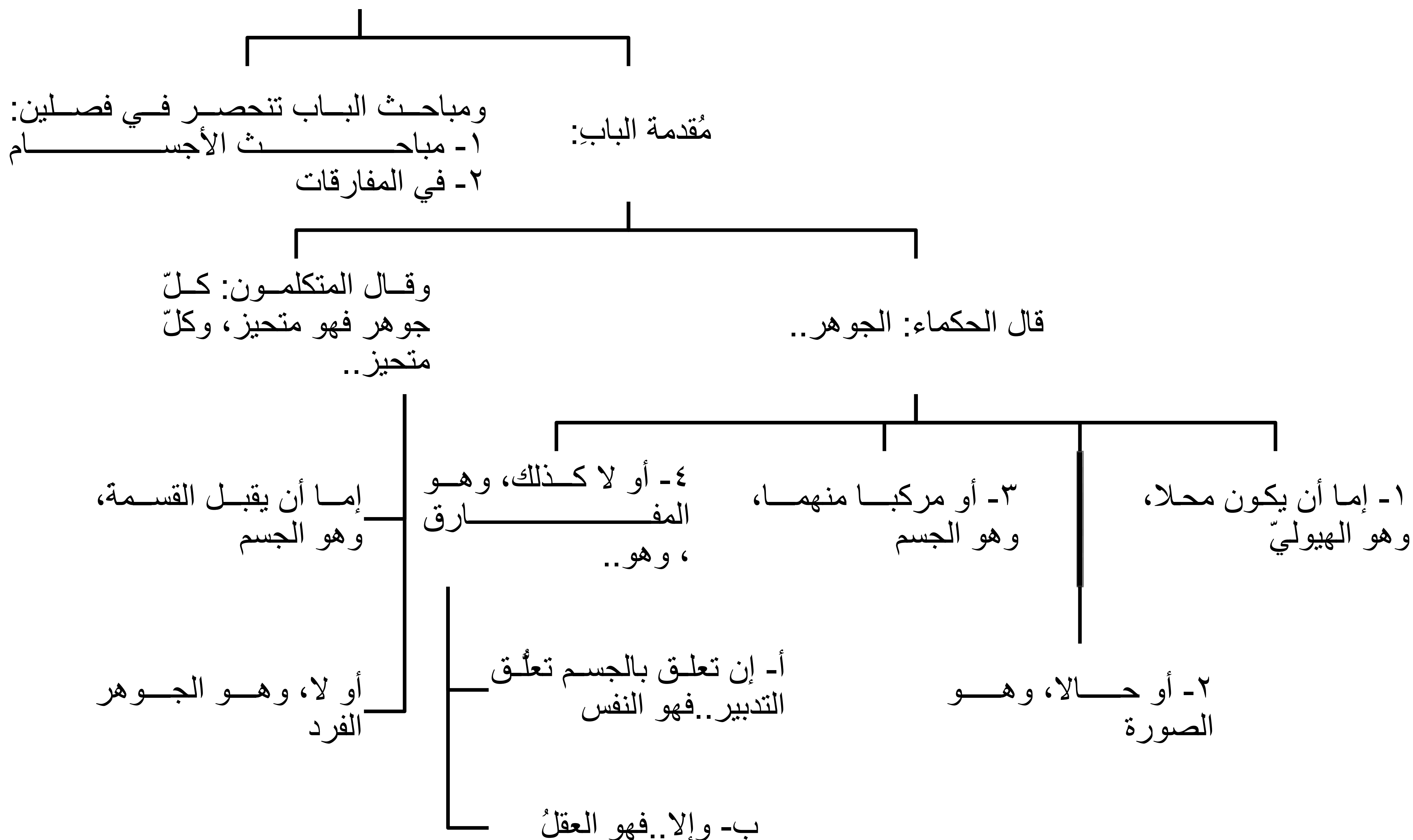
- فالجوهر..كالأب
- والكم..كالعظيم
- والكيف..كالآحرّ
- والأين..كالأعلى
- والمتى..كالأقدم
- والوضع..كالأشد انتصابا
- والمضاف..كالأقرب
- والمِلك..كالأكسى
- والفعل..كالأقطع
- والانفعال..كالأشد تقطعا

الإضافات في شخصيتها ونوعيتها وجنسيتها وتضادها..تابعة لمعروضاتها

فرع: التقدم على الشيء..قد يكونُ..

- بالزمان، كتقدم الأب على الابن
- وبالذات والطبع، كتقدم الجزء على الكل
- وبالعليّة، كتقدم الشمس على ضوئها
- وبالمكان، كتقدم الإمام على المأموم
- وبالشرف، كتقدم العالم على الجاهل

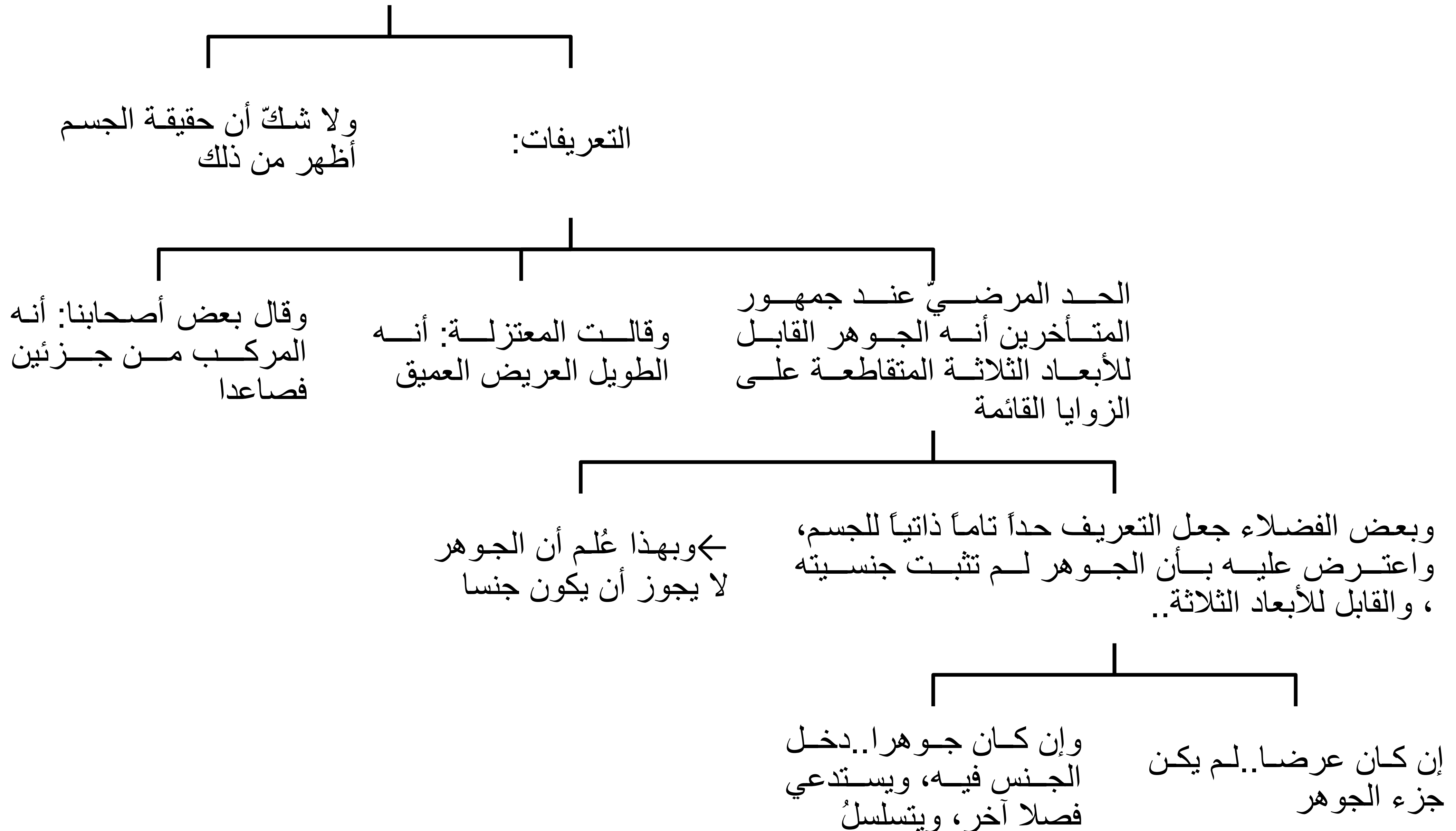
# الباب الثالث:
# في الجواهر


الباب الثالث: في الجواهر
مُقدمة البابِ:
ومباحث الباب تنحصر في فصلين:
١- مباحث الأجسام
٢- في المفارقات
قال الحكماء: الجوهر..
وقال المتكلمون: كلّ جوهر فهو متحيز، وكلّ متحيز..
١- إما أن يكون محلا، وهو الهيولىّ
٢- أو حالا، وهو الصورة
٣- أو مركبا منهما، وهو الجسم
٤- أو لا كذلك، وهو المفارق، وهو..
أ- إن تعلق بالجسم تعلُّق التدبير..فهو النفس
ب- وإلا..فهو العقلُ
إما أن يقبل القسمة، وهو الجسم
أو لا، وهو الجوهر الفرد

# الفصل الأول:
# في مباحث الأجسام

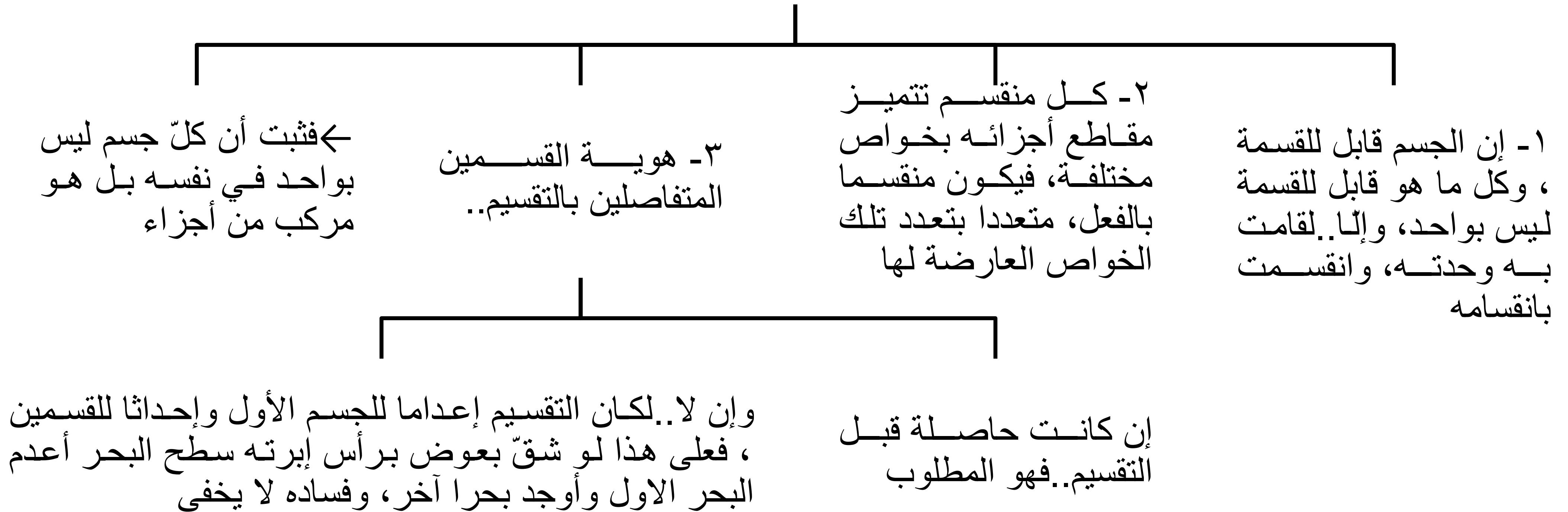

الفصل الأول: في مباحث الأجسام
المبحث الأول:
في تعريف الجسم
المبحث الخامس:
في تناهي الأجسام
المبحث الثاني:
في أجزائه
المبحث الثالث:
في أقسام الجِسم
المبحث الرابع:
في حدوث الأجسام

# المبحث الأول: في تعريف الجسم

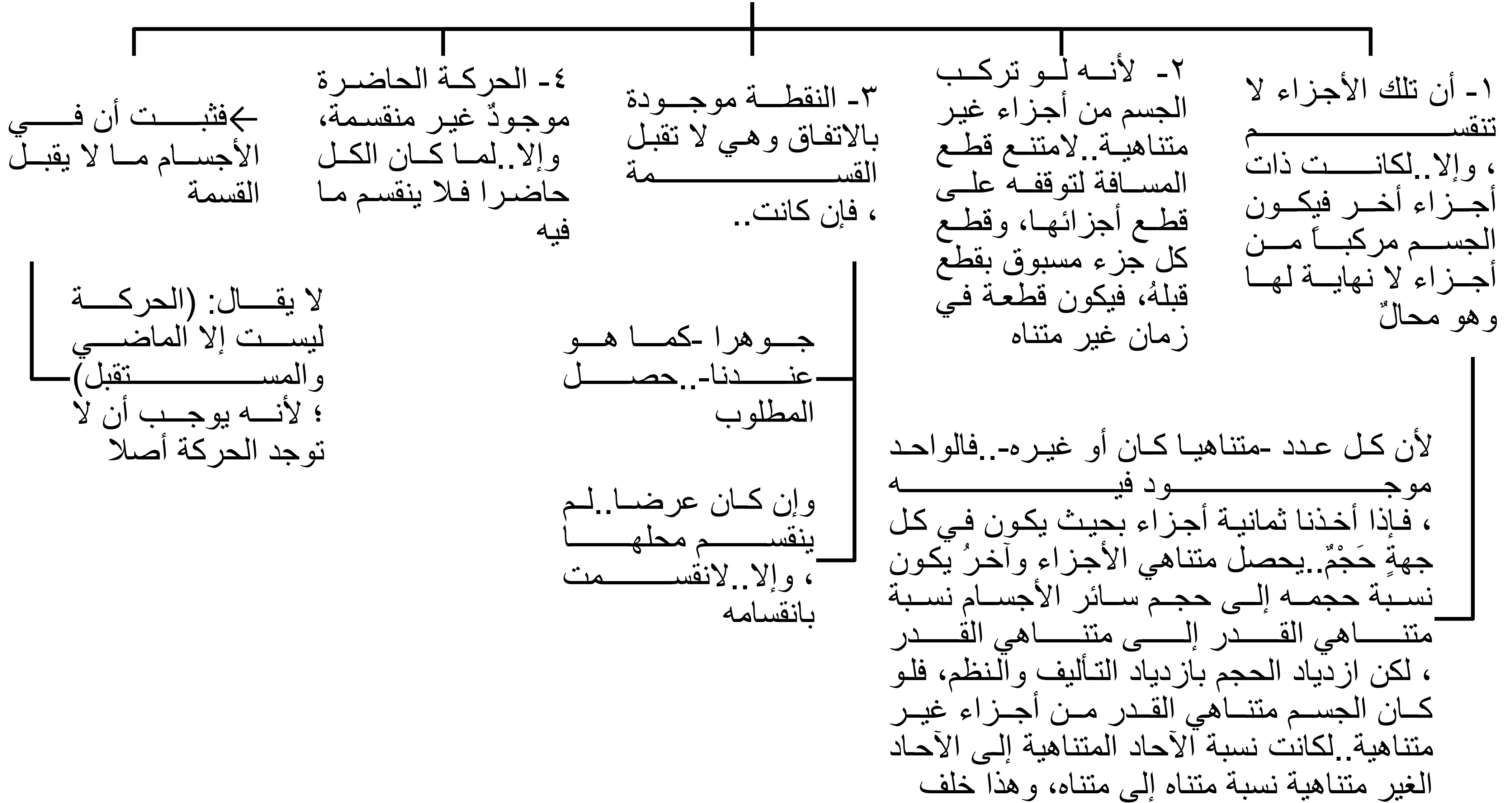


# المبحث الثاني: في أجزائه

ذهب جمهور المتكلمين إلى أن الأجسام البسيطة الطباع مركبة من أجزاء صغار لا تنقسم أصلا ، وقيل: فعلا ، وقيل: من أجزاء غير متناهية



## وحجة المتكلمين على أن الأجزاء التي يتألف منها الجسم لا تنقسم:



وذهب الحكماء إلى أنها متصلة في نفسها، كما هي عند الحسيّ قابلة لانقسامات غير متناهية، وقيل: قابلة لانقسامات متناهية.

ثم قالوا فالجسم متصلٌ في نفسه يقبل انقسامات لا نهاية لها، والقابل لها..

ليس الاتصال؛ لأنه يعدم عندها، والقابل يبقى مع المقبول

فهو شيء آخر يقبل الاتصال والانفصال، ويسمى هيولى ومادة، والاتصالُ صورة

احتج الحكماء على نفي الجوهر الفرد بوجوهٍ:

١- أن كل متحيز فيمينه غير يساره، والوجه المضيء فيه غير المظلم

لا يقال: (ذلك لتغاير وجهيه)؛ لأنهما..

إن كانا جوهرين..ثبت المدعي

وإن لا..لزم تغاير محليهما

٢- لو فرضنا خطًّاً مٌركبا من أجزاءٍ شفع -أربعة مثلاً- فوق أحد طرفيه جزء وتحت الآخر جزء آخر، وتحركا على تساوٍ..تحاذيا على ملتقى جزئين، فيلزم الانقسام.

٣- كلما قطع السريع بحركته جزءاً قطع البطيء أقل منه، وإلا..لزم أن يساويه في كلّ جزء ويقف في آخر، وقد بان فساده

٤- الجسم الذي أجزاؤه وتر وكان ظله مثيله كان مثله من الظل ظل نصفه، فيكون له نصف فينتصف الجزء المتوسط، وقد برهن أقليدس على أن كلّ خط يصح تنصيفه وهو يقتضي ذلك

٥- إذا فرض خط من ثلاثة أجزاء على أحد طرفيه جزء وتحرك الخط إلى أيمن، والجزء إلى أيسر، فـ..

إن انتقل إلى ما فوق الجزء الثاني..فهو محال؛ لأن الجزء الثاني انتقل إلى حيز الجزء الأول

وإن انتقل إلى ما فوق الثالث..فهو قطع جزئين حينما قطع ما تحته جزءاً واحداً فينقسم الزمان والحركة والمسافة

٦- الجزء مشكل، فـ..

إن كان كرة..فإذا انضم بأجزاء أخر..وقعت بينهما فرج لا تسع أجزاء مثلها، فيلزم الانقسام

وإن كان غيرها كانت فيه زوايا، فينقسم

٧-

إذا دارت الرَّحى فمهما قطع الطوق العظيم جزءاً فالصغيرُ..

إما أن يقطع أقلّ من جزء، فينقسم الجزء

أو جزءاً تاماً، فيتساوى الصغير والعظيم

أو يقطع تارةً جزءاً ويسكن أخرى فتتفكك أجزاء الرحى

وكذلك الفرجار ذو الشعب الثلاث

مُصْطَفَى دَنْقَش

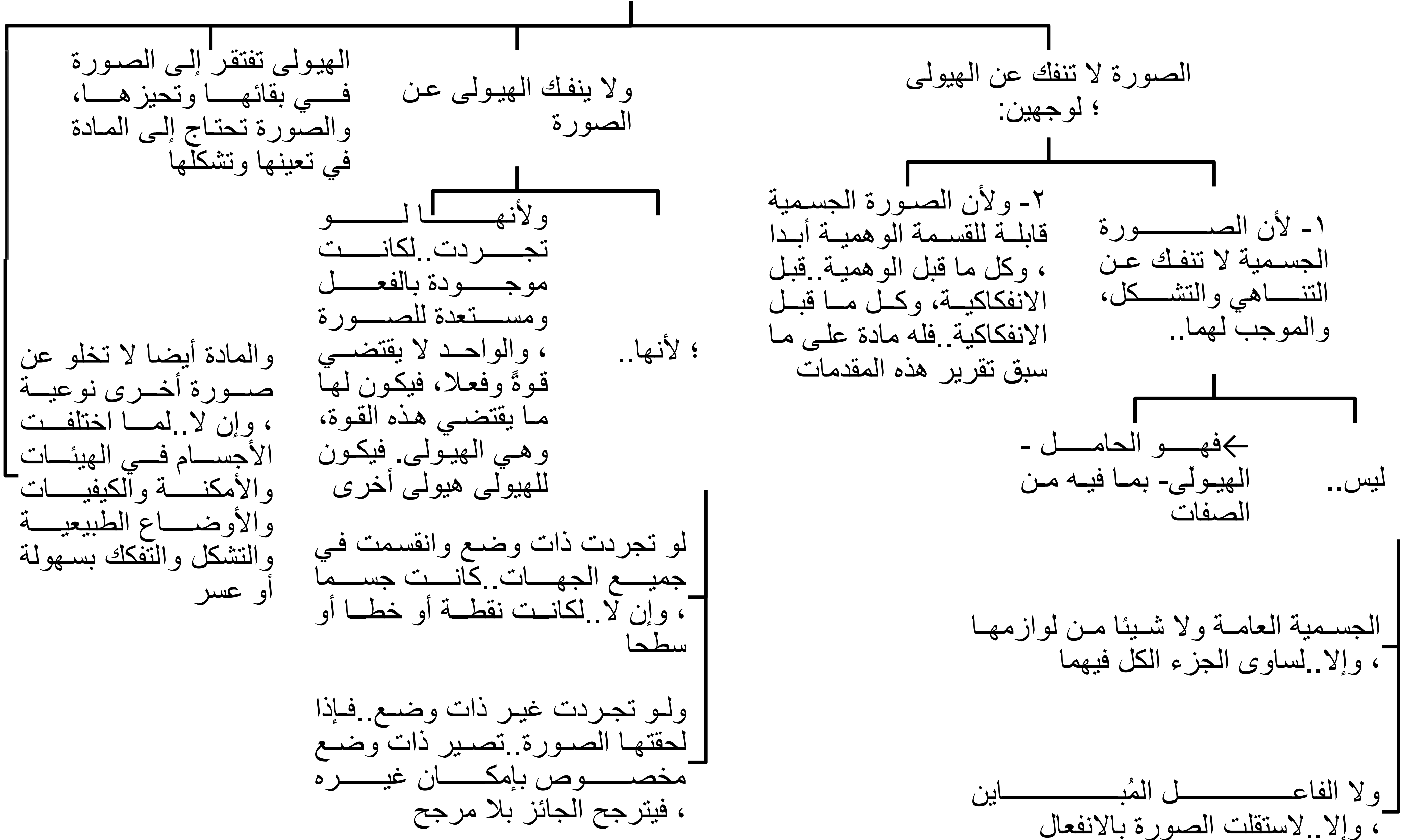
# تابع..المبحث الثاني: في أجزائه

واعلم أن دليل الفريقين يمنع الانقسام الفعلي ويوجب القسمة الوهمية

لا يقال: (القسمة الوهمية متداعية إلى جواز القسمة الانفكاكية) ؛ لأن الأجزاء المفترضة متماثلة، فيصح بين كل اثنين منها ما يصح بين آخرين ، فيصح بين المتباينين ما يصح بين المتصلين وبالعكس

؛ لأنا نقول لم لا يجوز أن يكون الجسم مركبا من أجزاء متخالفة بالماهية أو متشخصة بتشخصات عائقة عن الانفكاك، فتكون تلك الأجزاء قابلة للاتصال والانفصال ، وإن سلم اتصال الجسم..فلم لا يجوز أن يقال هو وحدة الجسم، والانفصال هو التعدد، والقابل لهما الجسم.

# تابع..المبحث الثاني: في أجزائه



واعلم أن إثبات الهيولى والصورة الجسمية والنوعية وامتناع انفكاك إحداهُما عن الأخرى..مبنيٌّ على نفي الفاعل المختار ، والحقُّ بثبوته

ومع القول بنفي الفاعل المختار..فللمعترض

أن يُجَوِّزَ..

١- انفعال الصورة بنفسها وعدم استلزام قبول القسمة الوهمية قبول الانفكاكية واقتضاء المادة المجردة وضعا معينا بشرط اقتران الصورة بها

٢- وكون الواحد مبدأ كثير مع أن القابلية ليست أثرا ووجود المادة بالفعل ليس مقتضى ذاتها

وأن يطالب الحكماءَ بما يوجب الاختلاف في الصورة النوعية ، ثم يزعم أن ما يجعلونه إياه من الأحوال العنصرية السابقة واختلاف المواد الفلكية سبب لاختلاف الأعراض والهيئاتِ


مُصْطفَى دَنْقَش

# المبحث الثالث: في أقسام الجِسم

، قال الحكماء: الأجسام..

- إما بسائط
  - وهي تكون كرية ؛ لأن الطبيعة الواحدة لا تقتضي هيئات مختلفة
  - وتنقسم إلى..
    - فلكيات ، وهذه تنقسِمُ إلى..
      - أفلاك ، والأفلاك الثابتة بالأرصاد..تسعة
      - وكواكب
    - وعناصر
      - ١- إما أن يتحرك عن المركز ، وهو..
        - أ- إما أن يطلب مقعر فلك القمر (خفيف مطلق) ، وهو النار
        - ب- أو لا (خفيف مضاف) ، وهو الهواء
      - ٢- أو يتحرك إلى المركز ، وهو..
        - أ- إما أن يطلب المركز (ثقيل مطلق) ، وهو الأرض
        - ب- أو لا (ثقيل مضاف) ، وهو الماء
- أو مركبات

## المبحث الثالث: في أقسام الجِسم

، قال الحكماءِ: الأجسام..

مركبات

، وهي إنما تُخلق من امتزاج العناصر الأربعة بأمزجة مختلفة معدة لِخلِقٍ متخالفة

وهي المعادن والنبات والحيوان

والمزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من تفاعل البسائط

، بأن تتصغّر أجزاؤها فتختلط بحيث تكسر صورة كل واحد منها صورة كيفية الأخرى، فتحدث كيفية متوسطة

أو بسائط

وهي تكون كرية

؛ لأن الطبيعة الواحدة لا تقتضي هيئات مختلفة

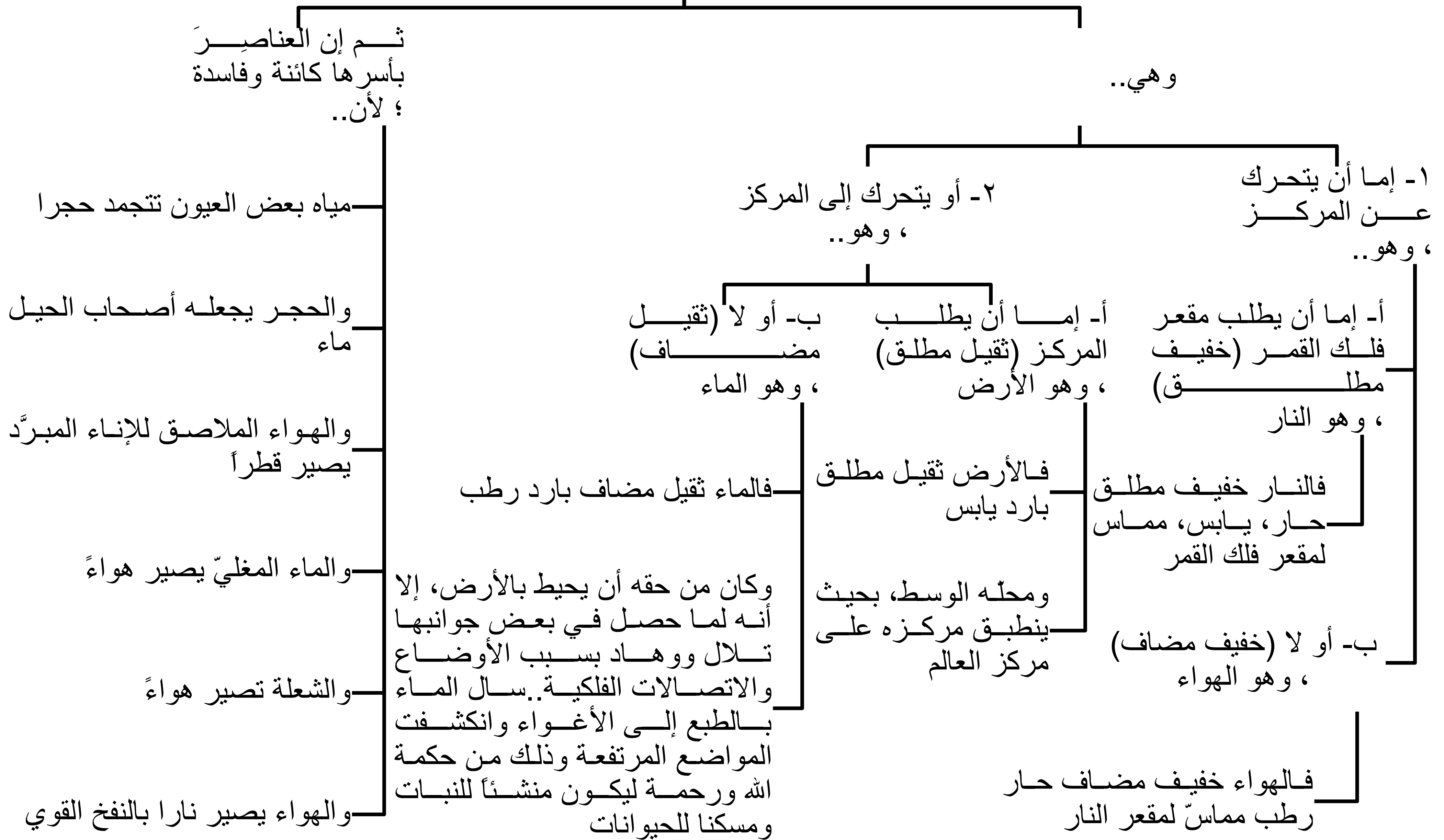
وتنقسم إلى..

١- عناصر

٢- فلكيات

- في الصفحة التالية

# القسم الأول من البسائط:
# ١- العناصر



# القسم الثاني من البسائط:
## ٢- الفلكيات

، وهذه تنقسِمُ إلى..

كواكب

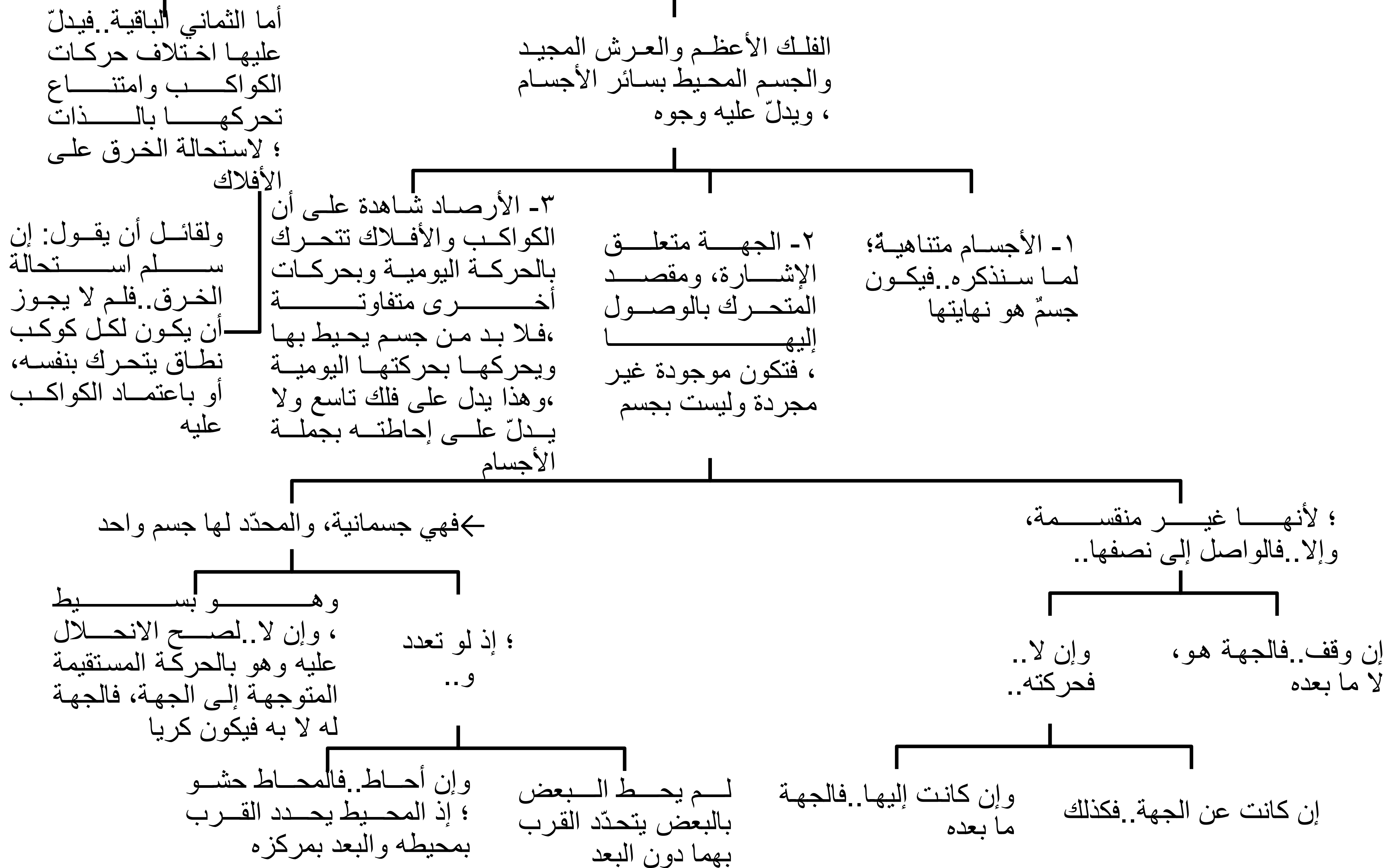
وهي أجسام بسيطة شفافة مركوزة في الأفلاك مضيئة، إلا القمر، فإنه يستفيد الضوء من الشمس، ويشهد له تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس وبعده.

لا يقال: (لعل القمر كرة يضيء أحد وجهيها ويظلم الآخر ويتحرك على مركزه حركة تساوي حركة الفلك) ؛ لأنَّ الخسوف يكذبه

أفلاك

، والأفلاك الثابتة بالأرصاد..تسعة

- في الصفحة التالية


والأفلاك الثابتة بالأرصاد..تسعة
الفلك الأعظم والعرش المجيد والجسم المحيط بسائر الأجسام ، ويدلّ عليه وجوه
أما الثماني الباقية..فيدلّ عليها اختلاف حركات الكواكب وامتناع تحركها بالذات ؛ لاستحالة الخرق على الأفلاك
١- الأجسام متناهيةٌ؛ لما سنذكره..فيكون جسمٌ هو نهايتها
٢- الجهة متعلق الإشارة، ومقصد المتحرك بالوصول إليها ، فتكون موجودة غير مجردة وليست بجسم
٣- الأرصاد شاهدة على أن الكواكب والأفلاك تتحرك بالحركة اليومية وبحركات أخرى متفاوتة ،فلا بد من جسم يحيط بها ويحركها بحركتها اليومية ،وهذا يدل على فلك تاسع ولا يدلّ على إحاطته بجملة الأجسام
ولقائل أن يقول: إن سلم استحالة الخرق..فلم لا يجوز أن يكون لكل كوكب نطاق يتحرك بنفسه، أو باعتماد الكواكب عليه
؛ لأنها غير منقسمة، وإلا..فالواصل إلى نصفها..
فهي جسمانية، والمحدّد لها جسم واحد
إن وقف..فالجهة هو، لا ما بعده
وإن لا.. فحركته..
؛ إذ لو تعدد و..
وهو بسيط ، وإن لا..لصح الانحلال عليه وهو بالحركة المستقيمة المتوجهة إلى الجهة، فالجهة له لا به فيكون كريا
إن كانت عن الجهة..فكذلك
وإن كانت إليها..فالجهة ما بعده
لم يحط البعض بالبعض يتحدّد القرب بهما دون البعد
وإن أحاط..فالمحاط حشو ؛ إذ المحيط يحدد القرب بمحيطه والبعد بمركزه

فرعان:

الأول: الأفلاك بأسرها..

شفافة؛ إذ لو كانت ملوّنة..لحجبت الأبصار عن رؤية ما وراءها

وليست..

حارّة ولا باردة وإن لا..لاستولى الحر أو البرد على عالم العناصر لمجاورتها

ولا خفيفة ولا ثقيلة، وإن لا..لكان في طباعها ميل مستقيم

ولا رطبة ولا يابسة؛ لأن سهولة التشكل والالتصاق وغيرهما لا يتم إلا بالحركة المستقيمة

ولا قابلة للحركة الكمية؛ لأنه لو زاد محدَّب المحيط..لزم أن يكون فوقه خلاء وهو محال

وهي غير قابلة للحركة الكمية، لا التخلخل والتكاثف ولا النمو والذبول

فمقعره مثل محدبه فيستحيل عليه ما استحال على محدبه، وإذا لم يتغير مقعره..امتنع ذلك في محدب المحاط به، وإلا..لزم التداخل أو وقوع الخلاء بينهما، وكذا في مقعره لأنه كالمحدب في تمام الحقيقة

وفيه احتمال لأنَّ امتناع ازدياد المحدب بعدم الحيز الذي هو شرطه ولا يلزم من ذلك اشتراك المقعر له فيه

الثاني: الأفلاكُ متحركة

وذلك لوجهين:

١- لأن الأجزاء المفترضة فيها متماثلة، فيصح لكل واحد منها من الوضع والموضع ما حصل للآخر، ولا يتأتى ذلك إلا بالحركة المستديرة، فتصح الحركة المستديرة عليها، وكل ما صحت الحركة المستديرة عليه..ففيه مبدأ ميلٍ مستدير، وكلّ ما فيه ذلك..كان متحركا بالاستدارة لوجوب حصول الأثر عند حصول المؤثر

٢- لو بقي كلّ جزء على وضع معين وفي حيز معين من أجزاء حيّز الكل مع جواز غيره..لزم الترجيح بلا مرجح

وهذان الوجهان..منقوضان بالعناصر

# المبحث الرابع: في حدوث الأجسام

١- قال المسلمون والنصارى واليهود والمجوس: الأجسام محدثة بذاوتها وصفاتها

٢- وقال أرسطو: الأفلاك قديمة بذواتها وصفاتها المعينة سوى الأوضاع والحركات ، والعناصر بموادها وصورها الجسمية بنوعها وصورها النوعية بجنسها

٣- قال الثنوية والفلاسفة قبل أرسطو: كلها قديمة بذواتها محدثة بصورها وصفاتها

١- قال المسلمون والنصارى واليهود والمجوس: الأجسام محدثة بذواتها وصفاتها
لنا وجوه:

الأول:

بيانُهُ: لو كانت الأجسام في الأزل..لكانت ساكنة؛ إذ الحركة تقتضي المسبوقية بالغير المنافية للأزل

والساكن في الأزل..لا يتحرك أبدا ؛ لأن سكونه..

إن كان لذاته..امتنع انفكاكه

وإن كان لغيره..فذلك الغير لا بد أن يكون موجبا ، وإن لا..لكان مختارا فلم يكن فعله قديما واجبا لذاته أو منتهيا إليه دفاع للتسلسل والدور ، وحينئذ يلزم دوامه بدوامه فلا يزول أبدا، فالأجسام لو كانت ساكنة في الأزل..لم تتحرك أبدا، واللازم باطل، فالملزوم مثله

مُناقشة:

أولاً:

قيل: لو امتنع وجوده أزلا..لامتنع مطلقا ؛ لاستحالة انقلاب الممتنع لذاته ممكنا.

قلنا: الممتنع أزلا ليس الممتنع لذاته، كالحادث اليومي.

ثانياً:

قيل: المحدد لا مكان له، فلا يكون متحركا ولا ساكنا.

قلنا: إن سلم..فلا شك أنه ذو وضع ومماسة لما في جوفه ، فـ..

إن بقي على الوضع والمماسة المعينين له..فساكن

وإن لا..فمتحركٌ

ثالثاً:

قيل: الأزل ينافي حركة معينة، لا حركات لا أول لها.

قلنا: بل الحركة من حيث هي ؛ لما سبق

رابعاً:

قيل: لم لا يجوز أن يكون السكون مشروطا بعدمٍ حادث فيزول بحدوثه؟

قلنا: ينافي حدوثه وجود السكون فيتوقف على عدمه ويلزم الدور

خامساً:

قيل: القدرة على إيجاد معين قديمة، وتنقطع بوجوده فانتقض ما ذكرتم

قلنا: المنقطع التعلق، وهو ليس أمرا وجوديا.

١- قال المسلمون والنصارى واليهود والمجوس: الأجسام محدثةٌ بذاوتها وصفاتها

لنا وجوه:

**الثاني:**

- بيانُهُ: الأجسام ممكنة لأنها مركبة ومتعددة، فلها سبب، وذلك السبب..
  - لا يكون موجبا، وإن لا..لزم دوام جميع ما يصدر عنه بوسط أو بغير وسطٍ بدوام ذاته وهو محال
  - فيكون مختارا، وكلّ ما له سبب مختار فهو مُحدَثٌ

- مُناقشة:
  - إن قيل: لم لا يجوز أن يوجب الموجب جسما متحركا على سبيل الدوام، ويكون تحركه شرطا لهذه الحوادث والتغيرات؟
  - قلنا: لا، لأن وجود هذه الحوادث..
    - إن توقف على وجود حركة، وتلك على أخرى..لزم اجتماع الحركات التي لا نهاية لها المترتبة وضعا وطبعا، وهو محال
    - وإن توقف على عدمها بعد وجودها..كان الموجب مع عدم تلك الحركة علة تامة مستمرة لوجود هذا الحادث، فيلزم من دوامِه دوامُه

**الثالث:** الأجسام لا تخلو عن الحوادث، وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث

- والأول بيّن
- والثاني مُبرهَن في الباب الأول من الكتاب الثاني

٢- وقال أرسطو: الأفلاك قديمة بذواتها وصفاتها المعينة سوى الأوضاع والحركات ، والعناصر بموادها وصورها الجسمية بنوعها وصورها النوعية بجنسها

احتجوا بوجوه:

**الأول:**

بيانُهُ: لو كانت محدثة..لكان تخصيص إحداثها بالوقت المعين بلا مخصِّص، وهو محالٌ

وأجيب: بأن المخصص هو الإرادة

**الثاني:**

بيانُهُ: إن كان حادث..فله مادة، فالمادة قديمة دفعاً للتسلسل، وهي لا تخلو عن الصورة، فالصورة أيضا قديمة، فالجسم قديم.

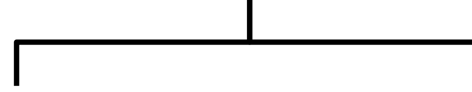
وأجيب: بأن مقدماته غير مسلمة ولا مبرهنة

**الثالث:**

بيانُهُ: الزمان قديم، وإلا..لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تتحقق إلا بزمان فيكون قبل وجود الزمان زمان، هذا خلف ، والزمانُ هو مقدار الحركة القائمة بالجسم فيكون قديما.

وأجيب: بأن مقدماته غير مسلمة ولا مبرهنة

٣- قال الثنوية والفلاسفة قبل أرسطو: كلها قديمة بذواتها محدثة بصورها وصفاتها



واختلفوا في تلك الذوات،

وتوقف جالينوس في الكل

فقيل: كان الأصل جوهرة، فنظر الباري تعالى إليها بنظر الهيبة فذابت وصارت ماء، ثم حصلت الأرض منها بالتكثيف، والنار والهواء بالتلطيف

وقيل: كان هواء، وقيل: نارا، وتكونت البواقي بالتكثيف والسماء من الدخان

وقيل: كان أجزاء صغار من كل جنس متفرقة متحركة، فمهما اجتمع منها أجزاء متماثلة..التأمت واتصلت وصارت جسما

وقيل: كان نفسا وهيولى فتعشقت عليها وتعلقت بها وصار تعلقها سببا لحدوث أجسام العالم

وقيل: كانت وحدات فصارت ذات أوضاع وتكونت نقاط، ثم ائتلفت فصارت أجساما

واعلم: أن صحة الفناءعلى الأجسام..متفرعة على حدوثها، والكرامية وإن اعترفوا بحدوثها..قالوا أنها أبدية؛ إذ لو عدمت فعدمُها..
١- إما أن يكون بإعدام فاعل
٢- أو بطريان ضد
٣- أو زوال شرط
، والكل محال؛ وقد سبق الكلام فيه تقريرا وجوابا.

## المبحث الخامس: في تناهي الأجسام

قلنا: الأبعاد الموجودة..متناهية ، سواء فرضت في خلاء أو ملاء

لنا أنا لو فرضنا خطا غير متناهٍ وخطاً متناهياً موازيا للأول..فإذا مال إلى المسامتة فلا بد من نقطة تكون أول نقطة المسامتة، ويكون الخط منقطعا بها ، وإن لا..لكان أول المسامتة مع ما فوقها فيكون غير المتناهي متناهيا، هذا خُلْفٌ

وخالف حكماء الهند

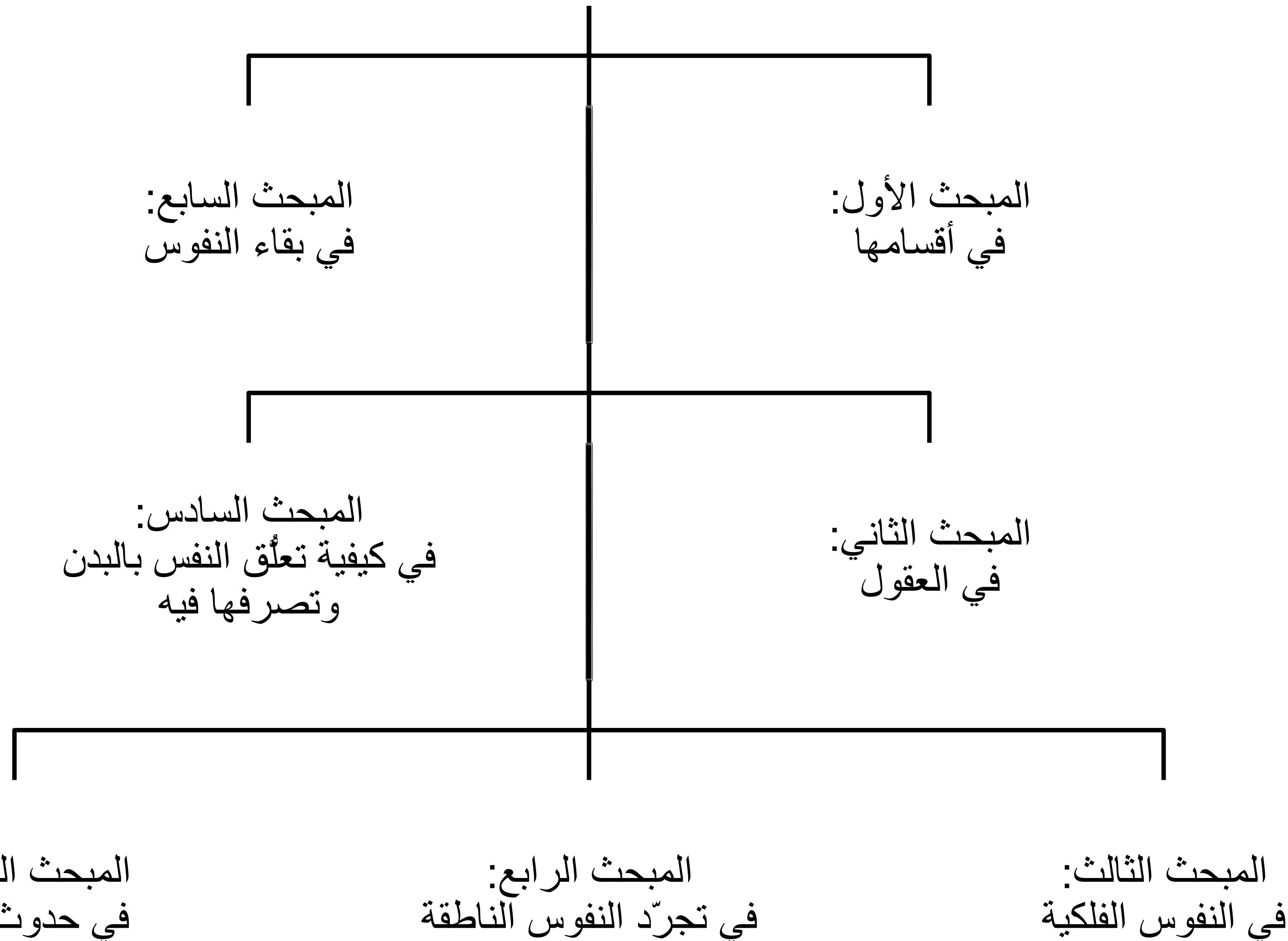
احتجوا بأن كل جسم فما وراءه متميز مشار إليه حسّاً ؛ لأن ما يلي جنوبه غير ما يلي شماله، وكل ما كان كذلك..فهو موجود جسم أو جسماني ← فثبت أن ما وراء كل جسم جسم آخر لا إلى نهاية

ومنع بأن التميز وهْمٌ، ليس يثبتُ

# الفصل الثاني:
# في المفارقات

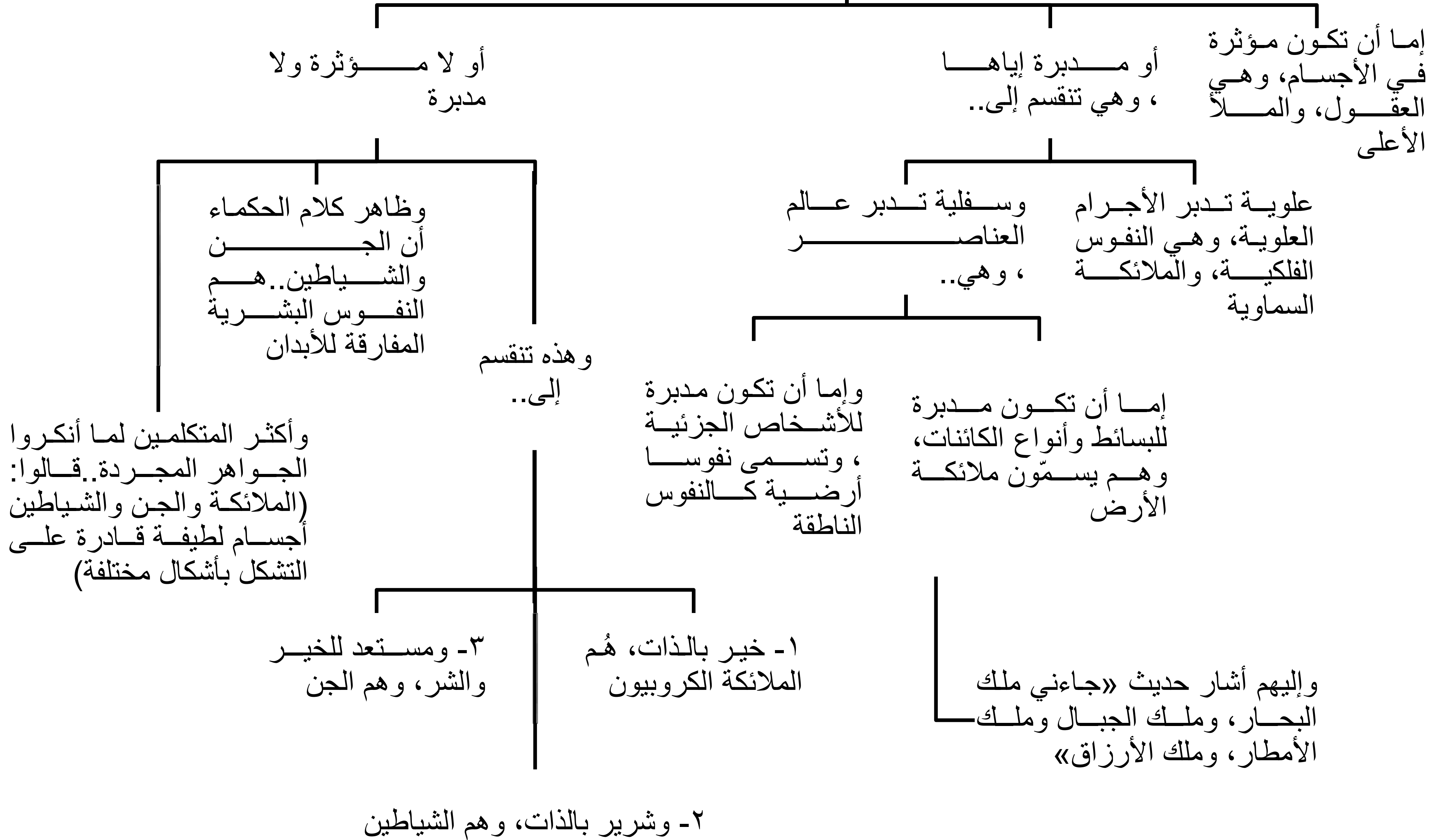
# الفصل الثاني: في المفارقات

، وفيه مباحث



## المبحث الأول: في أقسامها

، الجواهر الغائبة..



المبحث الثاني: في العقول

، قال الحكماء: هم أعظم الملائكة وأول المبدعات

كما روي عنه ﷺ : «أول ما خلق الله العقل»

وأقوى ما استدلوا به عليه وجهان:

الأول: أن الموجد القريب للأفلاك..

ليس الباري تعالى ؛ وذلك لوجهين:

١- لأن الباري واحد، فالواحد لا يصدر عنه المركب ولا جسم آخر؛ لأنه..

إن أحاط بها..لزم تقدم وجوده على وجودها المقارن لعدم الخلاء ، فيكون الخلاء ممكنا لذاته، وهو محال

وإن أحاطت به..لزم كون الخسيس علة للشريف

٢- لأن الجسم إنما يؤثر في قابل له وضع بالنسبة إليه ، فلا يؤثر في الهيولى ولا في الصورة ؛ إذ ليس للهيولى وضع قبل الصورة ولا لها تعين قبل الصورة فلا يؤثر في الجسم ولا ما يتوقف فعله على الجسم

← فالموجد لها جوهر مجرَّدٌ يستغني عن الأداة وهو العقل

الثاني: أن الصادر من الله أولاً..

ليس..

العرض ؛ لأنه لا يتقدم على الجوهر، والصادرٌ اولا علة لما عداه من الممكنات

ولا هيولى ولا صورة ، وإن لا..لتقدم إحداهما على الأخرى، ولأن الهيولى قابلة للصورة فلا تكون علة فاعلة لها، وتَعَيُّن الصورة مستفاد من الهيولى فلا تصدر الهيولى عنها

ولا جسما ؛ لأنه لا يكون علة لغيره من الجواهر؛ لما سبق

ولا ما يتوقف فعله على جسم

←فهو عقلٌ

# تابع...المبحث الثاني: في العقول

قال الحكماء: هم أعظم الملائكة وأول المبدعات

وهذا العقلُ له..
١- وجود من المبدأ الأول
٢- ووجوب بالنظر إليه
٣- وإمكان من ذاته

←فيكون بذلك سبباً لعقل آخر ونفس وفلك

والقلم يشبه أن يكون العقل الأول ؛ لحديث «أول ما خلق الله القلم، فقال اكتب، فقال ما أكتب، فقال القدر ما كان وما هو كائن إلى الأبد»

ويصدر من العقل الثاني على هذا الوجه عقل ثالث وفلك آخر ونفسٌ

واللوح هو الخلق الثاني ، ويشبه أن يكون العرش أو متصلا به لحديث « ما من مخلوق إلا وصورته تحت العرش»

وهلم جرا إلى العقل العاشر المسمى بالعقل الفعّال المعبر عنه بالروح في {يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ} المؤثر في عالم العناصر المفيض لأرواح البشر

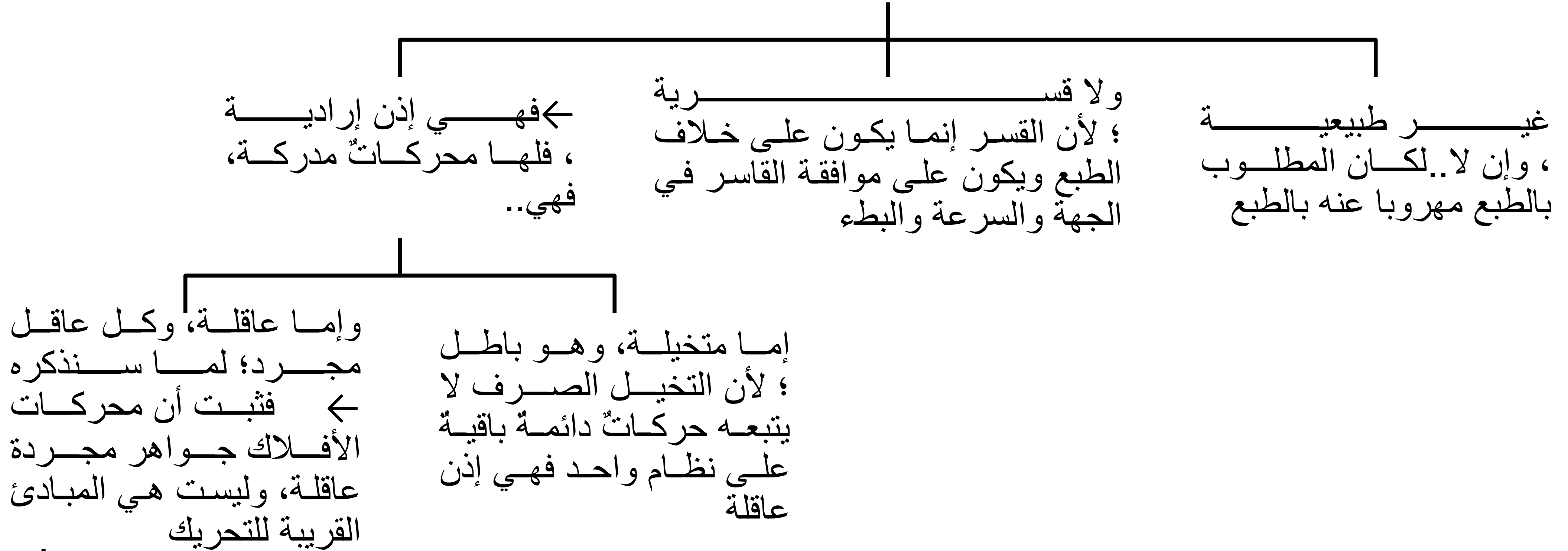
فرع على وجود العقل: لما كانت العقول مجردة..

لم تكن حادثة ولا فاسدة

وكانت منحصرة أنواعها في أشخاصها، جامعة لكمالاتها بالفعل ؛ لما سبق من مذهبهم أن مقابل هذه الأمور لا يكون إلا لما له مادة وكانت عاقلة لذواتها ولجميع الكليات غير مدركة للجزئيات ؛ لما سيأتي تقريرها



مُصْطفَى دَنْقَش



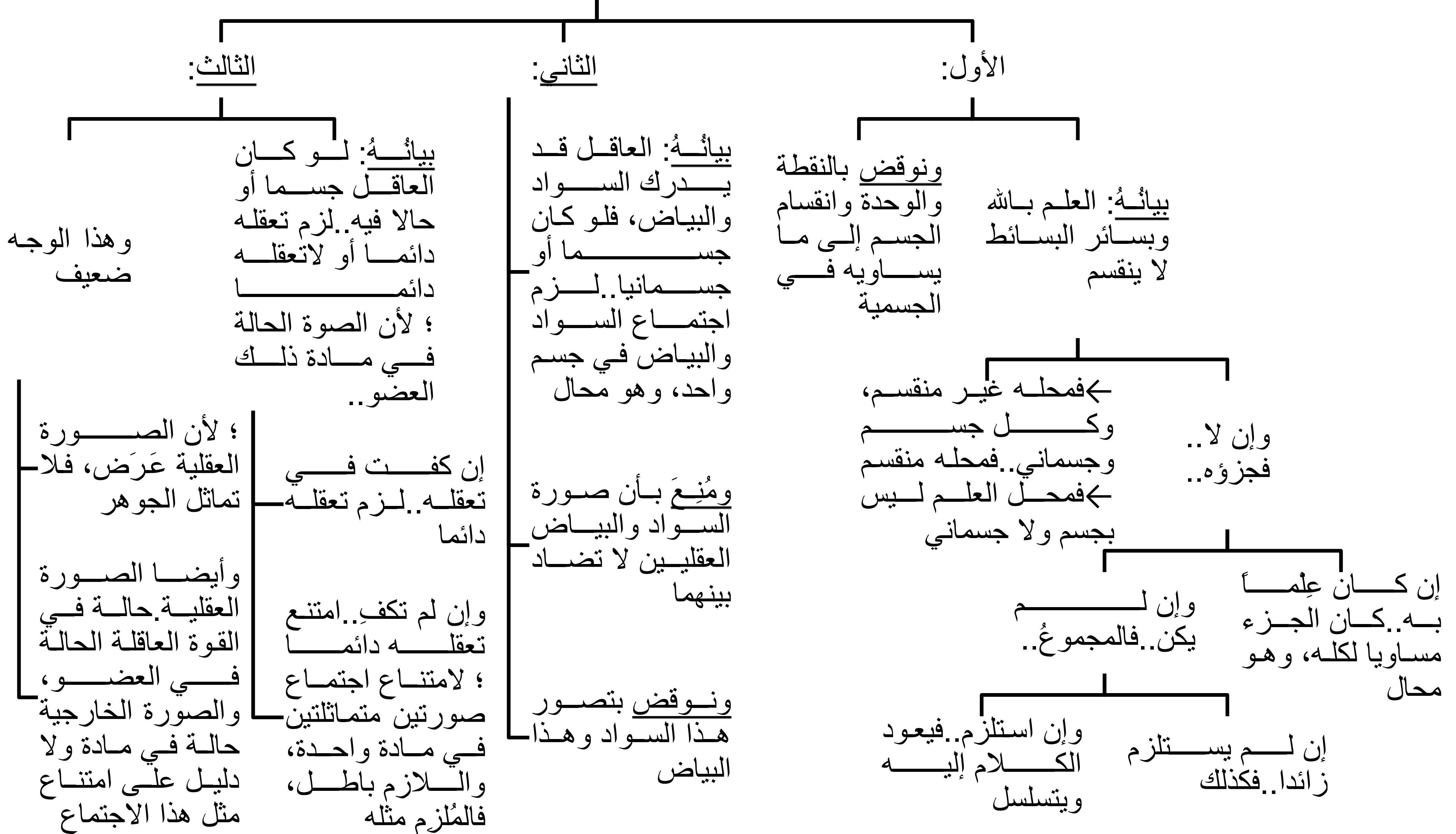

؛ فإن الحركات الجزئية منبعثة عن إرادات جزئية تابعة لإدراكات جزئية، لا تكون للمجردات بل لقوى جسمانية فائضة عنها شبيهة بالقوة الحيوانية الفائضة عن نفوسنا على أبداننا، وتسمى نفوسا جزئية

والمشهور عند الحكماء أن الأفلاك عارية عن الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب ؛ إذ المقصود منها جلب المنافع ودفع المضار، وهما محالان عليها

## المبحث الرابع: في تجرّد النفوس الناطقة

، مذهب الحكماء وحجة الإسلام منا: تجرّد النفوس الناطقة، ويدل عليه النقل والعقل

أولاً: العقل: من وجوه:



## مذهب الحكماء وحجة الإسلام منا: تجرّد النفوس الناطقة ، ويدل عليه النقل والعقل

### أولاً: العقل: من وجوه:

**الرابع:**

بيانُهُ: القوة العاقلة تقوى على معقولات غير متناهية لأنها تقدر على إدراك الأعداد والأشكال التي لا نهاية لها ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك لما سنذكره في باب الحشر.

واعترض عليه بأن عدم تناهي المعقولات..

إن عنيتم به أن العاقلة لا تنتهي إلى معقول إلا وهي تقوى على تعقل معقول آخر..فالقوة الخيالية كذلك

وإن عنيتم به أنها تستحضر معقولات لا نهاية لها رفعة..فهو ممنوع.

**الخامس:**

بيانُهُ: الإدراكات الكلية، إن حلت في جسم، لاختصت بمقدار وشكل ووضع تبعاً لمحلها فلا تكون صورا مجردة كلية.

واعترض عليه بأن كلية الصورة..انطباقها على كل واحد من الأشخاص إذا أخذت ماهيتها مجردة عن لواحقها الخارجية ، وتجردها..عراؤها عن العوارض الخارجية

ولا يقدح في ذلك شيء مما عرض لها بسبب المحل ، وإن لا..لاشترك الإلزام بأن نقول: (الإدراك الكلي أيضا حال في نفس جزئية ولا يلزم من جزئية المحل جزئية الحال)

تابع...مذهب الحكماء وحجة الإسلام منا: تجرّد النفوس الناطقة
ويدل عليه النقل والعقل

ثانياً: النقل

مِن وجوه:

اعتراض: هذه النصوص..تدل على المغايرة بينها وبين البدن لا على تجردها

١- {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ..}، ولا شك أن البدن ميت، فالحي شيء مغاير للبدن وهو النفس

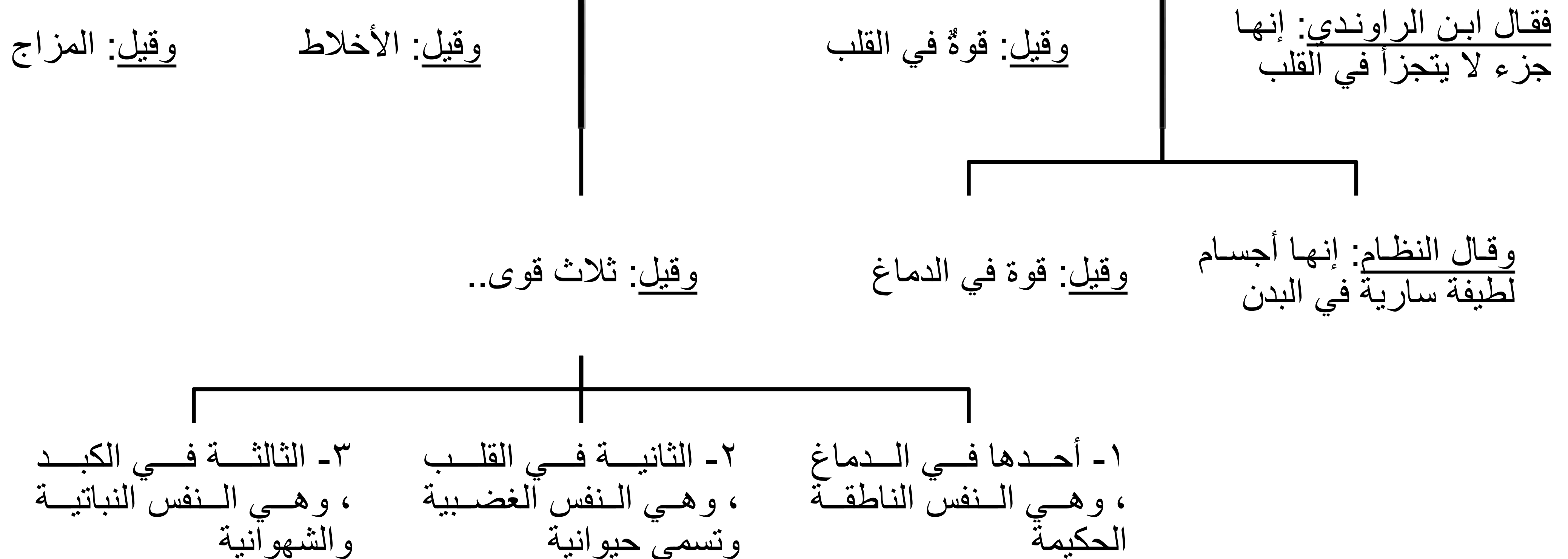
٥- حديث «إذا حُمِلَ الميت على نعشه تُرَفْرِف روحه فوق النعش، وتقول: يا أهلي ويا ولدي لا تَلْعَبنَّ بكم الدنيا كما لعبت بي؛ جمعت المال من حِلِّه ومن غير حِلِّهِ، ثم تركته لغيري، والتبعة عليّ، فاحذروا مثل ما حَلَّ بي، فالمترفرف غير المترفرف فوقه»

٢- {النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا}، والمعروض عليها ليس البدن الميت فإن تعذيب الجماد محالٌ

٣- {يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً}، والبدن الميت غير راجع ولا مخاطب، فالنفس غير البدن.

٤- أنه تعالى لما بين كيفية تكوين البدن وذكر ما يتطور فيها من الأطوار..قال: {ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ}، وعنى به الروح، فدلّ ذلك على أن الروح غير البدنِ

تابع..المبحث الرابع: في تجرّد النفوس الناطقة



# المبحث الخامس: في حدوث النفس

المِلِّيُّونَ لما بينوا أن ما سوى الواحد الواجب لذاته..هو محدث...اتفقوا على حدوثها

إلا أن قوما جوزوا حدوثها قبل حدوث البدن

؛ وذلك لما روي في الأخبار أن الله خلق الأرواح قبل الأجسام بألفي عام

ومنعه آخرون ؛ لِـ{ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ}

وخالف أرسطاطاليس من قبله، وشرط حدوثها بحدوث البدن

واحتج بأن النفوس متحدة بالنوع ، وإن لا..لكانت مركبة، لاشتراكها في كونها نفسا فكانت جسما؛ لأن كل مركب جسم، فلو وجدت قبل البدن..لكانت واحدة؛ لأن تعدد أفراد النوع بالمادة، ومادتها البدن، فلا تتعدد قبله، ثم إذا تعلقت..

إن بقيت واحدة..لزم أن يعلم كل واحد ما علمه الآخر

وإن لم تبق..كانت منقسمة ، والمجرد لا ينقسم

وقيل على هذا الدليل: المفهوم من كون النفس نفسا..كونه مدبرا للبدن، وهو عرضي لا يلزم التركيب من الشركة فيه

١- وإن سلم..فلا نسلم أن كلّ مركب جسمٌ، كيف والمجردات بأسرها متشاركة في الجوهرية ومتخالفة بالنوع؟!

٢- وإن سلم الاتحاد بالنوع..فلم لا يجوز تعدد النفوس قبل هذه الأبدان بتعدد أبدان أخر كانت متعلقة بها ، وعُمْدَتُكم الوثقى في بطلان التناسخ..مبني على حدوث النفس، وهي أن البدن إذا استكمل فاض عليه نفسٌ لعموم الفيض ووجود الشرط، فلا يتصل به أخرى؛ لأن كل واحد يجد ذاته واحداً لا اثنين، فإثبات الحدوث به دور

# المبحث السادس: في كيفية تعلُّق النفس بالبدن وتصرفها فيه

قال الحكماء: النفس غير حالة ولا مجاورة للبدن ،

لكنها متعلقة به تعلق العاشق بالمعشوق ، وسبب تعلقها به..توقف كمالاتها ولذاتها الحسيتين والعقليتين عليه

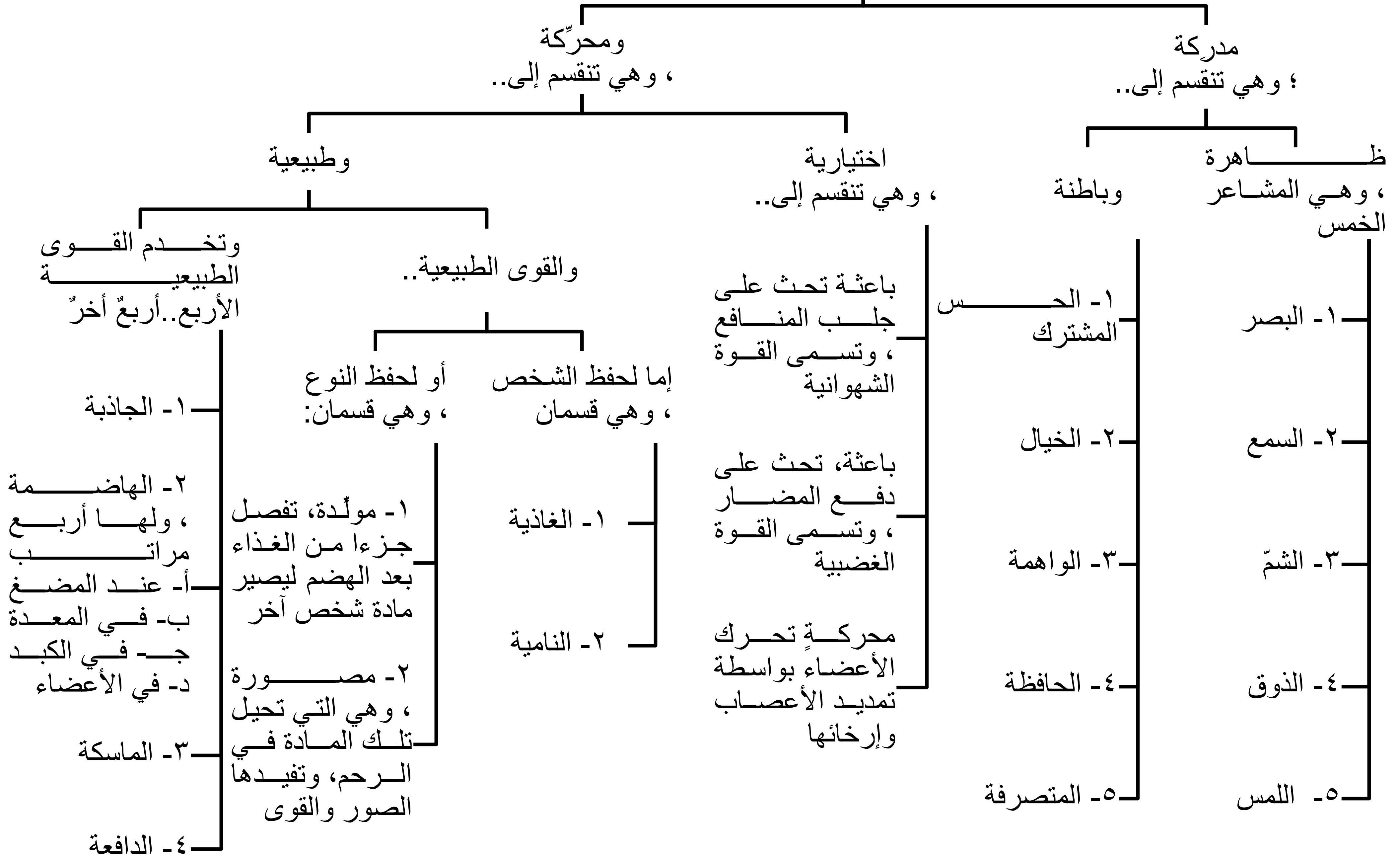
وهي تتعلق أولا بالروح المنبعث عن القلب المتكون من ألطف أجزاء البدن وأعماقه ، فتسري في كل عضو قوى تليق به، ويكمل بها نفعُه بإذن الحكيم العليم

وتلك القوى بأسرها تنقسم قسمين يأتي بيانُهما..

١- مدركة

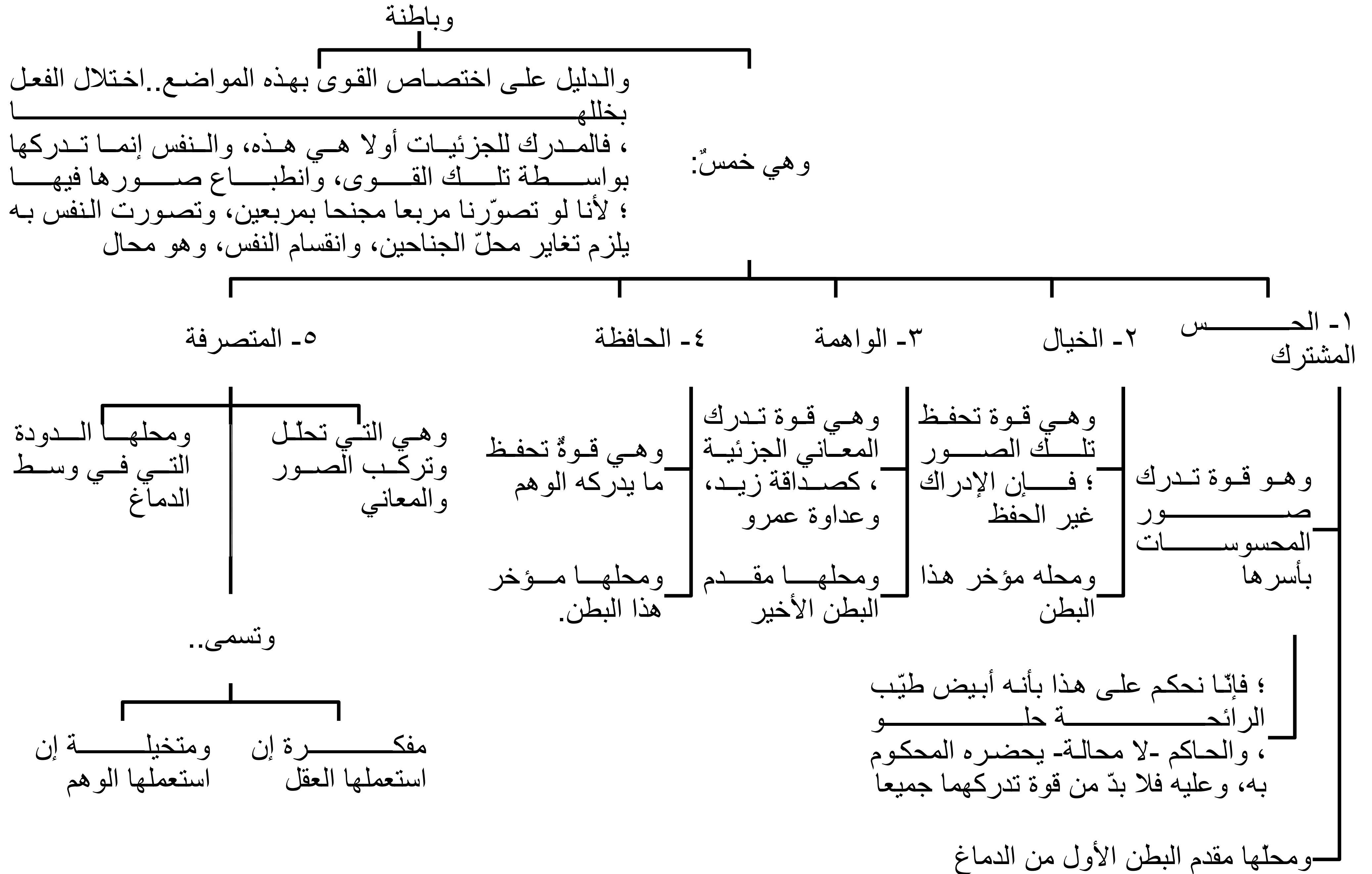
٢- محرِّكة

خريطة إجمالية

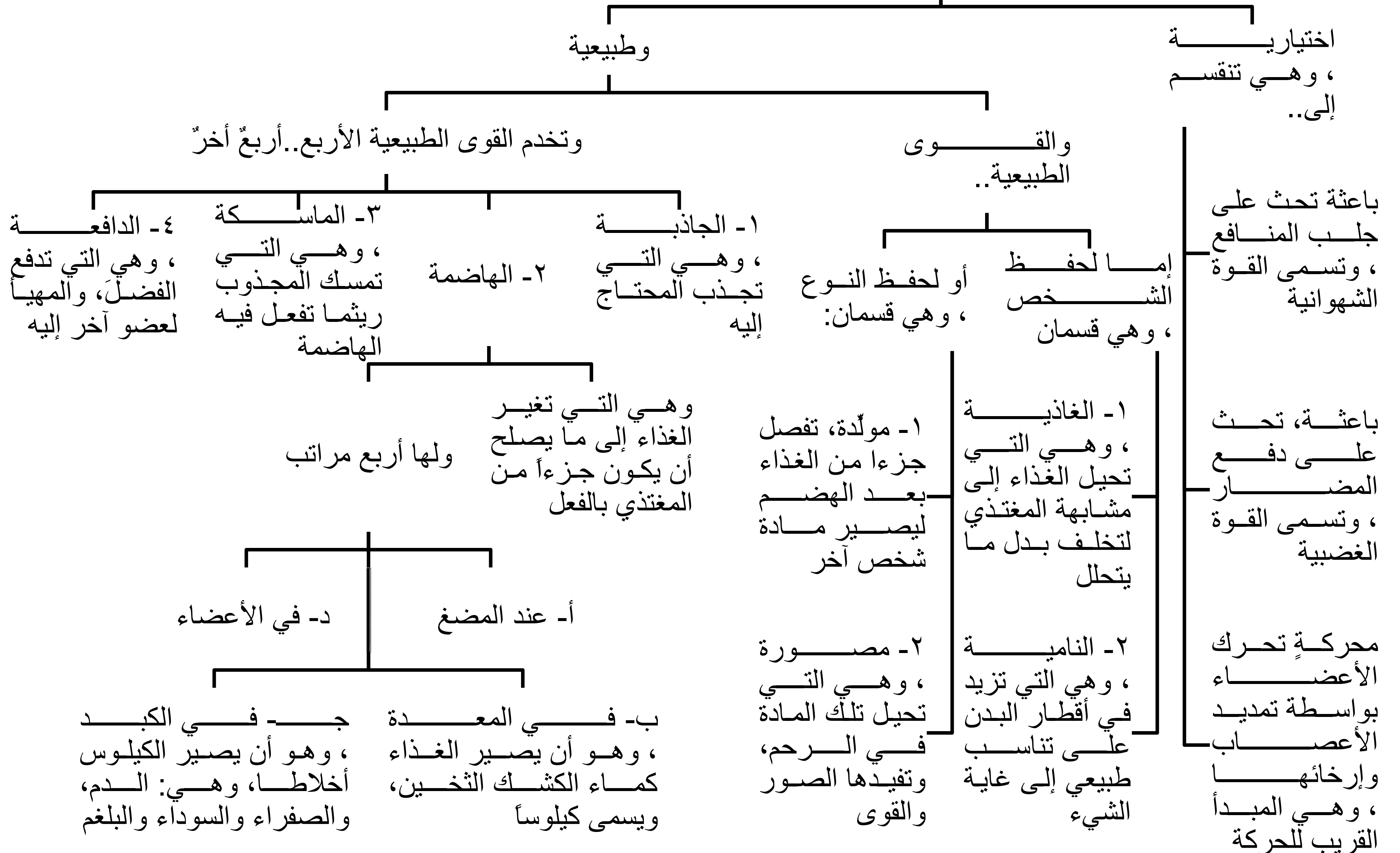


القسم الأول: مدركة، وهي تنقسم إلى..

- ظاهرة، وهي المشاعر الخمس
  - ١- البصر، وإدراكه..
    - بانعكاس صورة من المرئي إلى الحدقة وانطباعها في جزء منها، يكون زاوية مخروط معروض قاعدته سطح المرئي، ولذلك يرى القريب أعظم من البعيد
    - وقيل: باتصال شعاع مخروط يخرج منها إلى المرئي
      - ومُنع بأنه لو كان كذلك..
        - ١- لتشوشت الأبصار بهبوب الرياح فلا يرى المقابل ويرى غيره
        - ٢- ولاستحال أن يرى الأشياء المتعددة والعظيمة الجرم دفعة واحدة؛ لامتناع أن يخرج من حدقتنا ما يتصل بهذه الأشياء ويؤثر في جميعها
  - ٢- السمع
    - وسبب إدراكه..وصول الهواء المتموّج إلى الصماخ
    - وهو قوة مستودعة في قعره
  - ٣- الشمّ
    - وهو: قوة في زائدتين، هما في مقدم الدماغ
    - ويدرك الروائح..
      - بوصول الهواء المتكيف بها إليه
      - وقيل: بوصول الهواء المختلط بجزء تحلل من ذي الرائحة
        - ومُنِعَ بأن القَدْر اليسير من المِسك لا يتحلل منه على الدوام ما ينتشر إلى مواضع تصل إليه الرائحة
  - ٤- الذوق
    - وهو: قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان
    - وإدراكه..بمخالطة رطوبة الفم بالمذوق، ووصوله إلى العصب
  - ٥- اللمس
    - وهو قوة منبثة في جميع جلد البدن
    - وإدراكه بالمماسة والاتصال بالملموس
- وباطنة - في الصفحة التالية

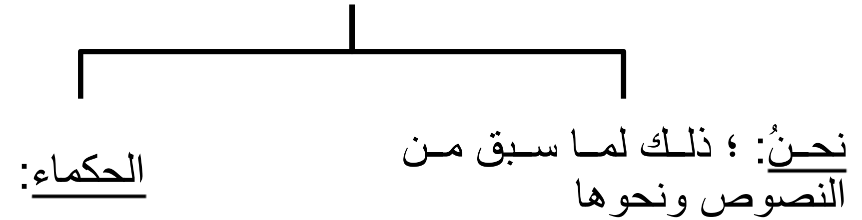

تابع..القسم الأول: مدركة
وباطنة
والدليل على اختصاص القوى بهذه المواضع..اختلال الفعل بخللها
، فالمدرك للجزئيات أولا هي هذه، والنفس إنما تدركها بواسطة تلك القوى، وانطباع صورها فيها ؛ لأنا لو تصوّرنا مربعا مجنحا بمربعين، وتصورت النفس به يلزم تغاير محلّ الجناحين، وانقسام النفس، وهو محال
وهي خمسٌ:
١- الحس المشترك
وهو قوة تدرك صور المحسوسات بأسرها
؛ فإنّا نحكم على هذا بأنه أبيض طيّب الرائحة حلو ، والحاكم -لا محالة- يحضره المحكوم به، وعليه فلا بدّ من قوة تدركهما جميعا
ومحلّها مقدم البطن الأول من الدماغ
٢- الخيال
وهي قوة تحفظ تلك الصور ؛ فإن الإدراك غير الحفظ
ومحله مؤخر هذا البطن
٣- الواهمة
وهي قوة تدرك المعاني الجزئية ، كصداقة زيد، وعداوة عمرو
ومحلها مقدم البطن الأخير
٤- الحافظة
وهي قوةٌ تحفظ ما يدركه الوهم
ومحلها مؤخر هذا البطن.
٥- المتصرفة
وهي التي تحلّل وتركب الصور والمعاني
ومحلها الدودة التي في وسط الدماغ
وتسمى..
مفكرة إن استعملها العقل
ومتخيلة إن استعملها الوهم

القسم الثاني: محرِّكة
، وهي تنقسم إلى..



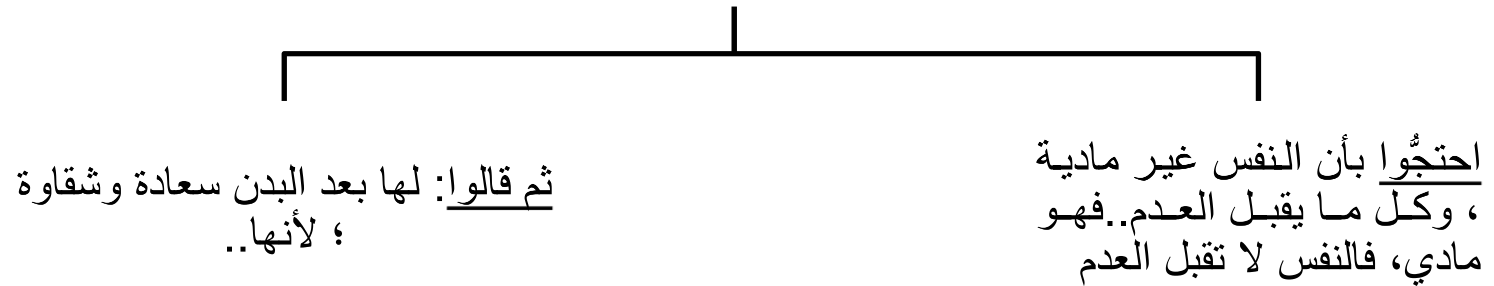
# المبحث السابع: في بقاء النفوس

النفس لا تفنى بموت البدن ،



نحنُ: ؛ ذلك لما سبق من النصوص ونحوها

الحكماء:



احتجُّوا بأن النفس غير مادية ، وكل ما يقبل العدم..فهو مادي، فالنفس لا تقبل العدم

وقد سبق القول في مقدمتيه تقريرا واعتراضا

ثم قالوا: لها بعد البدن سعادة وشقاوة ؛ لأنها..

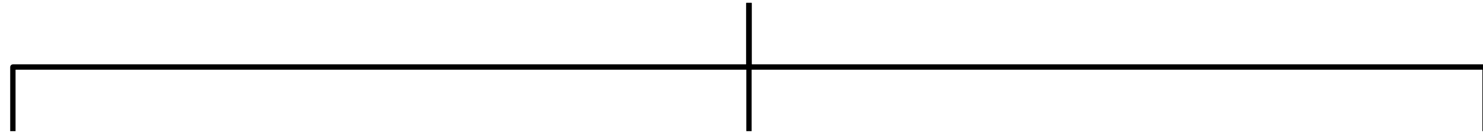
إن كانت..
١- عالمة بالله ووجوب وجوده وفيضان جوده وتقدس ذاته عن النقائص
٢- ونقية عن الهيئات البدنية، معرضة عن اللذات الجسمانية ←التذت بوجدان كونها نفسا كاملة شريفة منخرطة في سلك المجردات المقدسة والملائكة المكرمة

وإن كانت جاهلة به، معتقدة للأباطيل الزائفة..تألَّمت بإدراك جهلها واشتياقِها إلى المعارف الحقيقية، ويأسها عن حصولها خالدة مخلدة ، وتمنت العود إلى الدنيا واكتساب المعالِم

وإن كانت عالمة بالله وبوجوب وجوده واكتسبت من البدن هيئات ذميمة وأخلاقا ذميمة..عُـذِّبت بميلانها إليها، وتعذر حصول السعادة لها، إلا بعد مدة بحسب رسوخها ودوامها فيها حتى تزول

# الكتاب الثاني:
# في الإلهيات

# الكتاب الثاني: في الإلهيات



الباب الأول:
في ذات الله

الباب الثاني:
في صفاته تعالى

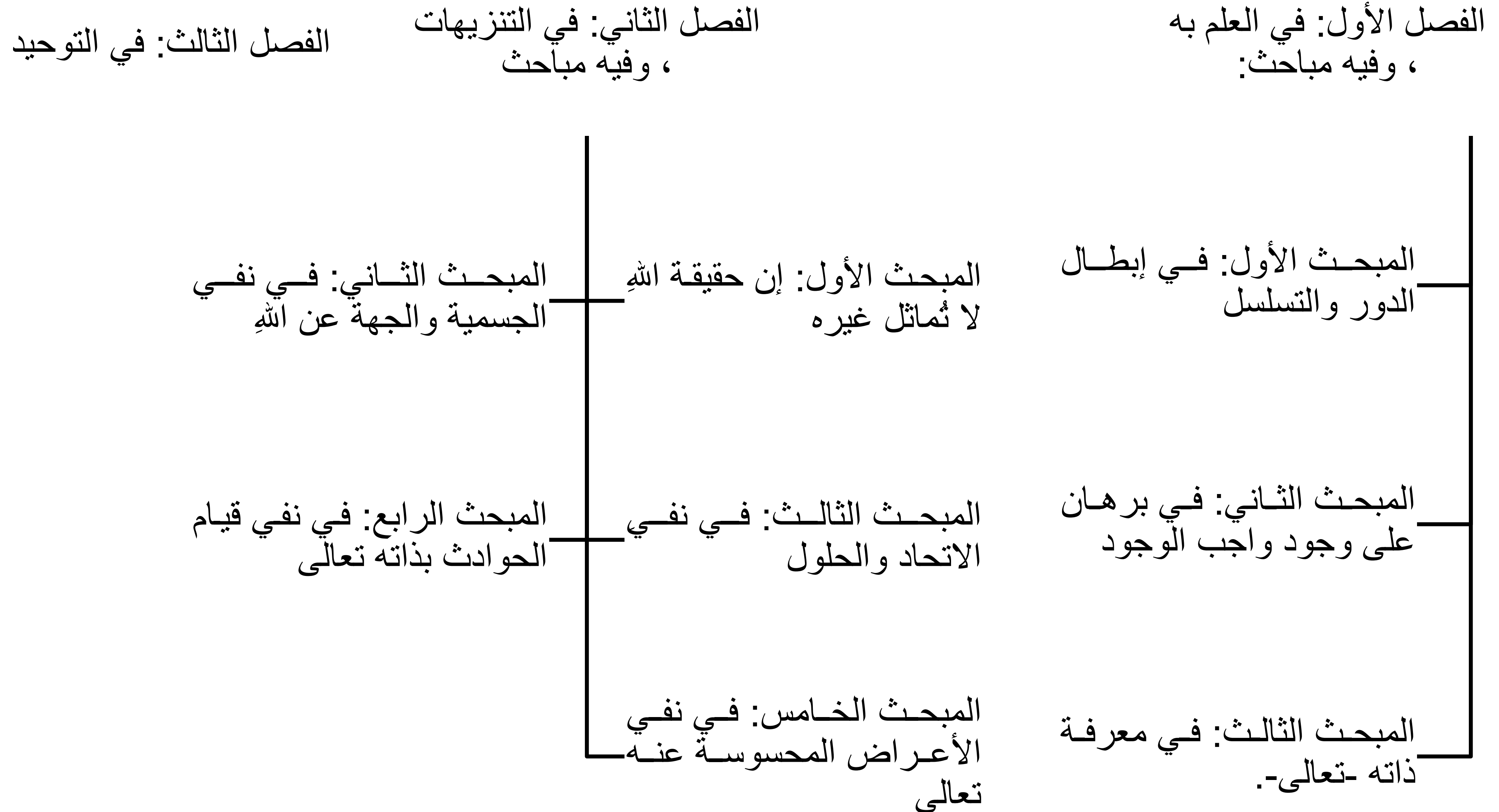
الباب الثالث:
في أفعاله تعالى

# الباب الأول:
# في ذات الله

خريطة إجمالية

# الباب الأول: في ذات الله

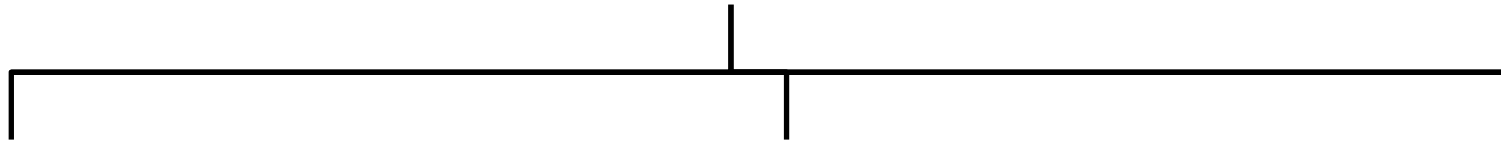
، وفيه فصول:



# الفصل الأول:
# في العلم به

# الفصل الأول: في العلم به

، وفيه مباحث:



المبحث الأول: في إبطال الدور والتسلسل

المبحث الثاني: في برهان على وجود واجب الوجود

المبحث الثالث: في معرفة ذاته -تعالى-.

## المبحث الأول: في إبطال الدور والتسلسل

أما الدور..فلأن صريح العقل جازم على تقدم وجود المؤثر على وجود أثره ، فلو أثر الشيء في مؤثره السابق عليه..لزم تقدم وجوده على نفسه بمرتبتين، وهو محال

وأما التسلسل..فيدل على بطلانه وجهان:

١- لو تسلسلت العلل إلى غير النهاية.. فلنفرض جملتين إحداهما من معلول معين والأخرى من المعلول الذي قبلَهُ، وتسلسلنا إلى غير النهاية ←فـ..

إن استغرقت الثانية الأولى بالتطبيق من الطرف المتناهي..يكون الناقص مثل الزائد، وهو باطلٌ

وإن لم تستغرق..يلزم انقطاعها، والأولى تزيد عليها بمرتبة، فتكون أيضا متناهية

٢- مجموع الممكنات المتسلسلة..محتاج إلى كل واحد منها، فيكون ممكنا محتاجا إلى سبب، وذلك السبب..

ليس نفسه ولا الداخل فيه ؛ لأنه لا يكون علة لنفسه ولا لعلله، فلا يكون علّة مستقلة للمجموع

←فهو أمر خارج عنه ، والخارج عن كل الممكنات لا يكون ممكنا

لا يقال: المؤثر فيه هو الآحاد التي لا نهاية لها ؛ لأنه..

إن أريد بالمؤثر الكل من حيث هو كل، فهو نفس المجموع

وإن أريد به أن المؤثر كلّ واحد..لزم اجتماع مؤثرات مستقلة على أثر واحد، وهو محالٌ، فكان المؤثر داخلا، وقد أبطلناهُ

## المبحث الثاني: في برهان على وجود واجب الوجود

يدل على وجوده وجهان:

١- لا شك في وجود حادث ←وكل حادث ممكن، وإلا..لم يكن معدوما تارة وموجودا أخرى ←وكلّ ممكن فله سبب، وذلك لا بد أن يكون واجبا أو منتهيا إليه؛ لاستحالة الدور والتسلسلِ

٢- لا شك في وجود موجود ، فإن كان الموجودُ..

إن كان ممكنا..كان له سبب واجبٌ ابتداء أو بواسطة

أو واجبا..فهو المطلوب

ولا يعارض بأنه لو كان واجبا..لزاد وجودُه؛ لِما مرّ، فيحتاج إلى ذاته، فيكون له سبب ملاقٍ أو مباين، فيلزم تقدّم ذاته بوجوده على وجوده، وإمكانه ، وذلك لما بيّنّا أن ذاته من حيث هي توجب وجوده، بلا اعتبار وجود وعدمٍ

## المبحث الثالث: في معرفة ذاته -تعالى-.

مذهب الحكماء: الطاقة البشرية لا تفي بمعرفة ذاته تعالى

؛ لأنه غير متصور بالبداهة

؛ ولا قابل للتحديد ؛ لانتفاءِ التركيب فيه

ولذلك لما سُئل موسى ﷺ ..أجاب بذكره خواصه وصفاته، فنُسِبَ إلى الجنون، فذكر صفاتٍ أبيَنَ، وقال: {إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ} ، والرسم لا يفيد الحقيقة

وخالفهم المتكلمون..

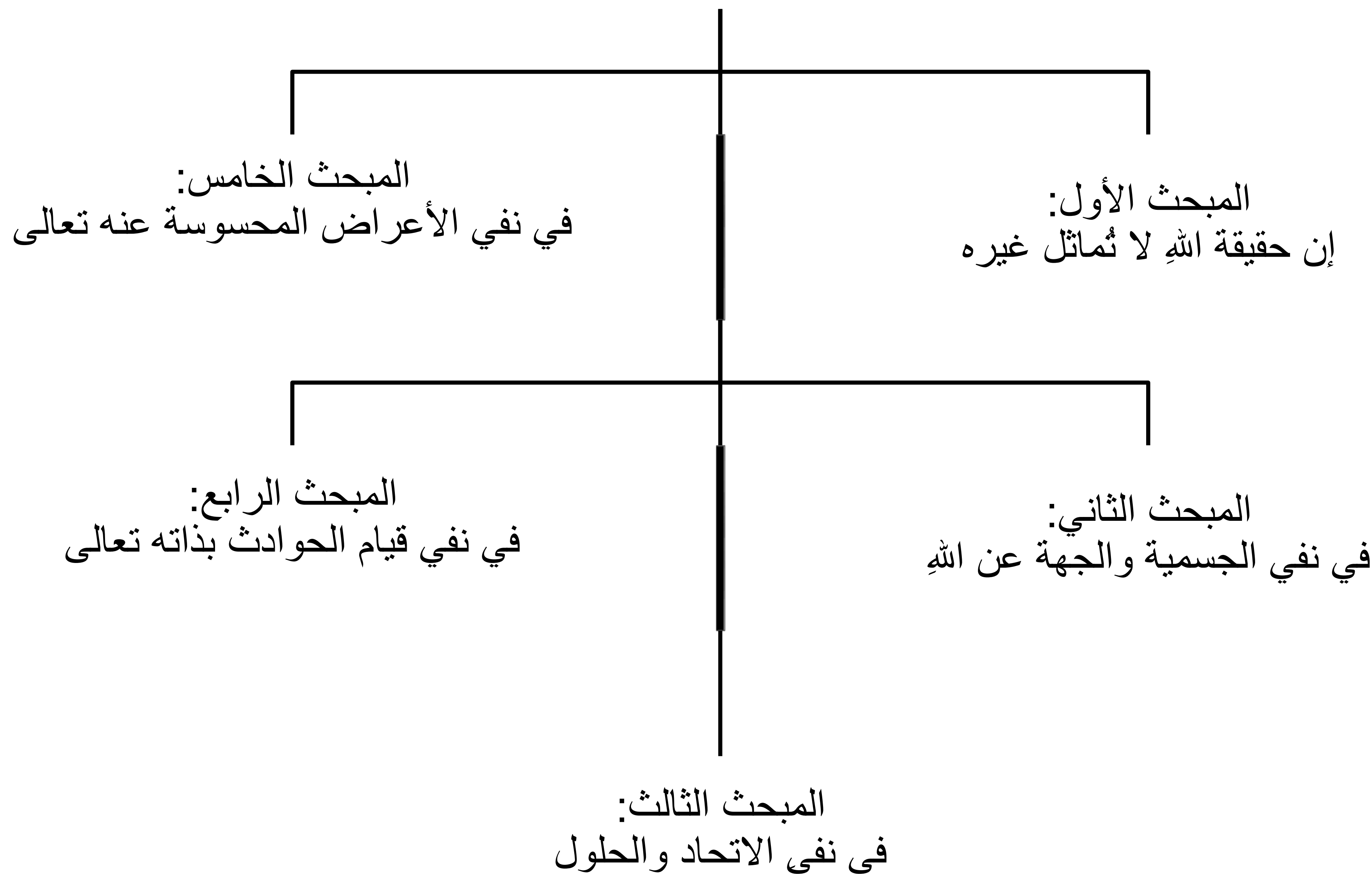
فمنعوا حصر المعرفة في البديهة والنظر

وألزموا الحكماءَ بأن حقيقته تعالى هو الوجود المجرد عندهُم ، وهو معلومٌ

# الفصل الثاني:
# في التنزيهات

# الفصل الثاني: في التنزيهات

، وفيه مباحث



# المبحث الأول: إن حقيقة اللهِ لا تُماثل غيره

قُلنا: حقيقة اللهِ لا تُماثل غيره

؛ لأنه إن لم يكن كذلك..فالموجب لما به يمتاز عن ذلك الغير

إن كان ذاته..لزم الترجيح بلا مرجح

وإن كان غيره..فـ..

إن كان ملاقيا..عاد الكلام إليه، ولزم التسلسل

وإن كان مباينا..كان الواجب محتاجا في هويته إلى سبب منفصل فكان ممكنا

مُناقشة:

إن قيل: الصفة المميزة لذاتها اقتضت الاختصاص به، كالفصل والعلة

قلنا: لأنه معلومة الذات فلا تقتضي تعيُّن العلة، كالجنس والمعلول، ولو جاز ذلك..لجاز أن تتنافى لوازم الأمثال.

وقال قدماء المتكلمين: ذاته تساوي سائر الذوات في كونه ذاتاً

؛ للآتي:

١- إذ المعنى به ما يصحّ أن يُعلم ويخبر عنه، وهو مشترك

٢- الوجوه الدالة على اشتراك الوجود تدل على اشتراك الذات، ويخالفه بوجوب..

الوجود

والقدرة التامة

والعلم التام عند الأكثرين

وبالحالة الخامسة عند أبي هاشم، وهي الإلهيةُ التي توجب أحوالاً أربعة: (الحيية العالِمية القادرية الموجودية)

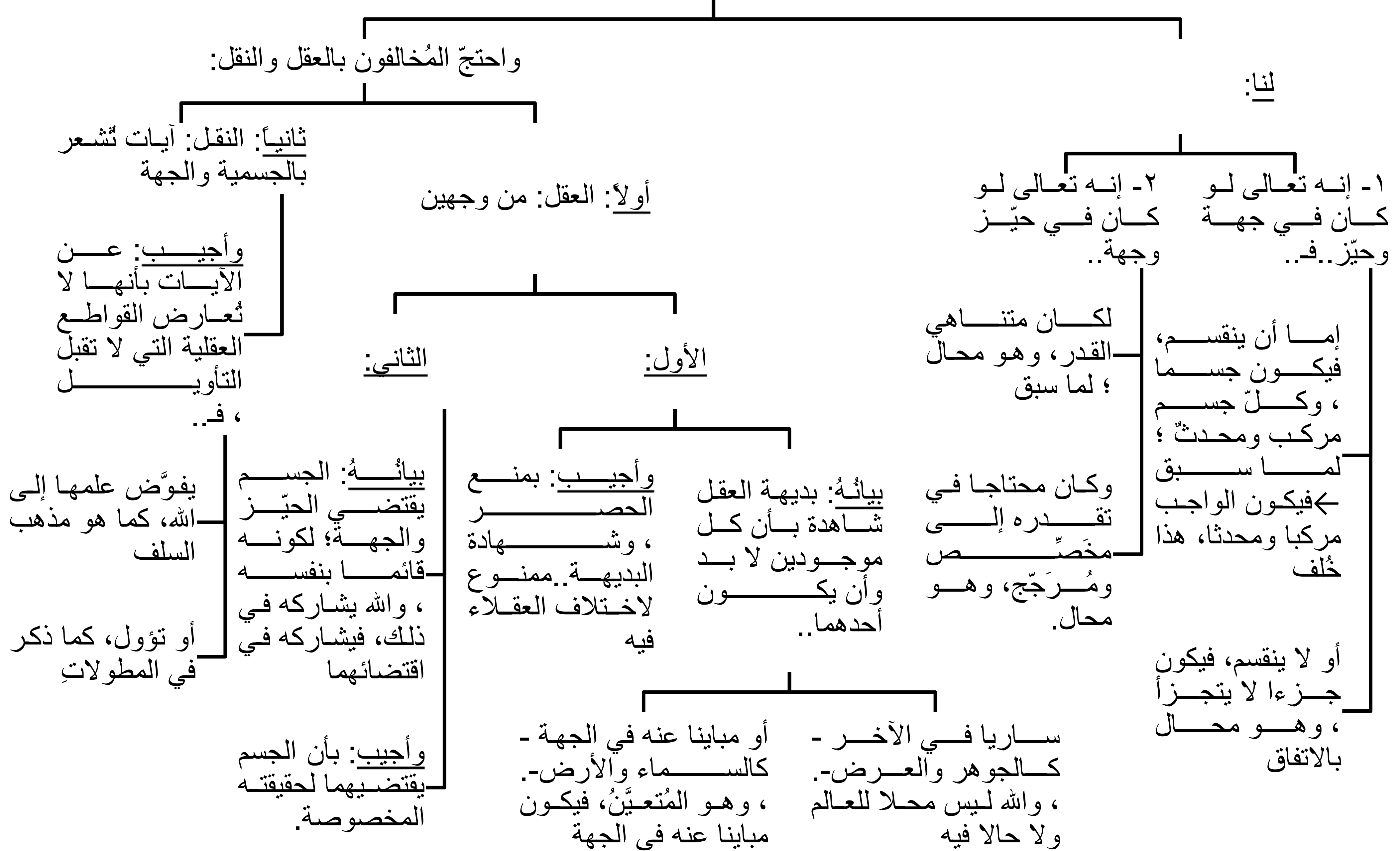
قلنا: فلعل مفهوم الذات أمر عارض لما صدق عليه، واشتراك العوارض..لا يستلزم اشتراك المعروضات وتماثلها

وقال الحكماء: ذاتهُ..نفسُ وجوده المشارك لوجودنا، وتتميز عن وجوداتنا بتجرّده وعدم العروض لغيره

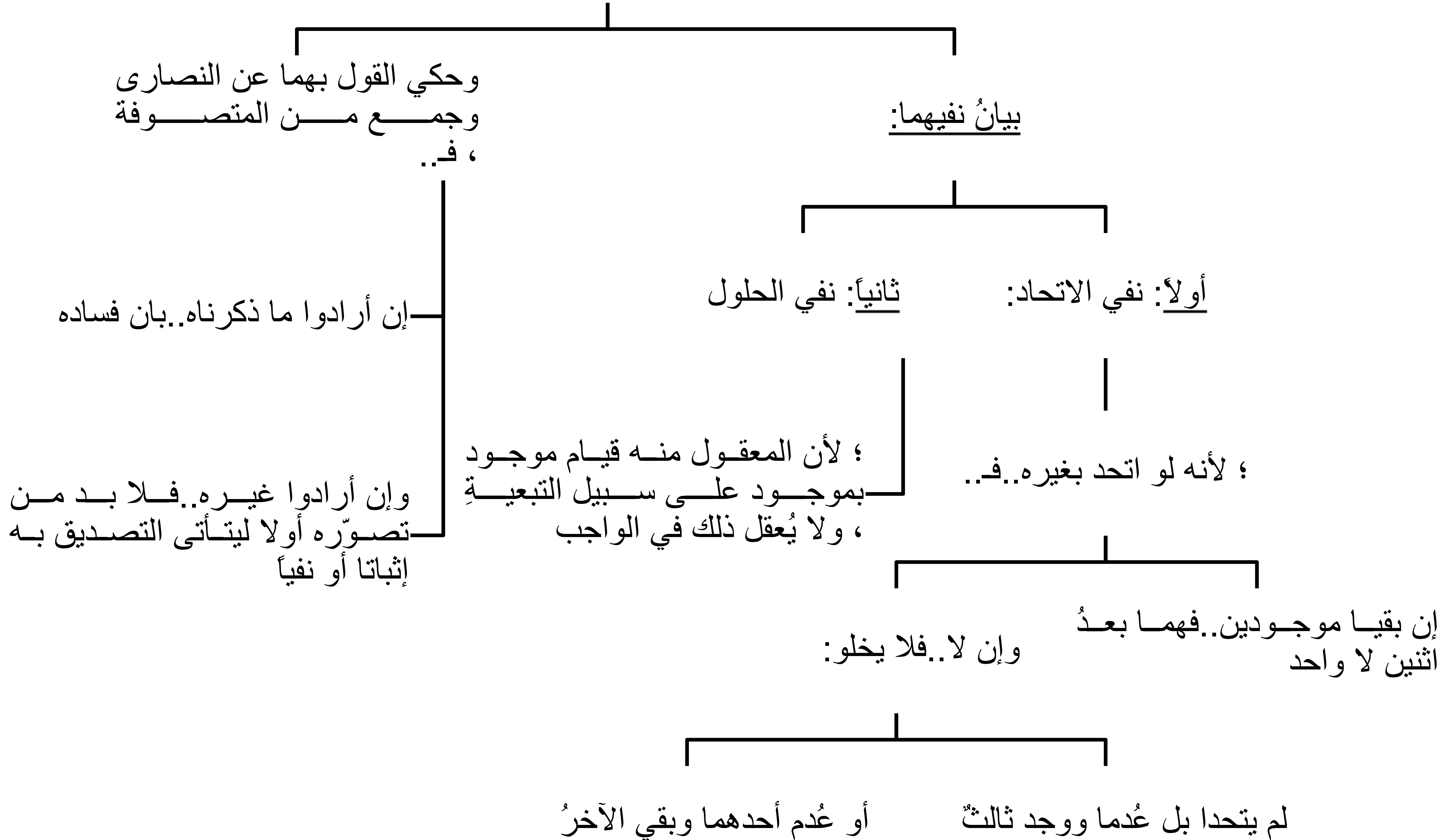
وقد سبق القول فيه

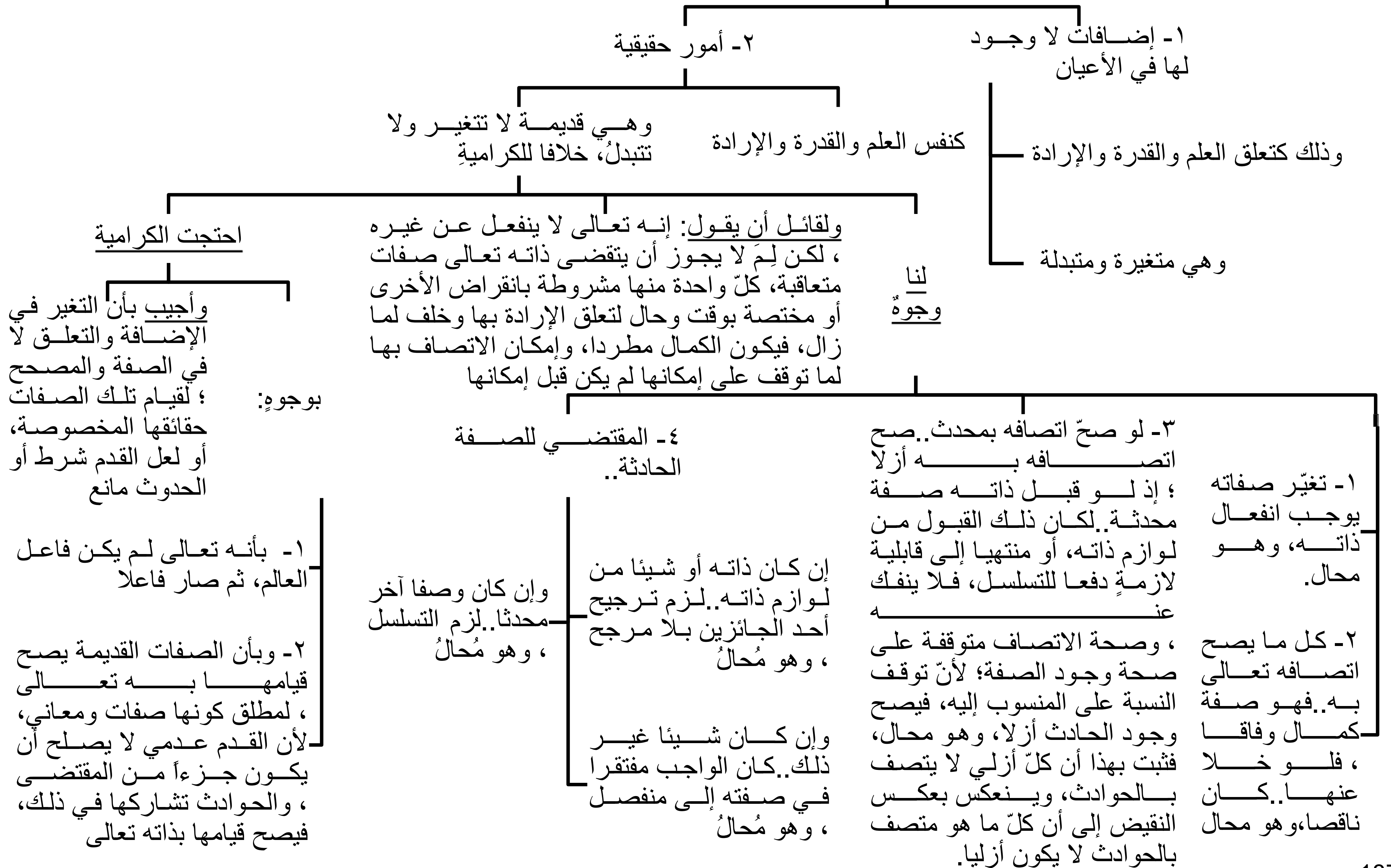
## المبحث الثاني: في نفي الجسمية والجهة عن اللهِ

، فالله ليس بجسم خلافا للمجسّمة، ولا في جهة خلافا للكرامية والمشبهة



# المبحث الثالث: في نفي الاتحاد والحلول




المبحث الرابع: في نفي قيام الحوادث بذاته تعالى
صفات الباري تنقسم إلى..
١- إضافات لا وجود لها في الأعيان
وذلك كتعلق العلم والقدرة والإرادة
وهي متغيرة ومتبدلة
٢- أمور حقيقية
كنفس العلم والقدرة والإرادة
وهي قديمة لا تتغير ولا تتبدلُ، خلافا للكراميةِ
لنا وجوهٌ
ولقائل أن يقول: إنه تعالى لا ينفعل عن غيره، لكن لِمَ لا يجوز أن يتقضى ذاته تعالى صفات متعاقبة، كلّ واحدة منها مشروطة بانقراض الأخرى أو مختصة بوقت وحال لتعلق الإرادة بها وخلف لما زال، فيكون الكمال مطردا، وإمكان الاتصاف بها لما توقف على إمكانها لم يكن قبل إمكانها
احتجت الكرامية
بوجوهٍ:
وأجيب بأن التغير في الإضافة والتعلق لا في الصفة والمصحح؛ لقيام تلك الصفات حقائقها المخصوصة، أو لعل القدم شرط أو الحدوث مانع
١- بأنه تعالى لم يكن فاعل العالم، ثم صار فاعلا
٢- وبأن الصفات القديمة يصح قيامها به تعالى، لمطلق كونها صفات ومعاني، لأن القدم عدمي لا يصلح أن يكون جزءاً من المقتضى، والحوادث تشاركها في ذلك، فيصح قيامها بذاته تعالى
١- تغيّر صفاته يوجب انفعال ذاته، وهو محال.
٢- كل ما يصح اتصافه تعالى به..فهو صفة كمال وفاقا، فلو خلا عنها..كان ناقصا،وهو محال
٣- لو صحّ اتصافه بمحدث..صح اتصافه به أزلا؛ إذ لو قبل ذاته صفة محدثة..لكان ذلك القبول من لوازم ذاته، أو منتهيا إلى قابلية لازمةٍ دفعا للتسلسل، فلا ينفك عنه، وصحة الاتصاف متوقفة على صحة وجود الصفة؛ لأنّ توقف النسبة على المنسوب إليه، فيصح وجود الحادث أزلا، وهو محال، فثبت بهذا أن كلّ أزلي لا يتصف بالحوادث، وينعكس بعكس النقيض إلى أن كلّ ما هو متصف بالحوادث لا يكون أزليا.
٤- المقتضي للصفة الحادثة..
إن كان ذاته أو شيئا من لوازم ذاته..لزم ترجيح أحد الجائزين بلا مرجح، وهو مُحالُ
وإن كان شيئا غير ذلك..كان الواجب مفتقرا في صفته إلى منفصل، وهو مُحالُ
وإن كان وصفا آخر محدثا..لزم التسلسل، وهو مُحالُ

# المبحث الخامس: في نفي الأعراض المحسوسة عنه تعالى

أجمع العقلاء على أن الله..

غير موصوف بشيء من الألوان والطعوم والروائح

ولا يلتذ باللذائذ الحسية

؛ وذلك لِإنها تابعة للمزاج

وأما اللـذة العقليـة..فجوّزهـا الحكمـاء، فقالوا: (من تصور في نفسه كمالا..فرح به، ولا شك أن كمال اللهِ أعظمُ الكمالات فلا بد من أن يلتذ بهِ)

# الفصل الثالث: في التوحيد

الاحتجاج العقليّ:

ويجوز التمسك بالدلائل النقلية
؛ لعدم توقف صحةِ الدلائل النقلية عليه أنّ الإله واحدٌ

احتج عليه الحكماء بأن وجوب الوجود نفس ذاته
، فلو شارك فيه غيره..امتاز عنه بالتعيّن، ويلزم التركيب

واحتجَّ المتكلمون بأنَّا لو فرضنا إلهين..

١-لاستوت الممكنات بالنسبة إليهما
، فلا يوجد شيء منها لـ..

- ١- استحالة الترجيح بلا مرجِّح
- ٢- وامتناع اجتماع مؤثرين على أثر واحد،

٢- إن أراد أحدهما حركة جسم..فإن أمكن للآخر إرادة سكونه
، فلنفرض ذلك لأنه ممكنٌ والمُمكنُ لا يلزمُ مِن فرضِ وقوعهِ مُحالٌ، وإن لا..كان مُمتنعاً
وحينئذ..←

- إما أن يحصل مراد أحدهما وحده، فيلزم عجز الآخر
- وإن لم يكن، فيكون المانع إرادة الآخر، فيلزم عجزه
، والعاجز لا يكون إلها

# الباب الثاني:
# في صفاته تعالى

# الباب الثاني: في صفاته تعالى



# الفصل الأول:
# في الصفات التي يتوقف عليها أفعاله

الفصل الأول: في الصفات التي يتوقف عليها أفعاله ، وفيه مباحث:



## المبحث الأول: في القدرة

اتفق المتكلمون على أنّ الله تعالى قادر ،

### ؛ وذلك لأن اللهَ..

لو كان موجبا بالذات ولم يتوقف تأثيره على شرط حادث..لزم قدم العالم

أو توقف... فـ..

إما أن يتوقف على وجود شرط حادث..فيلزم اجتماع حوادث متسلسلة لا نهاية لها ، وهو محال

أو على ارتفاع شرطٍ حادثٍ..فيلزم حوادث متعاقبة لا أول لها ، وهو محال أيضاً؛ لأن جملة ما حدث إلى زمان الطوفان إذا أطبق بما مضى إلى يومنا، فـ..

إن لم يكن في الثاني ما لا يكون بإزائه في الأول شيء..لساوى الزائد الناقص

وإن كان..

١- انقطع الأول

٢- والثاني إنما زاد عليه بقدر متناهٍ، فيكون متناهياً

### مُناقشة:

**أولاً:**

قيل: تخلف عنه العالم لامتناع وجوده أزلاً

قلنا: وجوده ساكنا من الموجب لم يكن ممتنعا ،سلمناه لكن كان من الممكن أن يتقدم وجوده

**ثانياً:**

قيل: الجملتان غير موجودتين، فلا توصفان بالزيادة والنقصان

ونوقض بالزمان.

**ثالثا:**

قيل: لِمَ لا يجوز أن يكون موجد العالم وسطا مختارا؟

قلنا: لأن كل ما سوى الواجب ممكن ، وكلّ ممكن مفتقر إلى مؤثر ، وكلّ مفتقر محدث؛ لأن تأثير المؤثر فيه بالإيجاد لا يجوز أن يكون حال البقاء لاستحالة إيجاد الموجود ← فبقي إما..

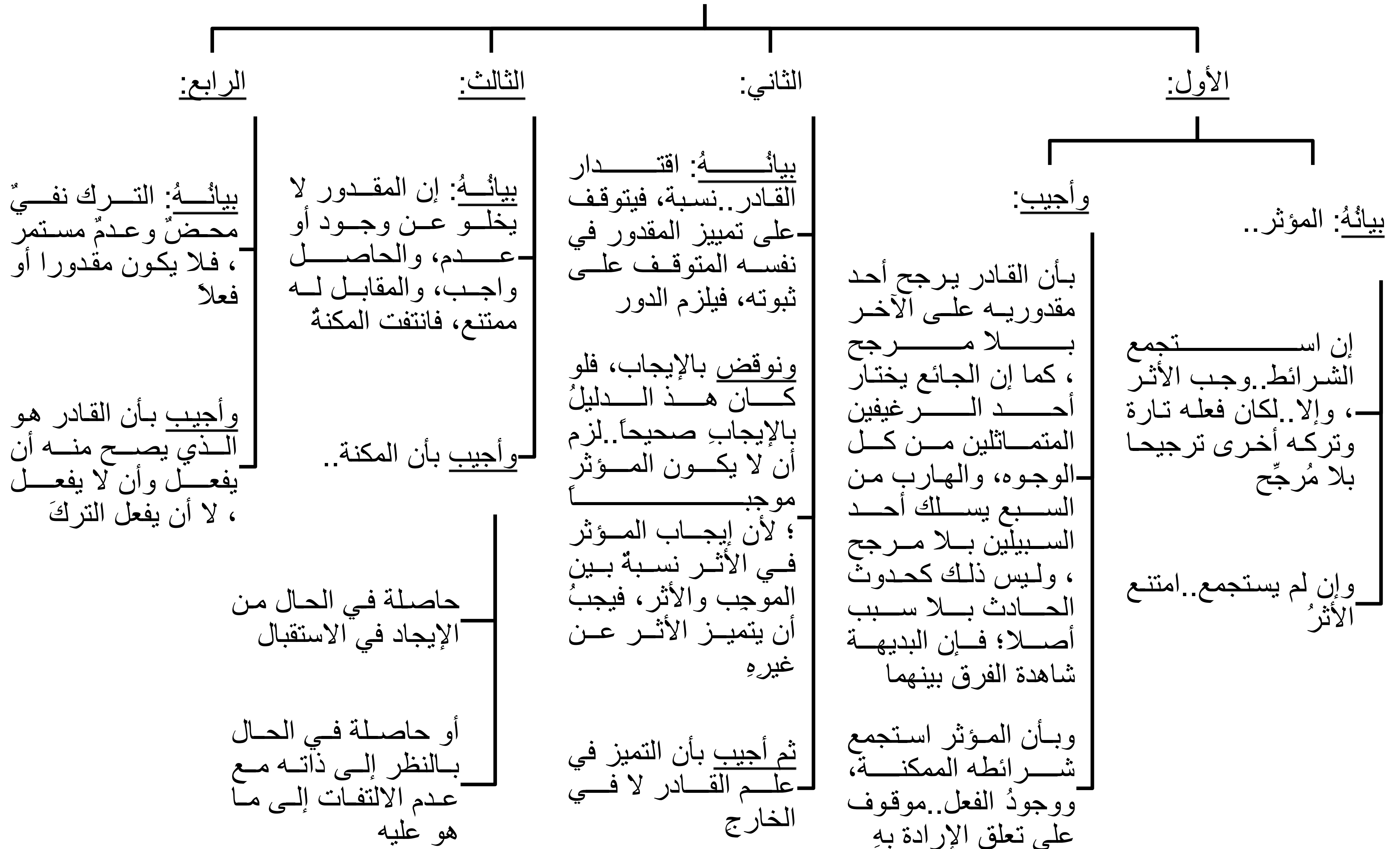
١- أن يكون حال الحدوث

٢- أو حال العدم

، وعلى التقديرين يلزم حدوث الأثر

تابع..المبحث الأول: في القدرة

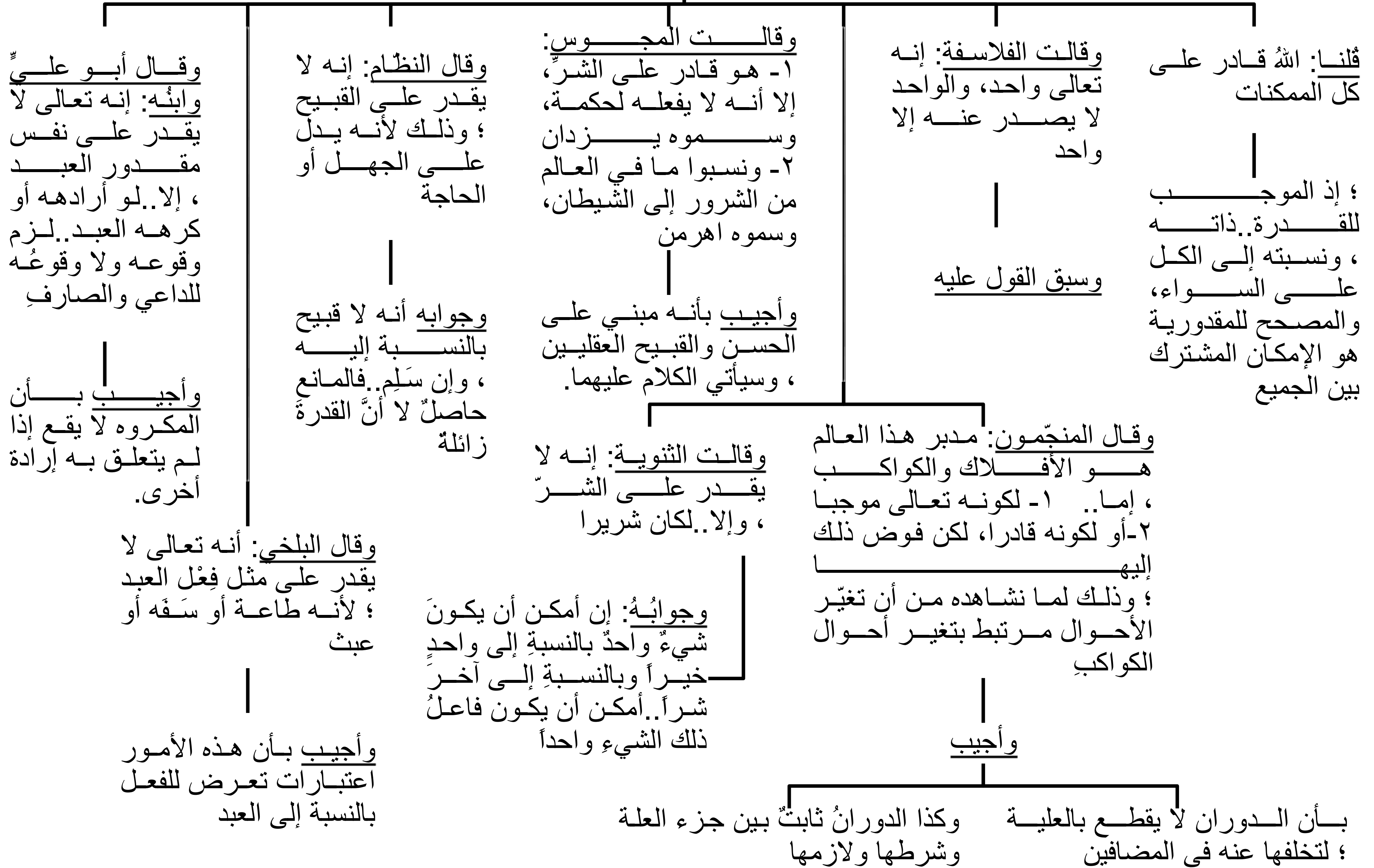
، احتج المُخالفُ -القائلُ أنَّ اللهَ مُوجِبٌ بالذاتِ لا قادرٌ-. بوجوه:






مُصْطفَى دَنْقَش

فرعٌ: اللهُ قادر على كل الممكنات



## المبحث الثاني: إنه تعالى عالمٌ ، ويدل عليه وجوهٌ:

١- أنه مختار ، فيمتنع توجُّه قصده إلى ما ليس بمعلوم.

٢- إن ذاته تعالى هويّة مجردة عن المادّة ولواحقها حاضرة له ، فيكون عالماً بذاته؛ إذ العلم حضور الماهية المجردة، وهي مبدأ لجميع الموجودات

والعالمُ بالمبدأ..عالم بما لم المبدأ ؛ لأن من علم ذاته..علم كونه مبدئا لغيره، وذلك يتضمن العلم به، فيكون عالما بالجميع

٣- إن اللهَ تعالى مجرد، وكلّ مجرد يجب أن يعقل ذاته وسائر المجردات

؛ لأنه يصح أن يعقل، وكل ما يصح أن يعقل ذاته..يمكن أن يعقل ذاته مع غيره ، فيكون حقيقته مقارنة له؛ إذ التعقل يستدعي حضور ماهية في العاقل ، وصحةُ المقارنة لا يشترط فيها كونها في العقل؛ لأن مقارنتها للعقل، والشيء لا يكون شرطا في نفسه ←فيصح اقتران ماهيته الموجودة في الخارج بالماهيات المعقولة، ولا معنى للتعقل إلا ذلك

←وكل من يعقل غيره..أمكنه أن يعقل كونه عاقلا له، وذلك يتضمن كونه عاقلا لذاته ، وكلّ ما يصح للمجرد..وجب حصوله، إذ القوة من لواحق المادة، لا سيما في حق الله، فإنه واجب الوجود في جميع جهاته

تنبيهٌ: الوجهان الأخيران معتمد الحكماء ، وفيهما نظرٌ

٤- أن من تأمل أحوال المخلوقات، وتفكر في تشريح الأعضاء ومنافعها وهيئة الأفلاك والكواكب وحركاتها..علم بالضرورة حكمة مبدعها ، وما يرى من عجائب أفعال الحيوانات..فمن أقدار الله إياها وإلهامه له.

احتج المخالف -النافي للعلم- بوجوه:

الأول:

بيانُهُ: إنه لو عقل شيئا..عقل ذاته؛ لأنه يعقل إنه عقله، وهو محال؛ لاستحالة حصول النسبة بين الشيء ونفسه، وحصول الشيء في نفسه

ونوقض بتصور الإنسان نفسه

ثم أجيب عنه بأن عِلْمه بنفسه..صفة قائمة متعلقة بذاته تعلقا خاصا

الثاني:

بيانُهُ: إن علمه لا يكون عين ذاته؛ لما سنذكره، فهو صفة قائمة به متعلقة بذاته لازمة، فيكون ذاته قائما وفاعلا معا

وقد سبق الجواب عنه.

الثالث:

بيانُهُ: لو كان العلم..

صفة كمالٍ..لكان الموصوف به تعالى ناقصا لذاته ومستكملا لغيره

وإن لم يكن..لزم تنزيهه عنه إجماعاً

وأجيب بأن كمالها لكونها صفة ذاته، لإكمال ذاته، من حيث أنه متصف به

تابع..المبحث الثاني: إنه تعالى عالمٌ ، فرعان:

الفرع الأول: علمُهُ بكلّ المعلوماتِ كما هي

قلنا: إنه تعالى عالم بكل المعلومات كما هي ؛ لأن الموجب لعالميته..ذاتُه، ونسبةُ ذاته إلى الكل على السواء ←فلما أوجب كونه علما بالبعض..أوجب كونه عالما بالباقي.

وقيل: يعلم الجزئيات على وجه كلي ؛ إذ لو علمها جزئيا..فعند تغير المعلوم يلزم الجهل أو التغير في صفاته

وقلنا: تتغير الإضافة والتعلق دون العلم.

وقيل: لا يعلم ما لا يتناهى ؛ لأنه ليس بمتميز، والمعلومُ متميز ؛ ولأنه يستلزم علوما لا نهاية لها

قلنا: المعلوم كلّ واحد منهما، والعلمُ القائم بذاته صفة واحدة ، واللانهاية في التعلق والمتعلق

## الفرع الثاني: مُغايرة علمِهِ لذاتِهِ

قُلنا: إنه تعالى عالم بعلمٍ..
١- مغاير لذاته، خلافاً لجمهور المعتزلة
٢- وغير متحد به، خلافاً للمشائين
، وكذا قدرته

احتجّ القائلون بعدم مُغايرة الصفات للذات بوجوه:
- في الصفحة التالية

لنا:

١- البديهة تفرّق بين قولنا (ذاته)، وبين قولنا (عالم) (قادر)

٢- أياً ما كان العلمُ فهو غير ذاته، وفسادُ الاتحاد سبق ذكره-:
، فالعلمُ ..

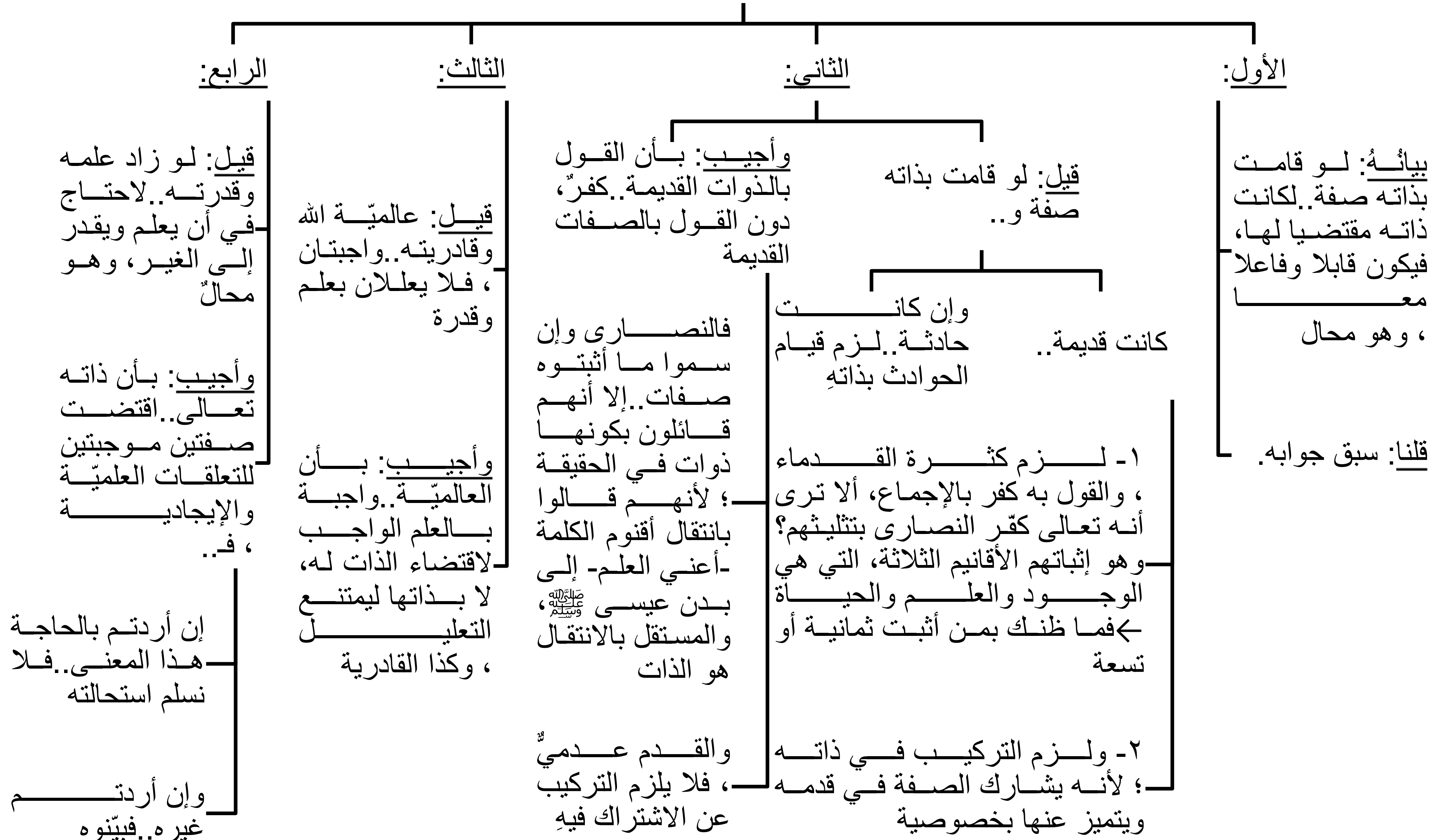
إما إضافة مخصوصة، وهي التي سماها الجبائيان (عالمية)

أو صفة تقتضي تلك الإضافة، وهي مذهب أكثر أصحابنا

أو صور المعلومات القائمة..

بأنفسها، وهي المُثُل الأفلاطونية

أو بذاته تعالى، كما هو مذهب جمهور الحكماء


احتجّ القائلون بعدم مُغايرة الصفات للذات بوجوه:
الأول:
بيانُهُ: لو قامت بذاته صفة..لكانت ذاته مقتضيا لها، فيكون قابلا وفاعلا معا، وهو محال
قلنا: سبق جوابه.
الثاني:
قيل: لو قامت بذاته صفة و..
كانت قديمة..
١- لزم كثرة القدماء، والقول به كفر بالإجماع، ألا ترى أنه تعالى كفّر النصارى بتثليثهم؟ وهو إثباتهم الأقانيم الثلاثة، التي هي الوجود والعلم والحياة←فما ظنك بمن أثبت ثمانية أو تسعة
٢- ولزم التركيب في ذاته؛ لأنه يشارك الصفة في قدمه ويتميز عنها بخصوصية
وإن كانت حادثة..لزم قيام الحوادث بذاتهِ
وأجيب: بأن القول بالذوات القديمة..كفرٌ، دون القول بالصفات القديمة
فالنصارى وإن سموا ما أثبتوه صفات..إلا أنهم قائلون بكونها ذوات في الحقيقة؛ لأنهم قالوا بانتقال أقنوم الكلمة -أعني العلم- إلى بدن عيسى ﷺ، والمستقل بالانتقال هو الذات
والقدم عدميٌّ، فلا يلزم التركيب عن الاشتراك فيهِ
الثالث:
قيل: عالميّة الله وقادريته..واجبتان، فلا يعللان بعلم وقدرة
وأجيب: بأن العالميّة..واجبة بالعلم الواجب لاقتضاء الذات له، لا بذاتها ليمتنع التعليل، وكذا القادرية
الرابع:
قيل: لو زاد علمه وقدرته..لاحتاج في أن يعلم ويقدر إلى الغير، وهو محالٌ
وأجيب: بأن ذاته تعالى..اقتضت صفتين موجبتين للتعلقات العلميّة والإيجادية، فـ..
إن أردتم بالحاجة هذا المعنى..فلا نسلم استحالته
وإن أردتم غيره..فبيّنوه


مُصْطفَى دَنْقَش

# المبحث الثالث: في الحياة

اتفق الجمهور على أنه تعالى حيّ
، لكنهم اختلفوا في المعنى

فذهب الحكماء وأبو الحسين إلى أن حياته عبارة عن صحة اتصافه بالعلم والقدرة

وذهب الباقون إلى أنها عبارة عن صفة تقتضي هذه الصحة ، ويدلّ عليها أنها لو لم تكن كذلك..لكان اختصاصه تعالى بهذه الصحة ترجيحا بلا مرجح

وينتقض باتصافه تعالى بتلك الصفة ، ويندفع بأن ذاته المخصوص كافٍ في التخصيص والاقتضاءِ

المبحث الرابع: في الإرادة

، توافق الجمهور على أنه تعالى مريد، وتنازعوا في معنى إرادته

فقال الحكماء: هي علمه بأنه كيف ينبغي أن يكون نظام الوجود حتى يكون على الوجه الأكمل ويسمونه عناية

وفسرها الكعبي بعلمِهِ في أفعال نفسه وأمره لأفعال غيره

وفسرها أبو الحسين بعلمه بما في الفعل من المصلحة الداعية إلى الإيجاد

وفسرها النجار بكونه غير مغلوب ولا مكروه

وقال أصحابنا، وأبو علي وأبو هاشم، والقاضي عبد الجبار: إنها صفة زائدة مغايرة للعلم والقدرة، مرجّحة لبعض مقدوراته على بعض.

لنا:

١- أنّ تخصيص بعض المقدورات بالتحصيل وبعضها بالتقديم والتأخير..لا بد فيه من مُخصّص، وهو ليس نفس العلم فإنه تابع للمعلوم ولا القدرة، فإن نسبتها إلى الجميع على وتيرة واحدة فلا تُخصص

٢- ولأن شأنها التأثير والإيجاد، والموجَد من حيث هو..موجَد غير المرجّح من حيث هو مُرجّح؛ لتوقف الإيجاد على الترجيح

لا يقال: إمكان وجود كلّ حادث مخصوص بوقت معين أو وجوده مشروط باتصال فلكيّ أو علمه تعالى بحدوثه في ذلك الوقت، أو بما في حدوثه فيه من المصلحة..يرجحه؛ لأن خلاف المعلوم والأصلح محالٌ

لأنّا نقول:

الممتنع لا يصير ممكنا، والكلام في تلك الاتصالات والحركات والأوضاع أيضا كالكلام فيها

؛ فإن الأفلاك لبساطتها كما أمكن أن تتحرك على هذا الوجه..

١- أمكن أن تتحرك على خلافه ٢- وأن تتحرك بحيث تصير النقطة دائرة أخرى

٣- وأن تكون الكواكب في جانب غير ما هي فيه

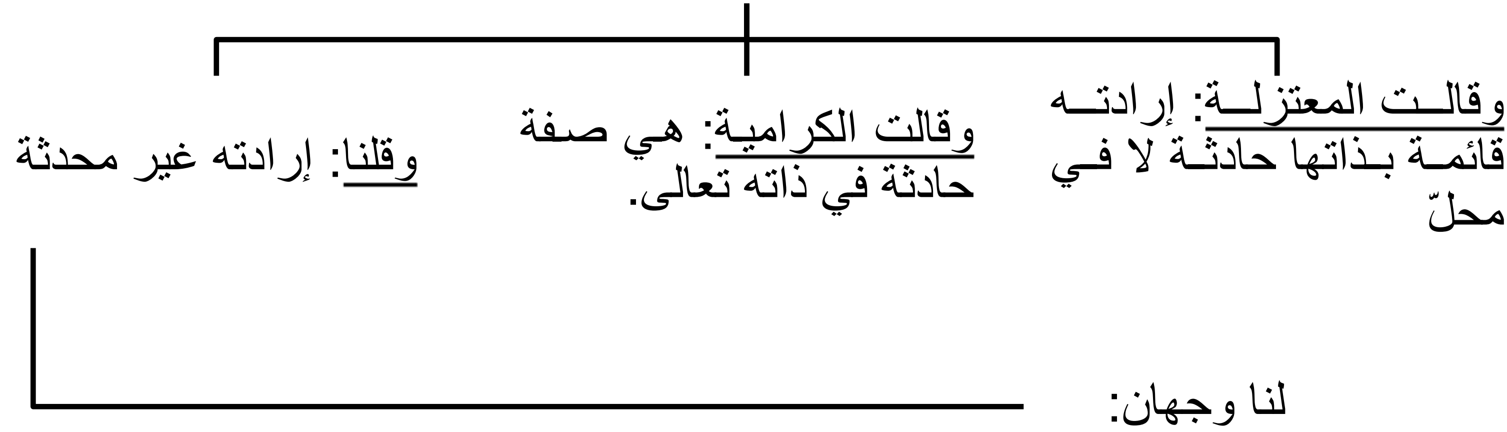
، والعلم بأن الشيء سيوجد..إنما يتعلق به إذا كان هو بحيث سيوجد، فالحيثية سابقة على العلم فلا تكون منه

وأما رعاية الأصلح..فغير واجبة على ما سنذكرُه

احتج المخالف بأن الإرادة لو تعلقت بغرض..لكان الباري تعالى ناقصا بذاته مستكملا بغيره، وهو محال

وأجيب بأن تعلقها بالمراد لذاتها، لا لغيرها

فرع: إرادته غير محدثةٍ



وقالت المعتزلة: إرادته قائمة بذاتها حادثة لا في محلّ

وقالت الكرامية: هي صفة حادثة في ذاته تعالى.

وقلنا: إرادته غير محدثة

لنا وجهان:

الأول: إن وجود كلّ حادث موقوف على تعلُّق الإرادة به ، فلو كانت إرادته محدَثة..احتاجت إلى إرادة أخرى، ولزم التسلسلُ

الثاني:

قيام الصفة بنفسها غير معقول

ومع تسليمِهِ..كان اختصاص ذاته بها تخصيصا بلا مُخصِّص وهو ممنوع ؛ لأن نسبة الصفةِ إلى جميع الذوات على السواء

وكونها لا في محلٍّ..مفهوم سلبي لا يَصلح أن يكون مخصَّصا

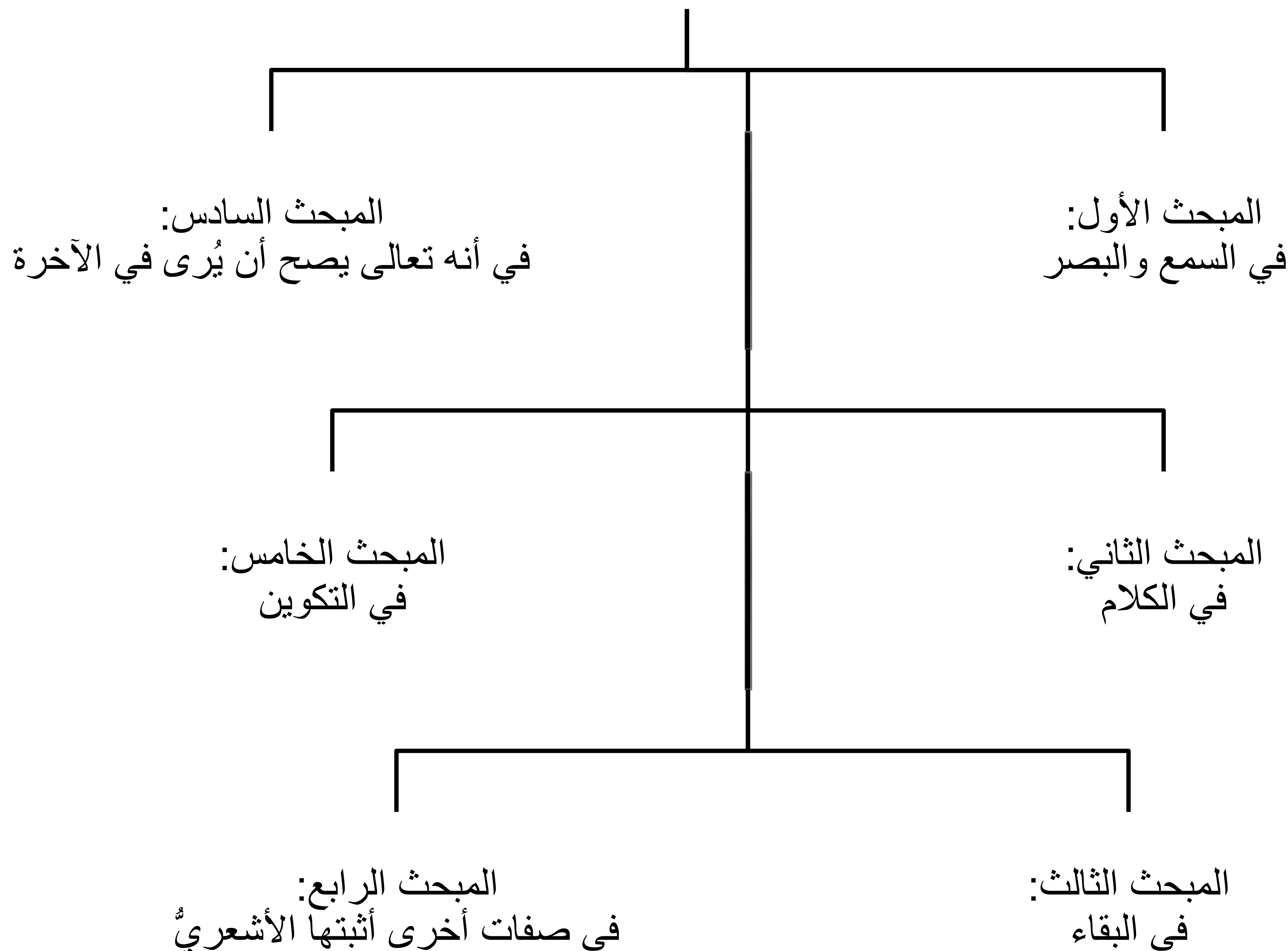
وقيام الصفة الحادثة بذاته..ممتنعٌ ؛ لما سبق.

# الفصل الثاني:
# في سائر الصفات

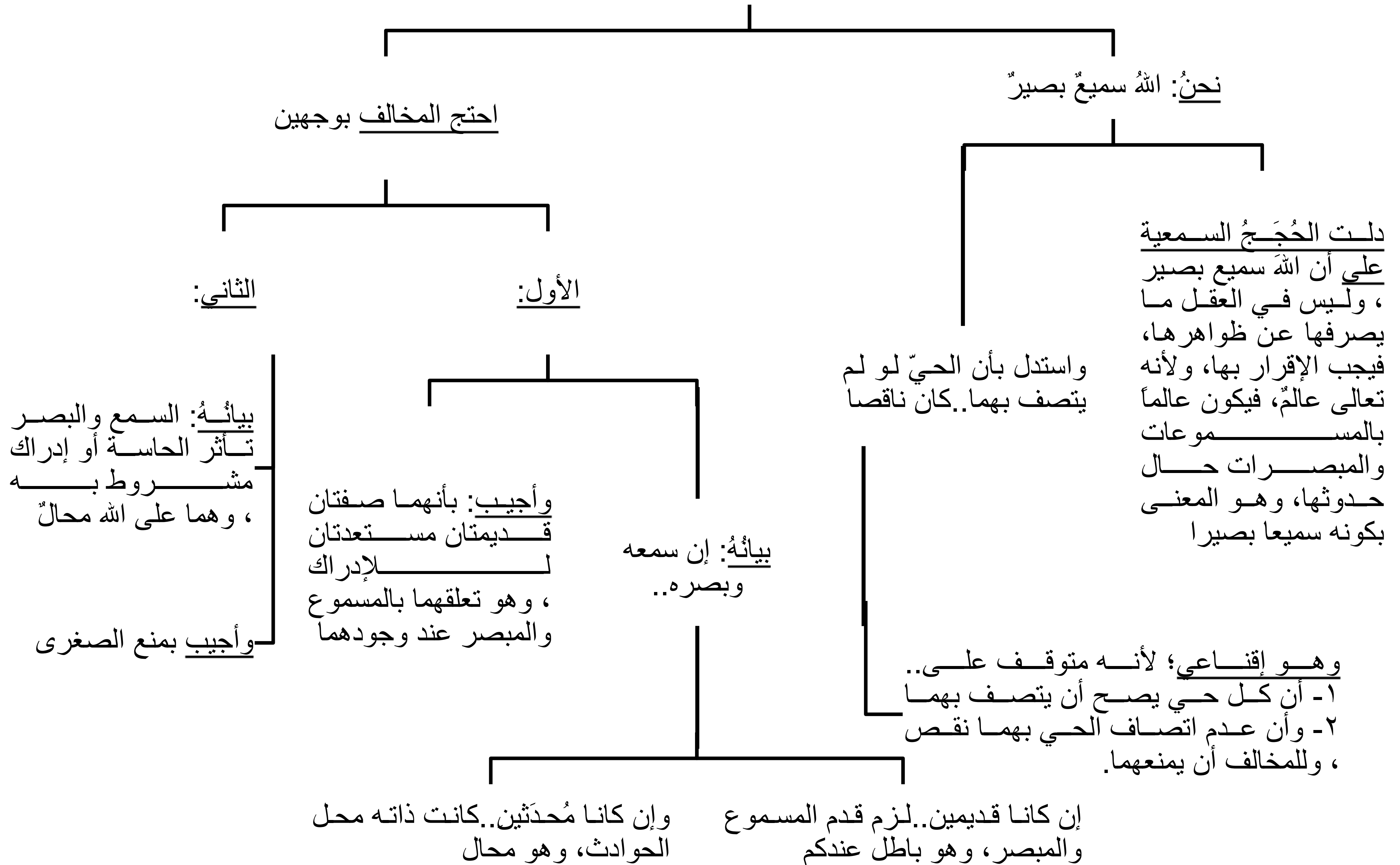
خريطة إجمالية

# الفصل الثاني: في سائر الصفات

، وفيه مباحث:



# المبحث الأول: في السمع والبصر



# المبحث الثاني: في الكلام

تواتر إجماع الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- واتفاقُهم على أن الله متكلّمٌ، وثبوتُ نبوتهم..غير متوقف على كلامه تعالى، فيجب الإقرار به

فـرع: خبر الله صدق؛ لأن الكذب نقص، والنقصُ على الله محالٌ

وكلامُه..

والإطناب في ذلك قليل الجدوى؛ فإن كنه ذاته وصفاته محجوب عن نظر العقولِ

ليس بحرف ولا صوت..

يقومان بذاته تعالى، خلافا للحنابلة والكرامية

أو يقومان بغيره، خلافا للمعتزلة

←بل هو المعنى القائم بالنفس

وهو المعبر عنه بالعبارات المختلفة المتغيرة

وهو مغاير للعلم والإرادة، لأنه تعالى قد يخالفهما؛ فإنه تعالى أمر أبا لهب بالإيمان مع علمه بأنه لا يؤمن، وامتناع إرادته..لم يخالف علمه

# المبحث الثالث: في البقاء

تنبيهٌ: المعقول من بقاء الباري تعالى..امتناع عدمه وبقاء الحوادث مقارنة وجوده لزمانين فصاعدا ، وقد عرفت أن الامتناع ومقارنة الزمان..من المعاني العقلية التي لا وجود لها في الخارج

الخِلافُ:

ذهب الأشعريُّ إلى أنه تعالى باقٍ ببقاءِ قائم بذاته

احتجَّ بأنّ الشيء حال حدوثه لا يكون باقيا، ثم يصير باقيا ، والتبدل والتغير ليس في ذاته ولا في عدم

ونوقض بالحدوث

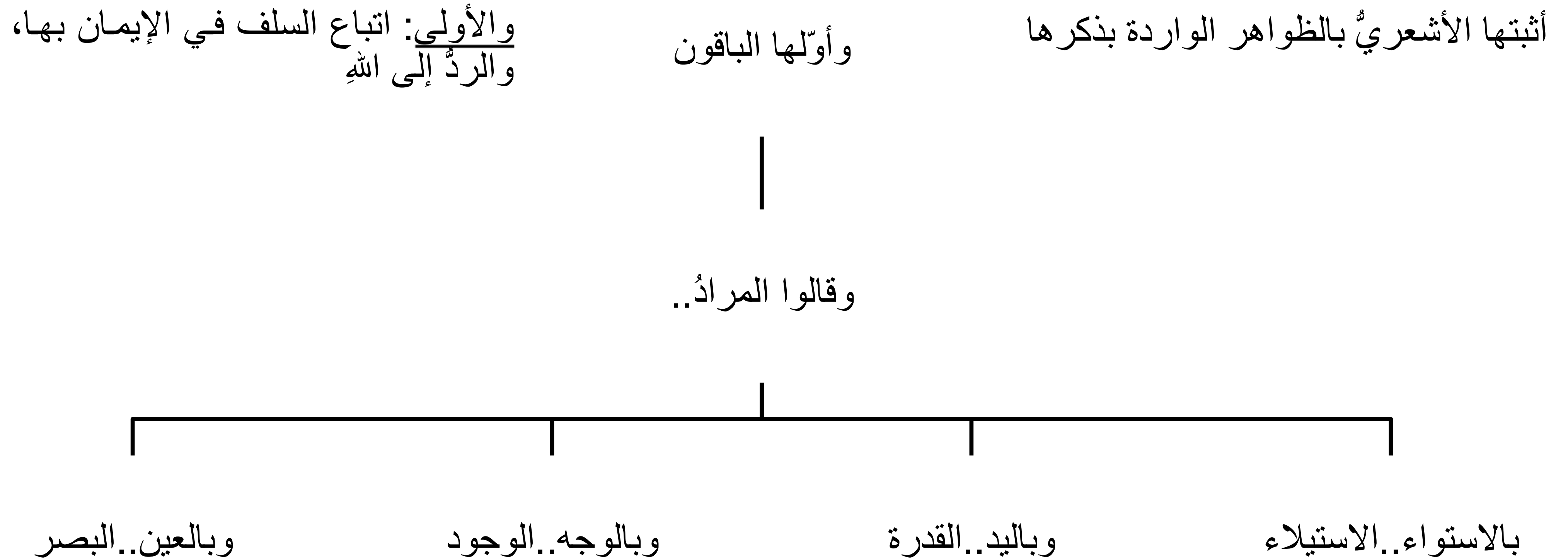
ونفى القاضي وإمام الحرمين والإمامُ البقاء

واحتجوا..

١- بأن البقاء لو كان موجودا..لكان باقيا ببقاء آخر، ولزم التسلسل

٢- وبأن كونه تعالى باقياً لو كان ببقاء قائم به..لكان واجب الوجود لذاته واجبا بالغير، هذا خلفٌ

المبحث الرابع: في صفات أخرى أثبتها الأشعريٌّ
، وهي الاستواء واليد والعين والوجه



# المبحث الخامس: في التكوين

قال الحنفية: التكوين صفة تغاير القدرة

؛ فإن مُتعلَّق القدرة..قد لا يوجد أصلا بخلاف متعلَّق التكوين

فالقدرة متعلقة بإمكان الشيء

والتكوين مُتعلِّقٌ بوجودهِ

قلنا:

الإمكان بالذات، فلا يكون بالغير

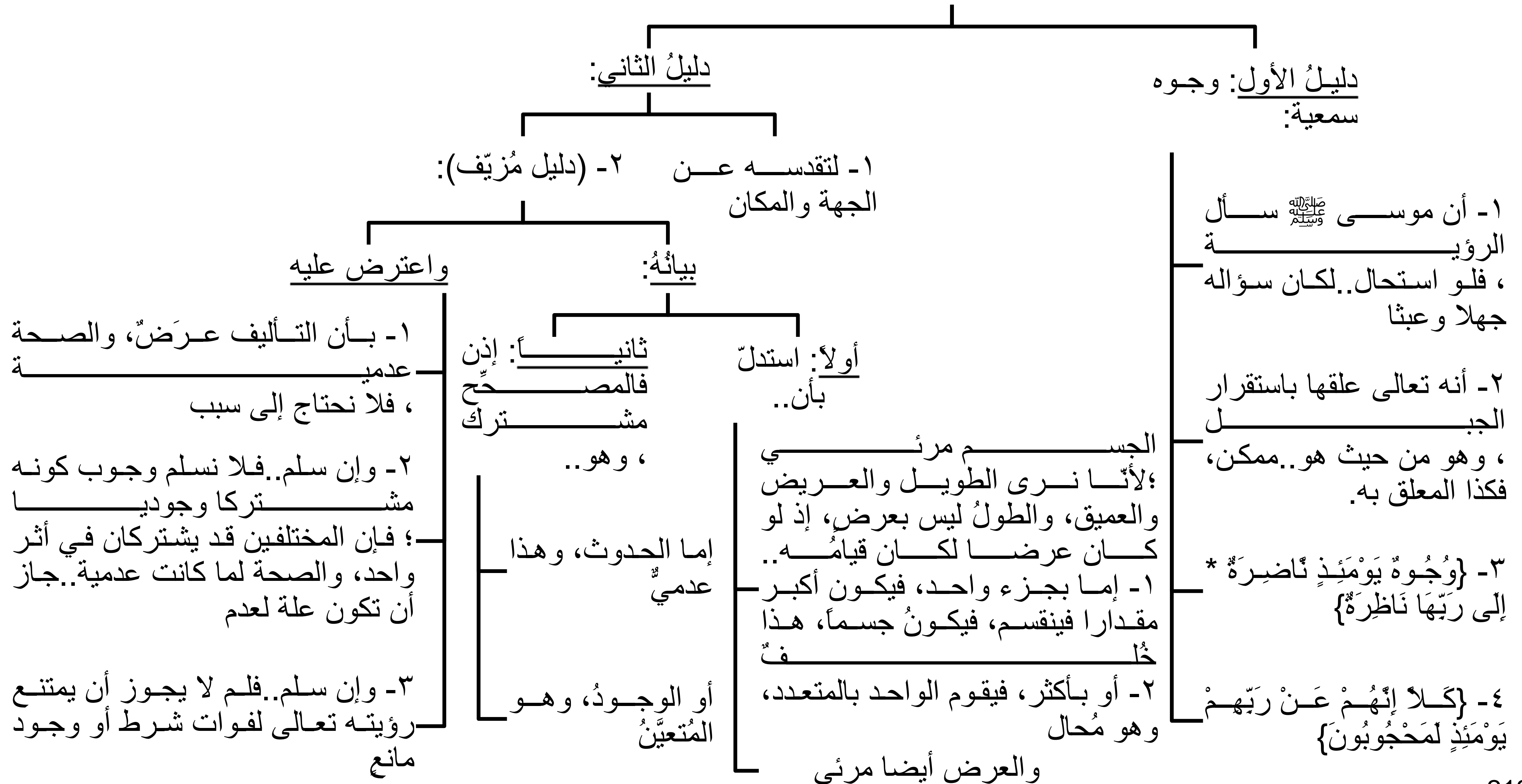
والتكوين هو التعلق الحاليّ، ولذلك يترتب عليه الوجود، كما قال الله: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ}

المبحث السادس: في أنه تعالى يصح أن يُرى في الآخرة

، قُلنا: يصح أن يُرى في الآخرة

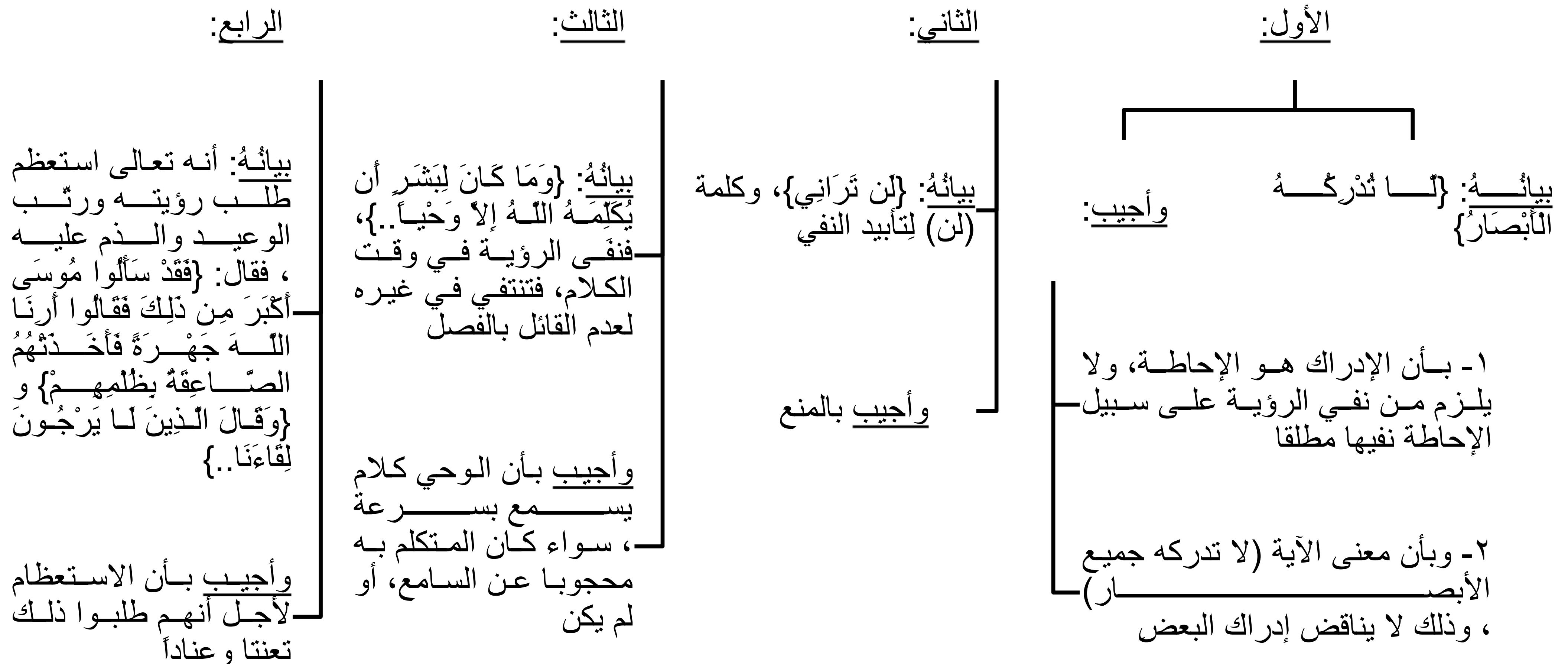
وذلك بمعنى أنه ينكشف لعباده المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المرئي، خلافا للمعتزلة

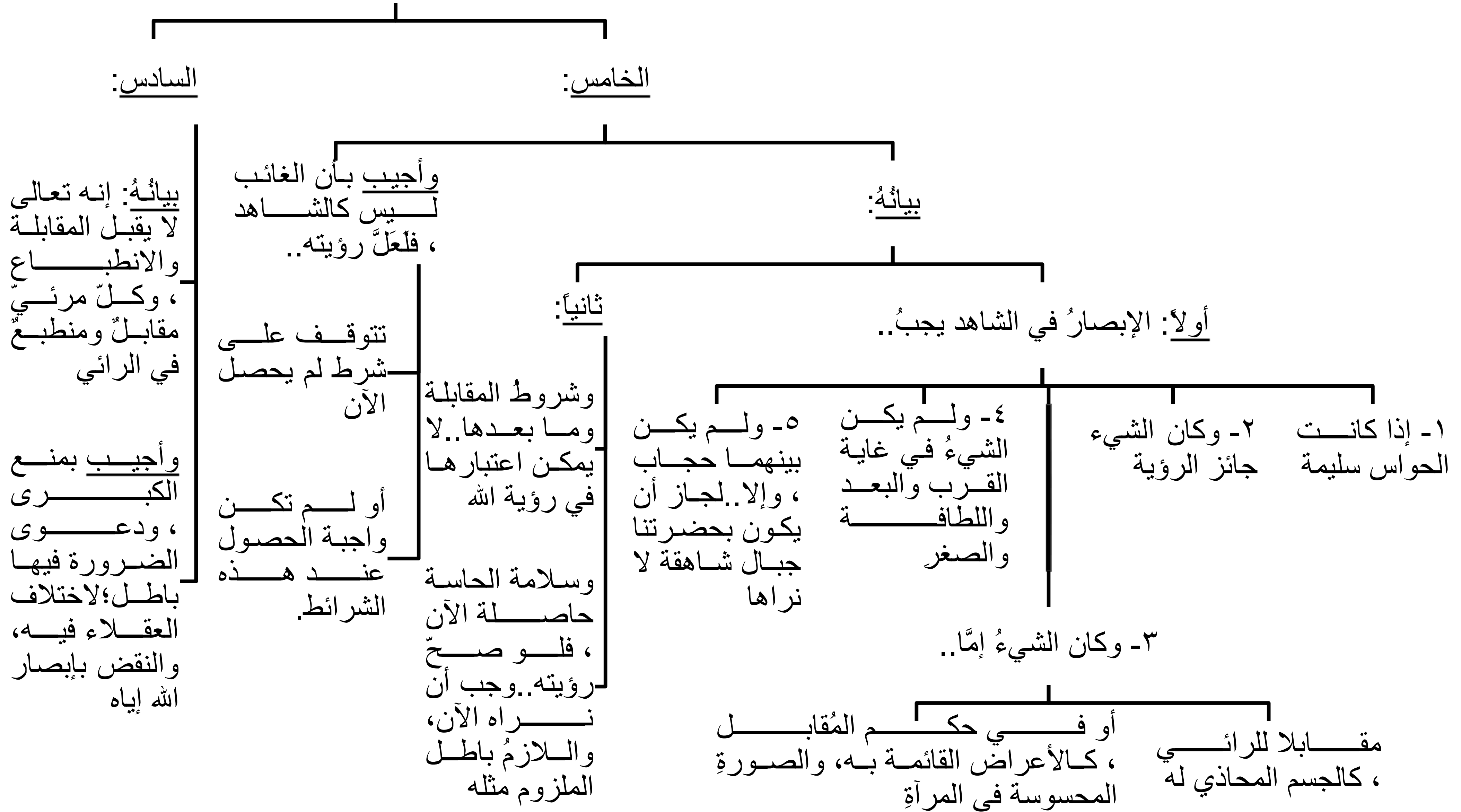
، وذلك من غير ارتسام أو اتصال شعاع به، وحصول مواجهة، خلافا للمشبّهة والكرامية



## تابع...المبحث السادس: في أنه تعالى يصح أن يُرى في الآخرة

واحتج المعتزلةُ بوجوهٍ:

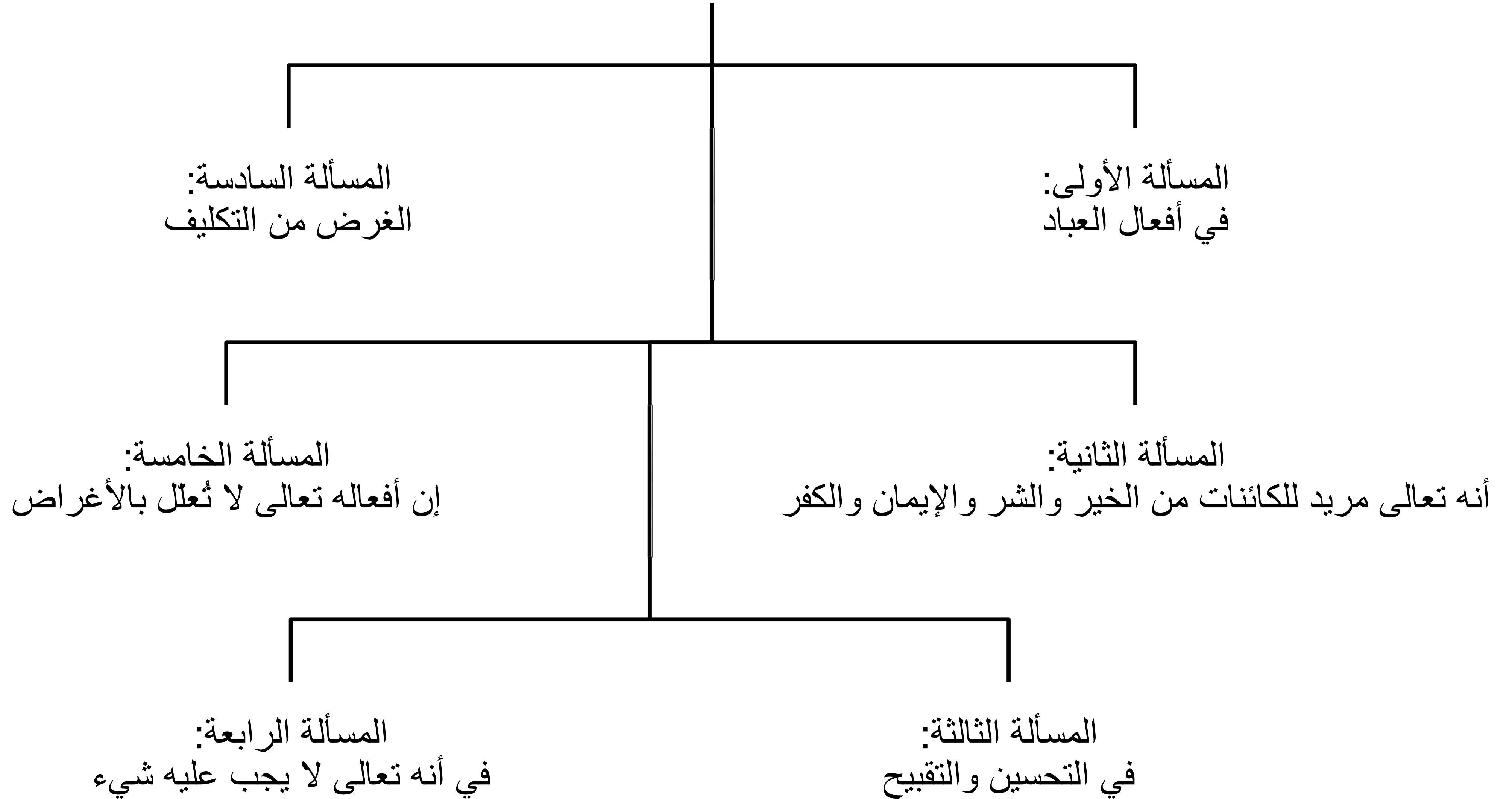



واحتج المعتزلةُ بوجوهٍ:
الخامس:
السادس:
بيانُهُ:
وأجيب بأن الغائب ليس كالشاهد ، فلَعَلَّ رؤيته..
أولاً: الإبصارُ في الشاهد يجبُ..
ثانياً:
١- إذا كانت الحواس سليمة
٢- وكان الشيء جائز الرؤية
٣- وكان الشيءُ إمَّا..
مقابلا للرائي ، كالجسم المحاذي له
أو في حكم المُقابل ، كالأعراض القائمة به، والصورةِ المحسوسة في المرآةِ
٤- ولم يكن الشيءُ في غاية القرب والبعد واللطافة والصغر
٥- ولم يكن بينهما حجاب ، وإلا..لجاز أن يكون بحضرتنا جبال شاهقة لا نراها
وشروطُ المقابلة وما بعدها..لا يمكن اعتبارها في رؤية الله
وسلامة الحاسة حاصلة الآن ، فلو صحّ رؤيته..وجب أن نراه الآن، واللازمُ باطل الملزوم مثله
تتوقف على شرط لم يحصل الآن
أو لم تكن واجبة الحصول عند هذه الشرائط.
بيانُهُ: إنه تعالى لا يقبل المقابلة والانطباع ، وكلّ مرئيّ مقابلٌ ومنطبعٌ في الرائي
وأجيب بمنع الكبرى ، ودعوى الضرورة فيها باطل؛لاختلاف العقلاء فيه، والنقض بإبصار الله إياه

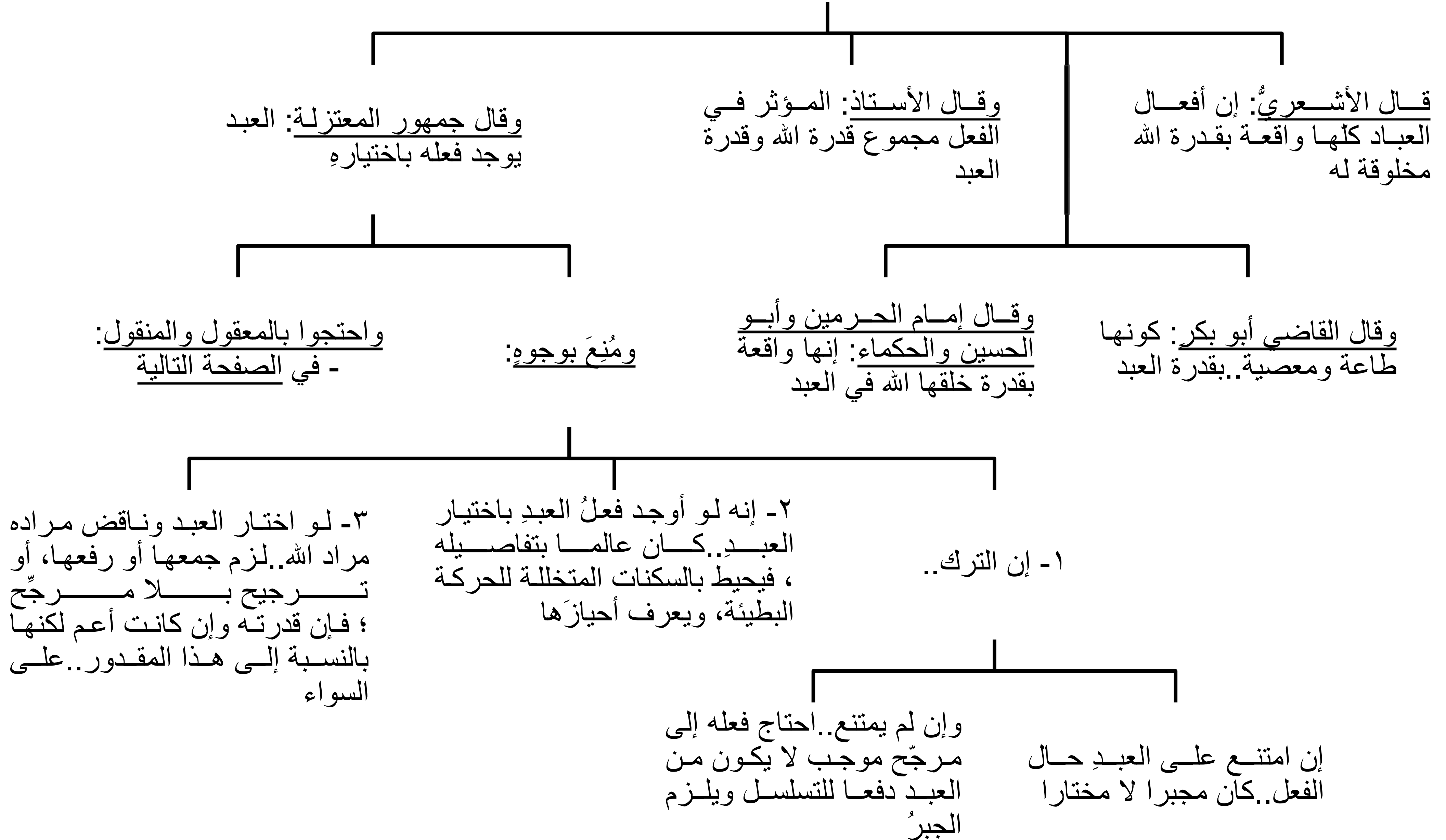
# الباب الثالث:
# في أفعاله تعالى

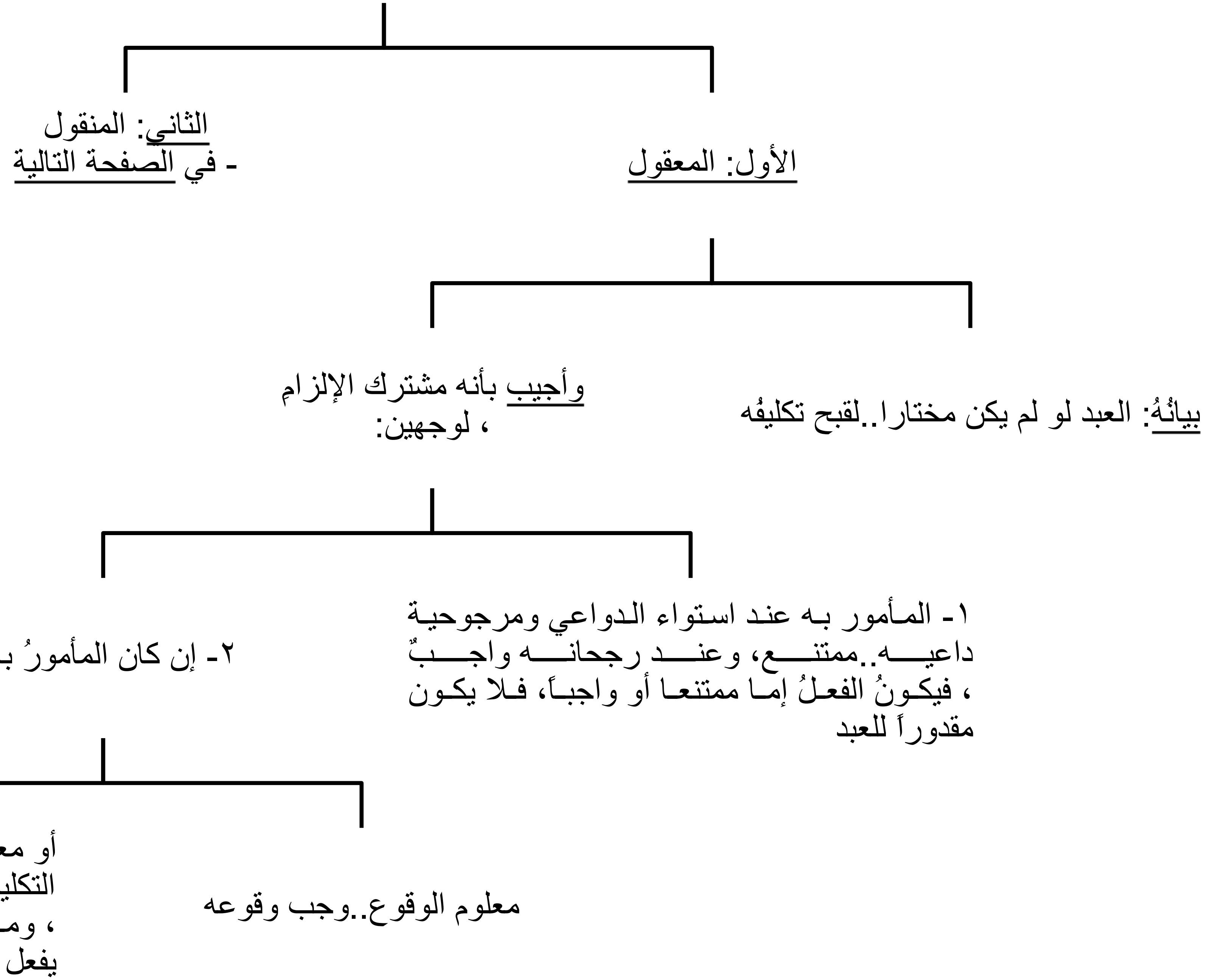
# الباب الثالث: في أفعاله تعالى

، وفيه مسائل:

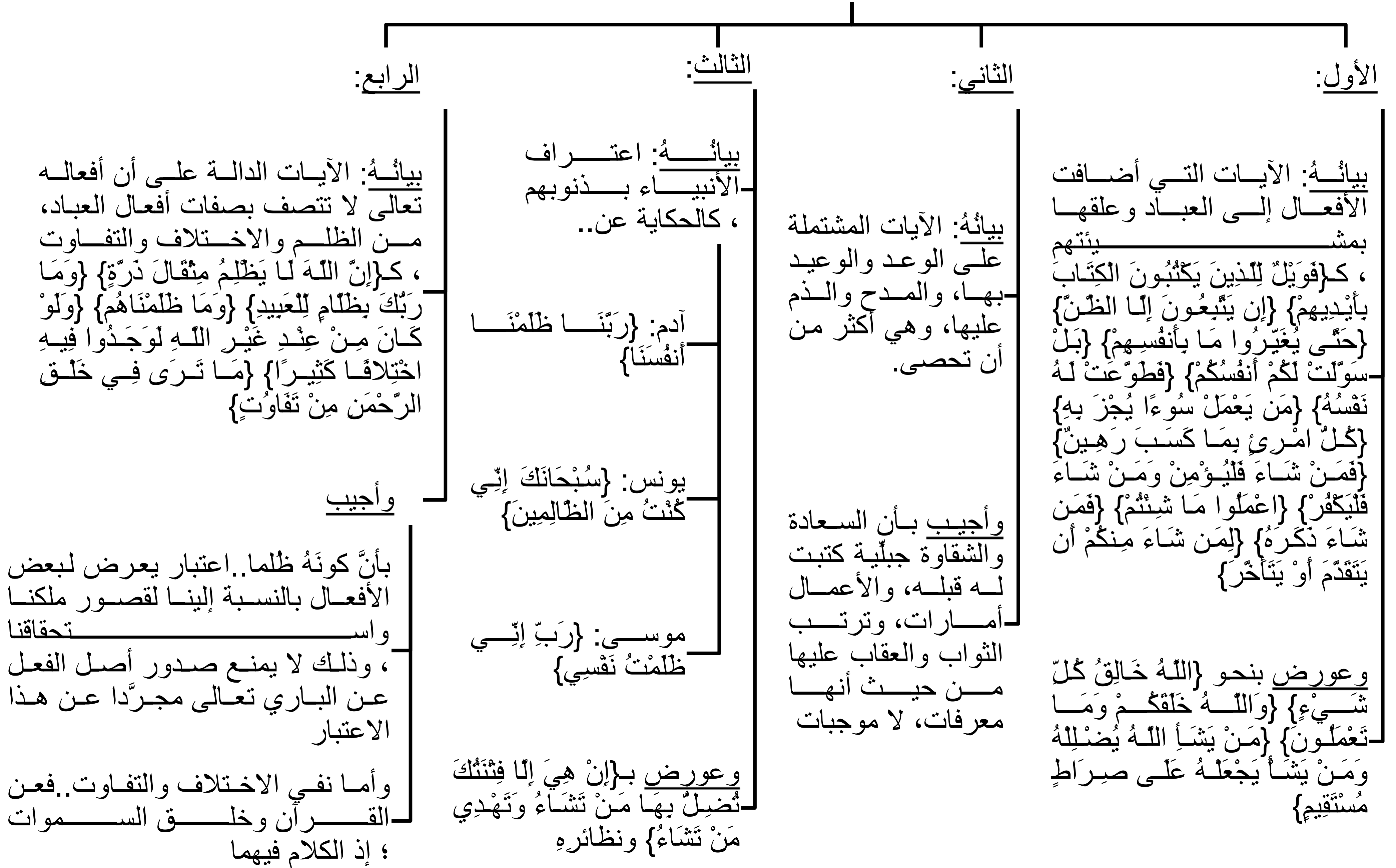


# المسألة الأولى: في أفعال العباد



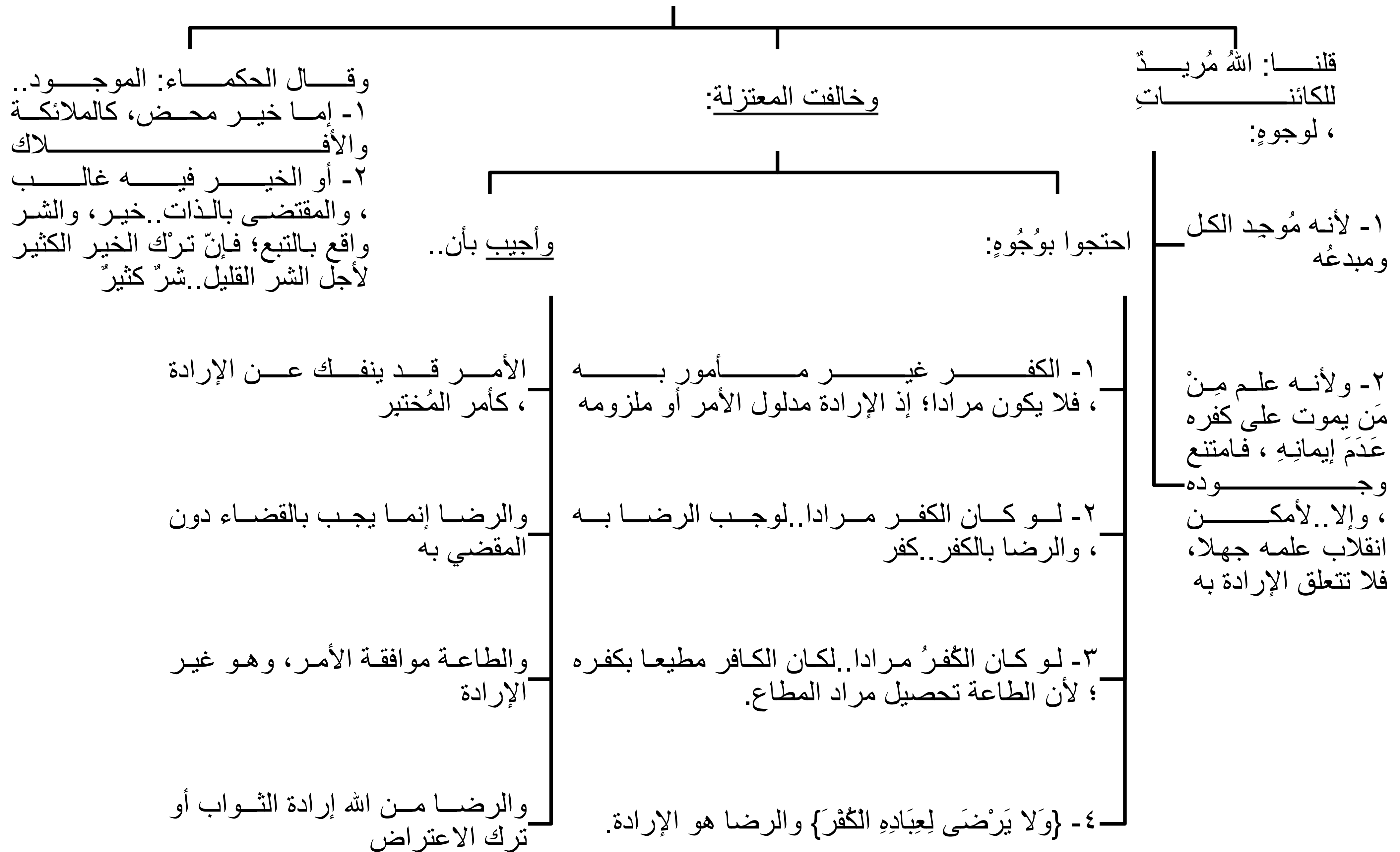

واحتج جمهور المعتزلة بالمعقول والمنقول:
الأول: المعقول
الثاني: المنقول
- في الصفحة التالية
بيانُهُ: العبد لو لم يكن مختارا..لقبح تكليفُه
وأجيب بأنه مشترك الإلزام، لوجهين:
١- المأمور به عند استواء الدواعي ومرجوحية داعيه..ممتنع، وعند رجحانه واجبٌ، فيكونُ الفعلُ إما ممتنعا أو واجباً، فلا يكون مقدوراً للعبد
٢- إن كان المأمورُ به..
معلوم الوقوع..وجب وقوعه
أو معلوم اللاوقوع..امتنع، فيقبُحُ التكليفُ به، ومع هذا فإنه تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسألون

الثاني: المنقول
، وهو من وجوه



تنبيـهٌ: لمَّـا وجَـدَ أصـحابُنا تفرقـةً بديهيـة بيـن مـا نُزاولـه وبـين مـا نجـده مـن الجمـادات، وزادهـم قـائم البرهـان عـن إضـافة الفعـل إلـى اختيـار العبـد مطلقا..جمعوا بينهما، وقالوا: (الأفعال واقعة بقدرة الله وكسب العبد)، علـى معنى أن العبد إذا صمّم العزم، فالله يخلق الفعل فيه، وهو أيضا مشكلٌ

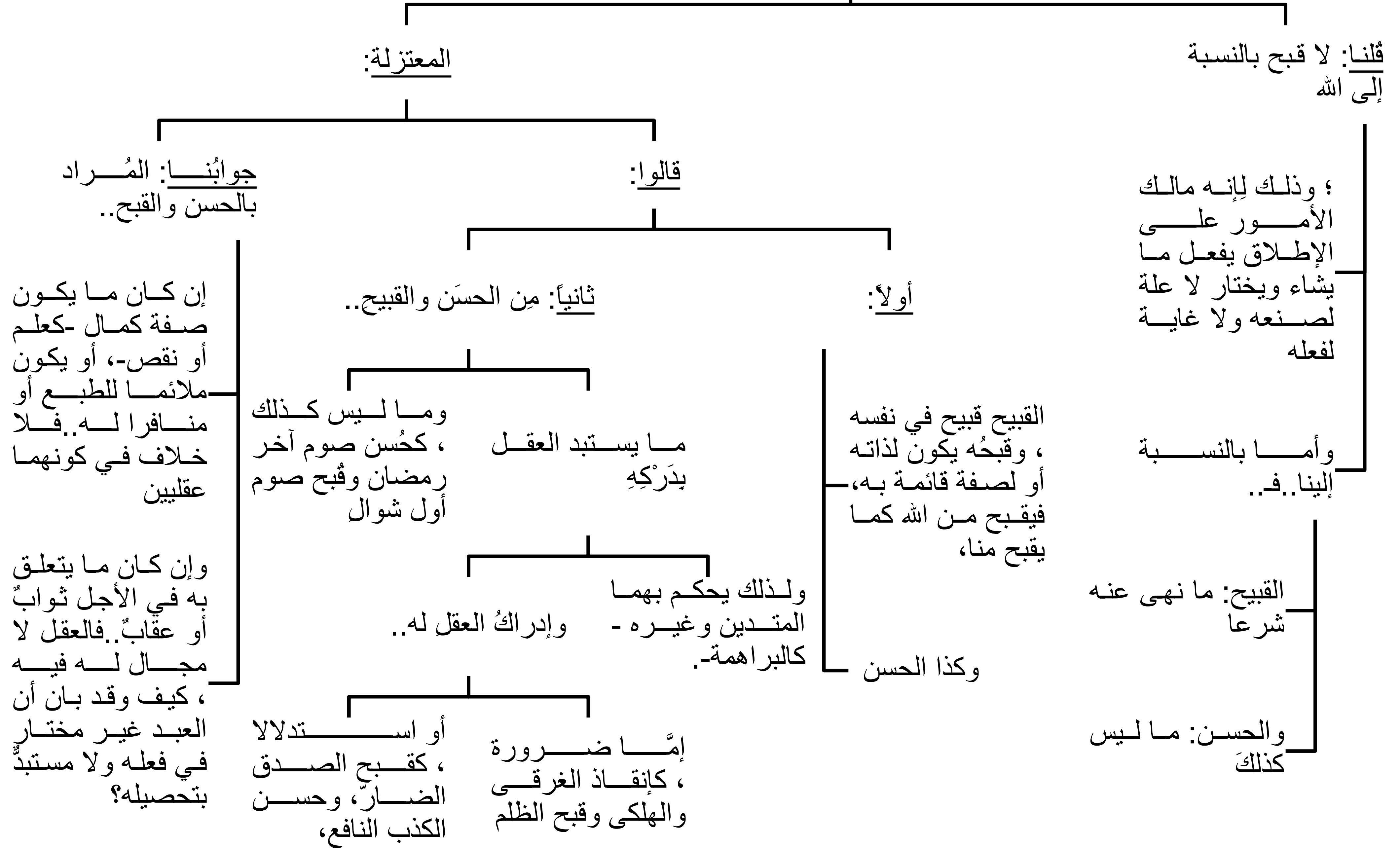
ولصعوبة هذا المقام أنكر السلف على المناظرين فيهِ



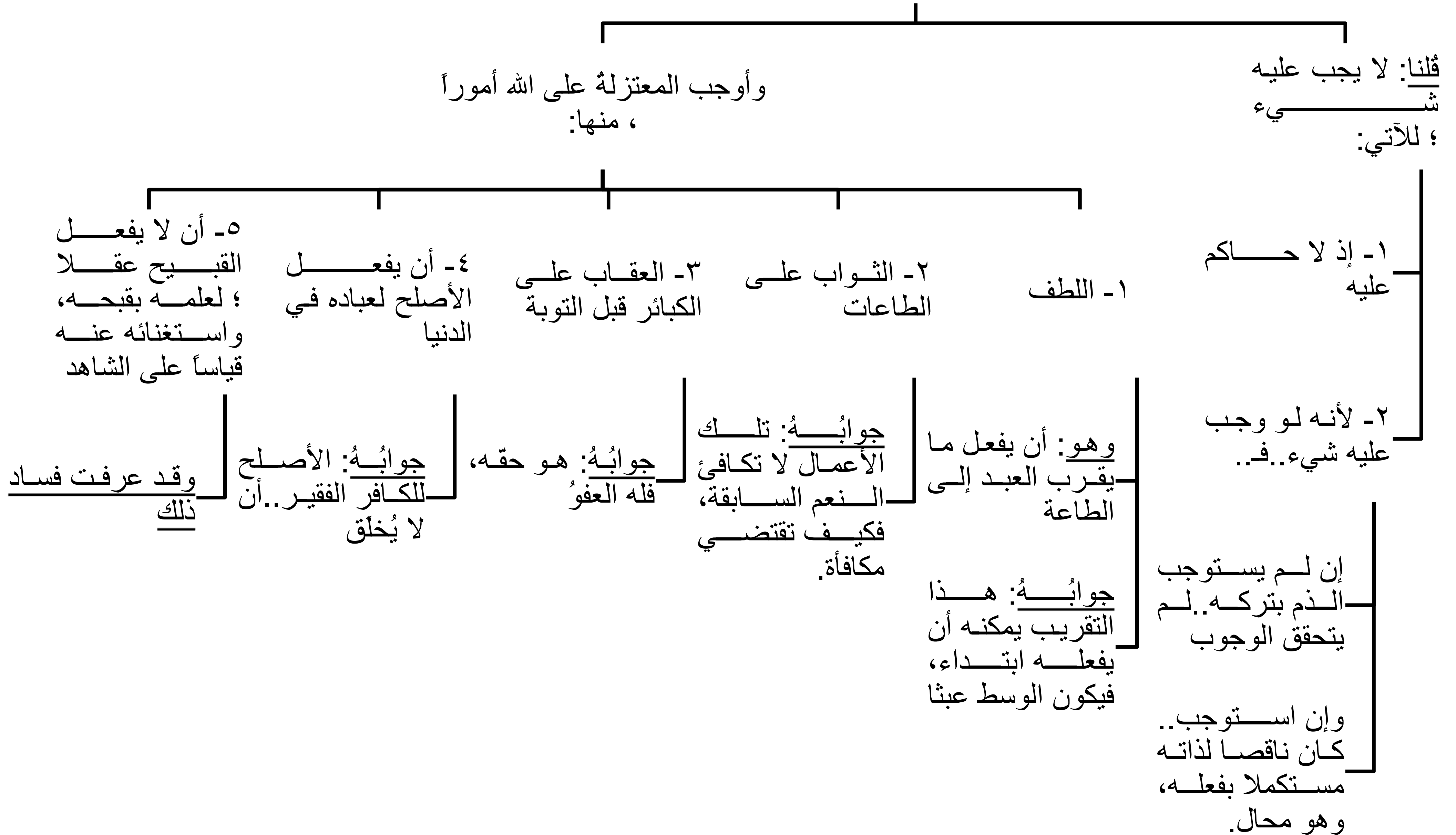
المسألة الثانية: أنه تعالى مريد للكائنات من الخير والشر والإيمان والكفر
قلنا: اللهُ مُريدٌ للكائناتِ، لوجوهٍ:
١- لأنه مُوجِد الكل ومبدعُه
٢- ولأنه علم مِنْ مَن يموت على كفره عَدَمَ إيمانِهِ، فامتنع وجوده، وإلا..لأمكن انقلاب علمه جهلا، فلا تتعلق الإرادة به
وخالفت المعتزلة:
احتجوا بوُجُوهٍ:
١- الكفر غير مأمور به، فلا يكون مرادا؛ إذ الإرادة مدلول الأمر أو ملزومه
٢- لو كان الكفر مرادا..لوجب الرضا به، والرضا بالكفر..كفر
٣- لو كان الكُفرُ مرادا..لكان الكافر مطيعا بكفره؛ لأن الطاعة تحصيل مراد المطاع.
٤- {وَلا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ} والرضا هو الإرادة.
وأجيب بأن..
الأمر قد ينفك عن الإرادة، كأمر المُختبِر
والرضا إنما يجب بالقضاء دون المقضي به
والطاعة موافقة الأمر، وهو غير الإرادة
والرضا من الله إرادة الثواب أو ترك الاعتراض
وقال الحكماء: الموجود..
١- إما خير محض، كالملائكة والأفلاك
٢- أو الخير فيه غالب، والمقتضى بالذات..خير، والشر واقع بالتبع؛ فإنّ ترْك الخير الكثير لأجل الشر القليل..شرٌّ كثيرٌ

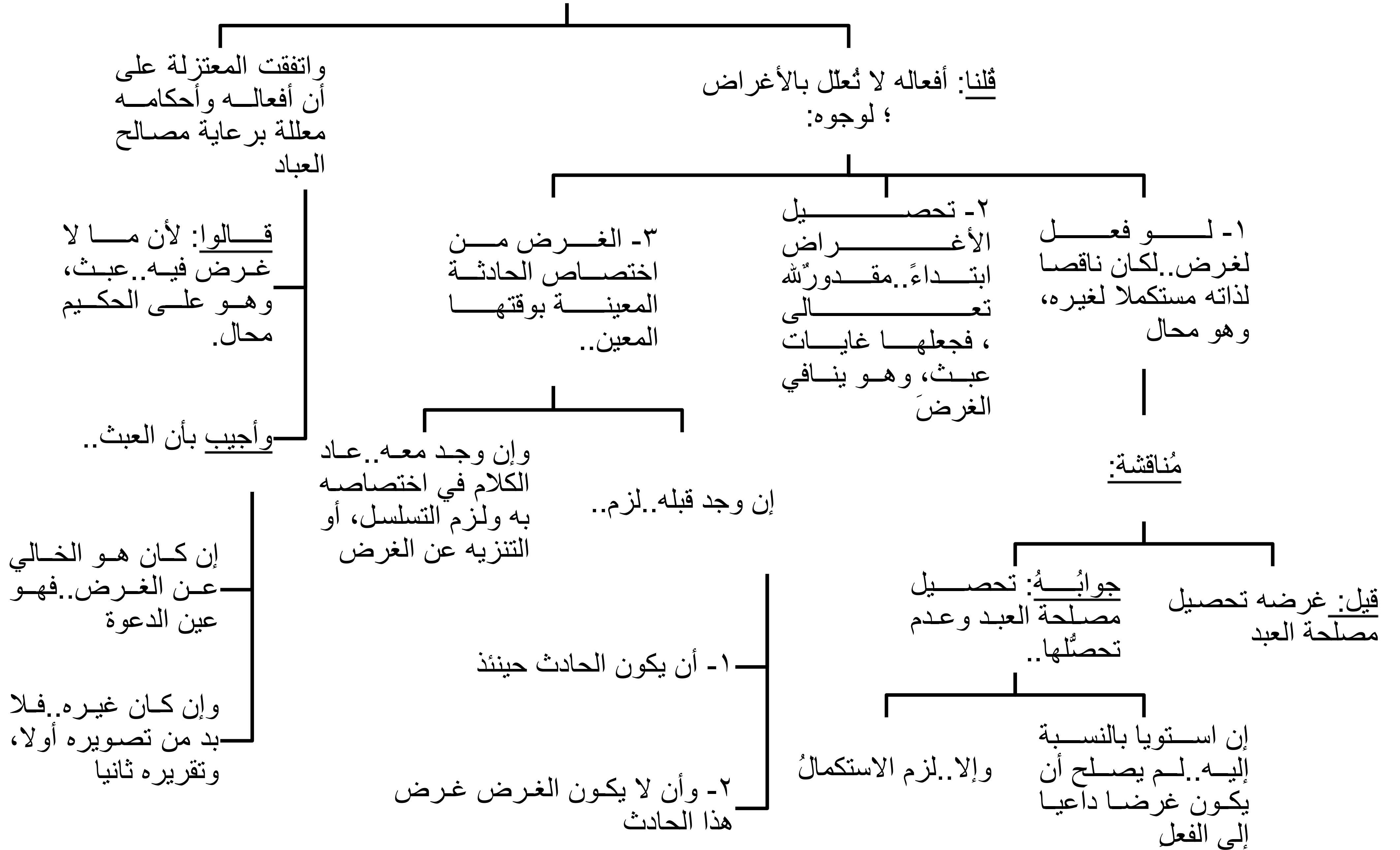


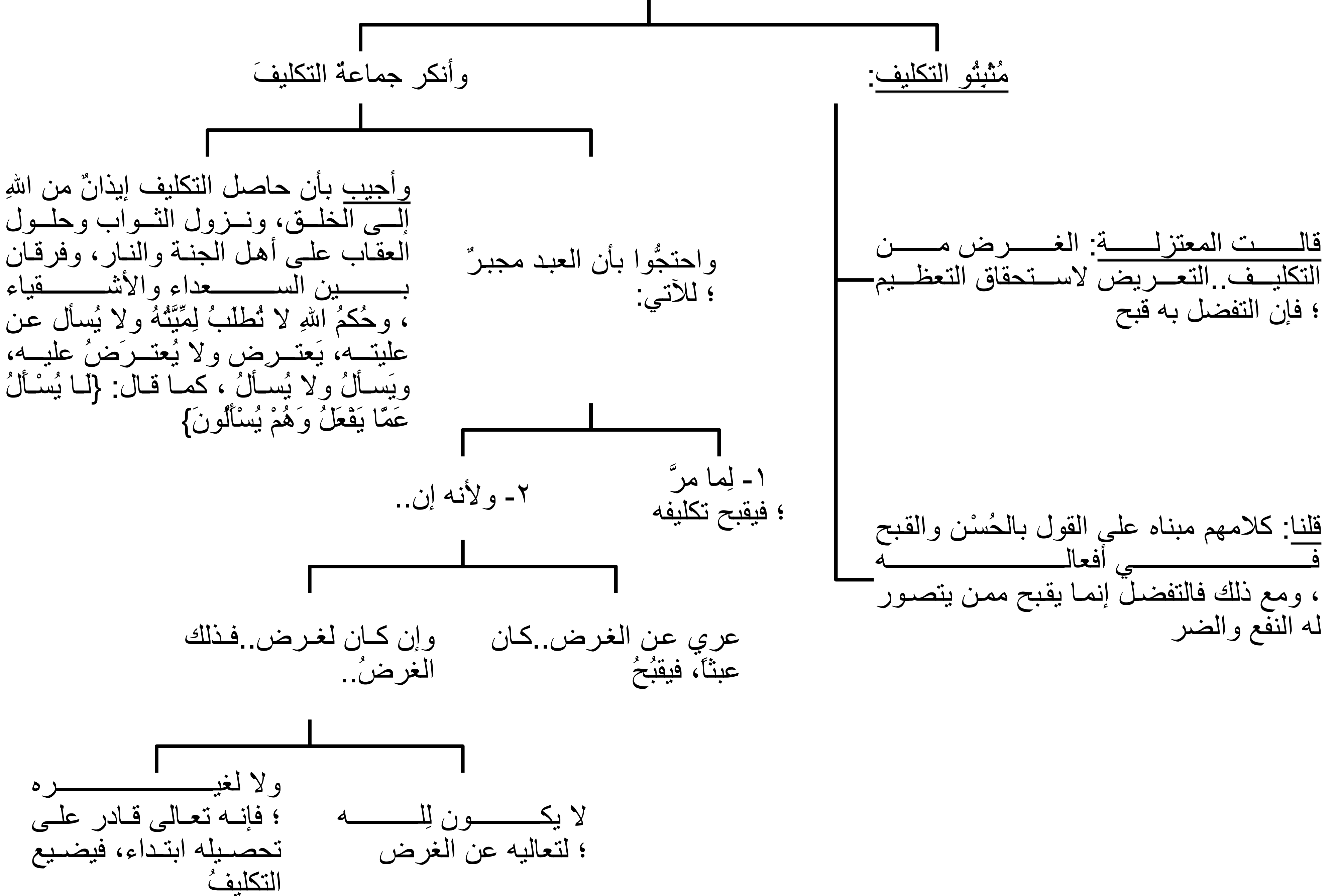

مُصْطفَى دَنْقَش


المسألة الثالثة: في التحسين والتقبيح
قُلنا: لا قبح بالنسبة إلى الله
؛ وذلك لِإنه مالك الأمور على الإطلاق يفعل ما يشاء ويختار لا علة لصنعه ولا غاية لفعله
وأما بالنسبة إلينا..فـ..
القبيح: ما نهى عنه شرعا
والحسن: ما ليس كذلكَ
المعتزلة:
قالوا:
أولاً:
القبيح قبيح في نفسه ، وقبحُه يكون لذاته أو لصفة قائمة به، فيقبح من الله كما يقبح منا،
وكذا الحسن
ثانياً: مِن الحسَن والقبيحِ..
ما يستبد العقل بِدَرْكِهِ
وما ليس كذلك ، كحُسن صوم آخر رمضان وقُبح صوم أول شوالِ
ولذلك يحكم بهما المتدين وغيره -كالبراهمة-.
وإدراكُ العقلِ له..
إمَّا ضرورة ، كإنقاذ الغرقى والهلكى وقبح الظلم
أو استدلالا ، كقبح الصدق الضارّ، وحسن الكذب النافع،
جوابُنا: المُراد بالحسن والقبح..
إن كان ما يكون صفة كمال -كعلم أو نقص-، أو يكون ملائما للطبع أو منافرا له..فلا خلاف في كونهما عقليين
وإن كان ما يتعلق به في الأجل ثوابٌ أو عقابٌ..فالعقل لا مجال له فيه ، كيف وقد بان أن العبد غير مختار في فعله ولا مستبدٌّ بتحصيله؟

المسألة الرابعة: في أنه تعالى لا يجب عليه شيء




المسألة الخامسة: إن أفعاله تعالى لا تُعلل بالأغراض
قلنا: أفعاله لا تُعلل بالأغراض ؛ لوجوه:
واتفقت المعتزلة على أن أفعاله وأحكامه معللة برعاية مصالح العباد
١- لو فعل لغرض..لكان ناقصا لذاته مستكملا لغيره، وهو محال
٢- تحصيل الأغراض ابتداءً..مقدورٌ لله تعالى ، فجعلها غايات عبث، وهو ينافي الغرضَ
٣- الغرض من اختصاص الحادثة المعينة بوقتها المعين..
قالوا: لأن ما لا غرض فيه..عبث، وهو على الحكيم محال.
وأجيب بأن العبث..
مُناقشة:
قيل: غرضه تحصيل مصلحة العبد
جوابُهُ: تحصيل مصلحة العبد وعدم تحصُّلها..
إن استويا بالنسبة إليه..لم يصلح أن يكون غرضا داعيا إلى الفعلِ
وإلا..لزم الاستكمالُ
إن وجد قبله..لزم..
وإن وجد معه..عاد الكلام في اختصاصه به ولزم التسلسل، أو التنزيه عن الغرض
١- أن يكون الحادث حينئذ
٢- وأن لا يكون الغرض غرض هذا الحادث
إن كان هو الخالي عن الغرض..فهو عين الدعوة
وإن كان غيره..فلا بد من تصويره أولا، وتقريره ثانيا


المسألة السادسة: الغرض من التكليف
مُثبِتو التكليف:
قالت المعتزلة: الغرض من التكليف..التعريض لاستحقاق التعظيم ؛ فإن التفضل به قبح
قلنا: كلامهم مبناه على القول بالحُسْن والقبح في أفعاله ، ومع ذلك فالتفضل إنما يقبح ممن يتصور له النفع والضر
وأنكر جماعةٌ التكليفَ
واحتجُّوا بأن العبد مجبرٌ ؛ للآتي:
١- لِما مرَّ ؛ فيقبح تكليفه
٢- ولأنه إن..
عري عن الغرض..كان عبثاً، فيقبُحُ
وإن كان لغرض..فذلك الغرضُ..
لا يكون لِله ؛ لتعاليه عن الغرض
ولا لغيره ؛ فإنه تعالى قادر على تحصيله ابتداء، فيضيع التكليفُ
وأجيب بأن حاصل التكليف إيذانٌ من اللهِ إلى الخلق، ونزول الثواب وحلول العقاب على أهل الجنة والنار، وفرقان بين السعداء والأشقياء ، وحُكمُ اللهِ لا تُطلَبُ لِمِّيَّتُهُ ولا يُسأل عن عليته، يَعترض ولا يُعترَضُ عليه، ويَسألُ ولا يُسألُ ، كما قال: {لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ}

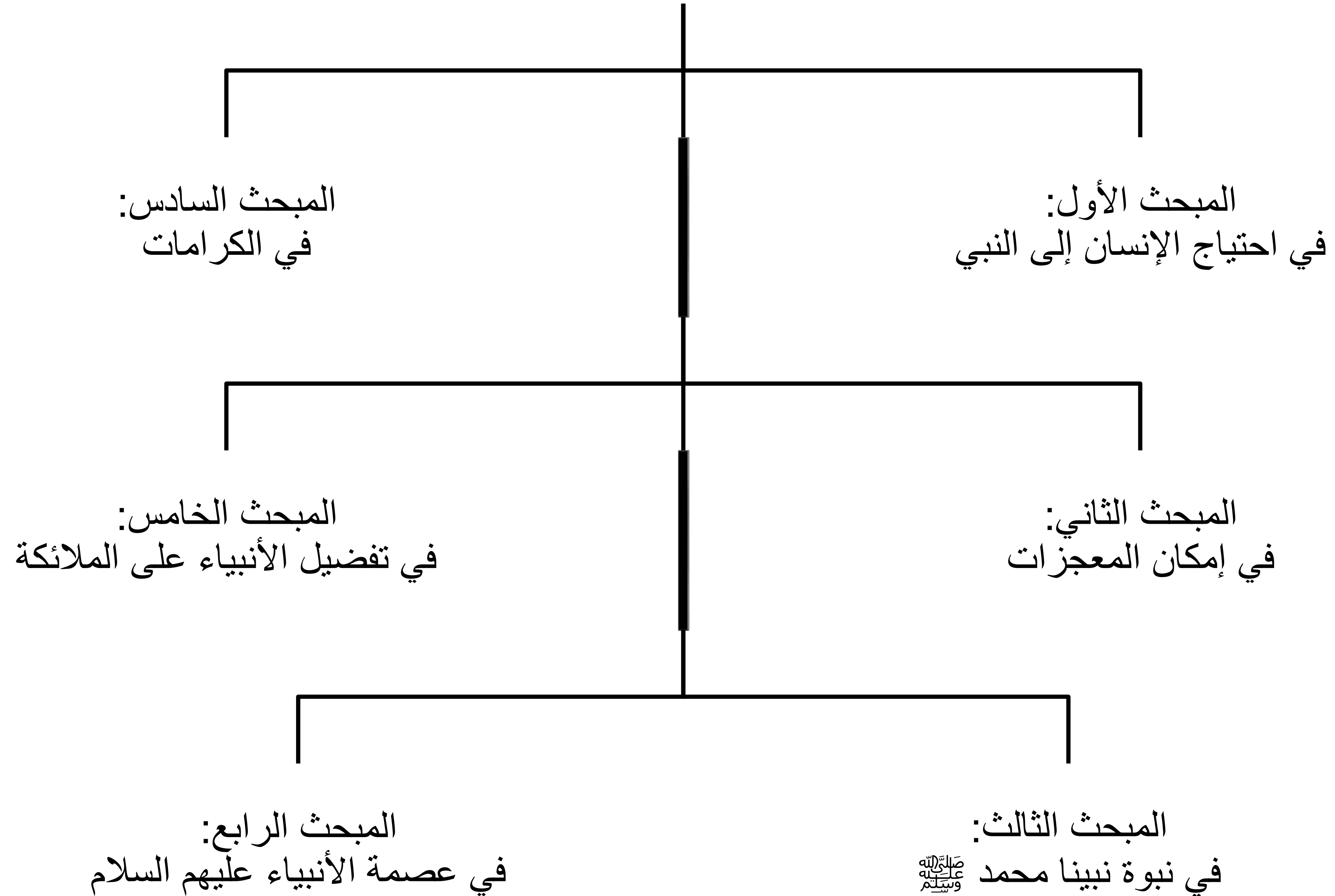
# الكتاب الثالث:
# في النبوات وما يتعلق بها


الكتاب الثالث: في النبوات وما يتعلق بها
الباب الأول: في النبوة، وفيه مباحث
المبحث الأول: في احتياج الإنسان إلى النبي
المبحث الثاني: في إمكان المعجزات
المبحث الثالث: في نبوة نبينا محمد ﷺ
المبحث الرابع: في عصمة الأنبياء عليهم السلام
المبحث الخامس: في تفضيل الأنبياء على الملائكة
المبحث السادس: في الكرامات
الباب الثاني: في الحشر والجزاء، وفيه مباحث:
المبحث الأول: في إعادة المعدوم
المبحث الثاني: في حشر الأجساد
المبحث الثالث: في الجنة والنار
المبحث الرابع: في الثواب والعقاب
المبحث الخامس: في العفو والشفاعة لأصحاب الكبائر
المبحث السادس: في إثبات عذاب القبر
المبحث السابع: في سائر السمعيات
المبحث الثامن: في الأسماء الشرعية
الباب الثالث: في الإمامة، وفيه مباحث:
المبحث الأول: في وجوب نصب الإمام
المبحث الثاني: في صفات الأئمة
المبحث الثالث: فيما تحصل به الإمامةُ
المبحث الرابع: في إقامة الدليل على أن الإمام الحق بعد رسول الله ﷺ..هو أبو بكر -رضي الله عنه-.
المبحث الخامس: في فضل الصحابة

# الباب الأول:
# في النبوة

خريطة إجمالية

الباب الأول: في النبوة
، وفيه مباحث

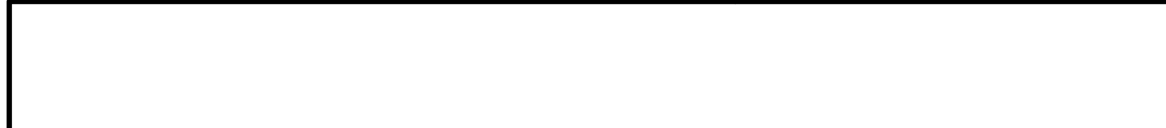


# المبحث الأول: في احتياج الإنسان إلى النبي



لما لم يكن الإنسان بحيث يستقل بأمر نفسه وكان أمر معاشه لا يتم إلا بمشاركة آخر من أبناء جنسه ومعاوضةٍ ومعاونةٍ تجريان بينهما فيما يعِّن لهما بما يتوقف عليه صلاح الشخص أو النوع..احتاج إلى عدلٍ..





يحفظه بشرع يفرضه شارع يختص بآيات ظاهرة ومعجزات باهرة، ويدعو إلى طاعته، ويحث على إجابته، ويصدق في مقالته، يوعد المسيء بالعقاب، ويعد المطيع بالثواب

وهذا العدلُ هو النبي.

## المبحث الثاني: في إمكان المعجزات

المعجزة:

هي: أمر خارق للعادة من ترك أو فعل مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة

مثل..

أن يمسك عن القوت مدّة غير معتادة

على رأي الحكماء: لانجذاب النفس إلى عالم القدس، واستتباعها القوى البدنية فوقفت عن أفعالها فلم يتحلل منه ما يتحلل من غيره، فاستغنى عن البدن، كما أن المريض لمّا اشغلت قواه الطبيعية عن تحريك المواد المحمودة بتحليل المواد الرديئة..لم يطلب الغذاء مدة لو انقطع مثله عنه في غير هذه الحالة هلك

وإليه الإشارة في حديث «لست كأحدكم أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني»

على رأينا: الله سبحانه وتعالى قادر أن يخُصّ من يشاء من عباده بالمعجزة

وأن يُخبر عن الغيب

على رأي الحكماء: بأن يقع له في اليقظة ما يقع له في النوم، فتتصل نفسه بقوتها ونقائها عن الشواغل البدنية بالملائكة العظام، فـ..

تنتقش بما فيها من الصور الجزئية في عالمنا، فإنها أسباب وعلل لوجوداتها مدركة لذواتها، ولما يتوقف عليها، فينتقل منها إلى القوة المتخيلة، ومنها إلى الحسّ المشترك، فيرى كالمشاهد المحسوس وهو الوحي

وربما يعلو ويشتد الاتصال فيسمع كلاما منظوما من مُشاهَدٍ يخاطبه، ويشبه أن يكون نزول الكتب بهذا الوجه

على رأينا: الله سبحانه وتعالى قادر أن يخُصّ من يشاء من عباده بالوحي وإرسال الملك إليه وإنزال الكتب عليه

أو يفعل ما لا تفي به قوةُ أمثاله، مثل..

١- أن يمنع الماء من جريانه

٢- أو ينفجر الماءُ مِن خلال أصابعه وبَنَانِه

على رأي الحكماء: وذلك بأن يسلّطهُ الله على مادة الكائنات فتتصرف نفسُهُ فيها كما تتصرف في أجزاء بدنه، سيما فيما يناسب مزاجه الخاص ويشاركه في طبيعته، فيفعل فيه ما يشاء

على رأينا: الله سبحانه وتعالى قادر أن يخُصّ من يشاء من عباده بالمعجزة

# المبحث الثالث: في نبوة نبينا محمد ﷺ

أولاً: نحنُ: *البعثةُ واقعة*
، ويدلّ عليها أنه ﷺ



## أولاً: نحنُ: البعثةُ واقعةٌ

، ويدلّ عليها أنه ﷺ

٤- نقل عنه معجزات أخر

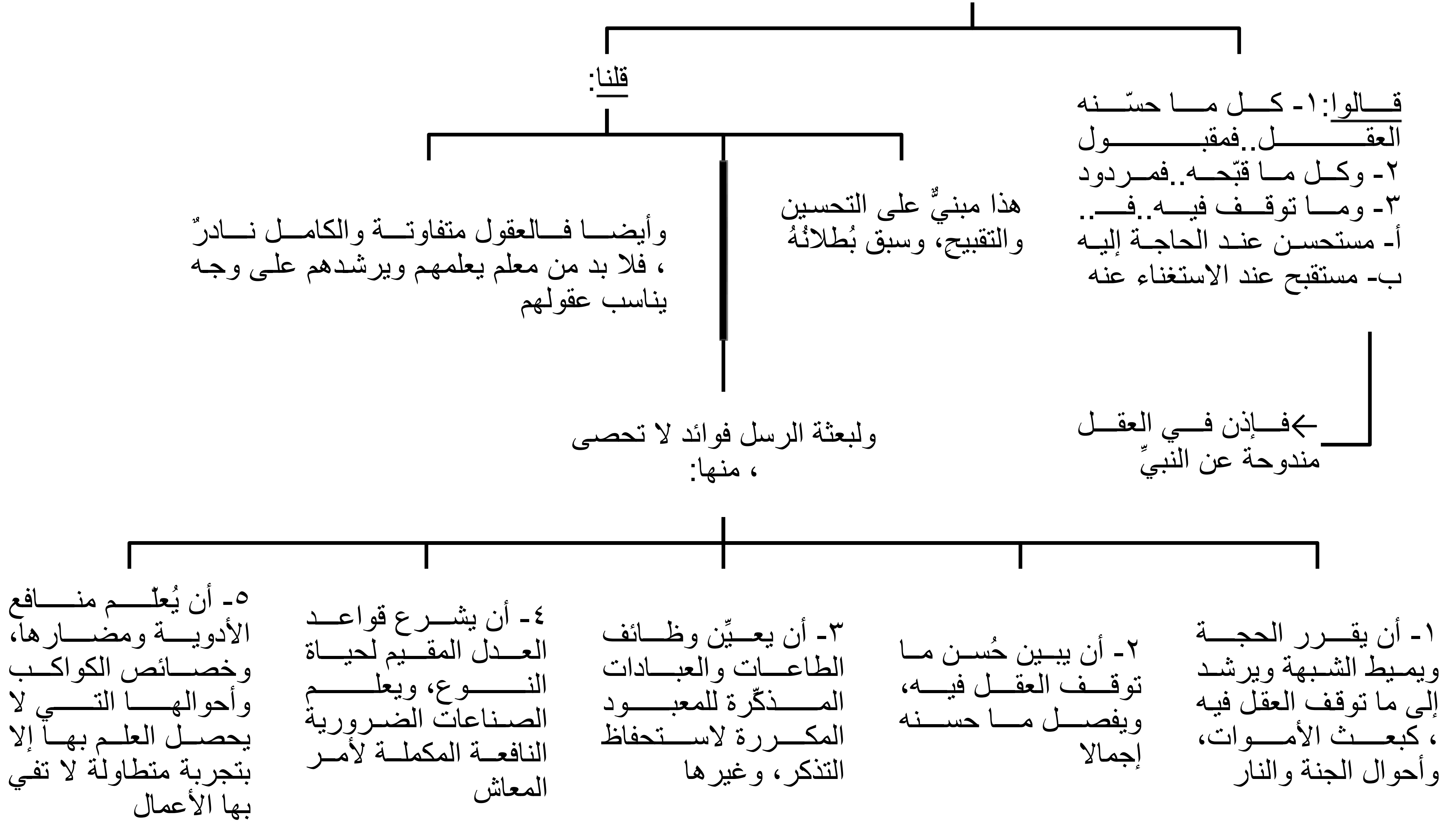
كانشقاق القمر، وتسليم الحجر، ونبوع الماء من بين أصابعه، وحنين الخشب، وشكاية الناقة، وشهادة الشاة المسمومة، إلى غير ذلك وإن لم يتواتر كلّ واحد منها، فالمشترك بينها متواتر

فيكونُ نبياً؛ لأن الرجل إذا قام في محفل ملك عظيم، وقال: (إني رسول هذا الملك إليكم)، فطالبوه بالحجة، فقال: (أيها الملك إن كنتُ صادقا في دعواي..فخالف عادتك وقم من مقامك)، ففعل..عُلم بالضرورة صدقُه

٥- جميع سيرته وصفاته المتواترة..لا تكون إلا للأنبياء

، كـ..

- ملازمة الصدق
- والإعراض عن الدنيا مدّة عمره
- والسخاوة في الغاية
- والشجاعة إلى حد لم ينسب إليه غير بحيث لَم يَفِر قط، وإن عظم الرعب مثل يوم (أُحُدٍ)
- والفصاحة التي أبكمت الخطباء من العرب
- والإصرار على الدعوى مع ما يرى من المتاعب والمشاق
- والترفع على الأغنياء والتواضع مع الفقراء


وخالف البراهمة: لا حاجة للرسالةِ
قالوا: ١- كل ما حسّنه العقل..فمقبول
٢- وكل ما قبّحه..فمردود
٣- وما توقف فيه..ف..
أ- مستحسن عند الحاجة إليه
ب- مستقبح عند الاستغناء عنه
فإذن في العقل مندوحة عن النبيِّ
قلنا:
هذا مبنيٌّ على التحسين والتقبيح، وسبق بُطلانُهُ
وأيضا فالعقول متفاوتة والكامل نادرٌ ، فلا بد من معلم يعلمهم ويرشدهم على وجه يناسب عقولهم
ولبعثة الرسل فوائد لا تحصى ، منها:
١- أن يقرر الحجة ويميط الشبهة ويرشد إلى ما توقف العقل فيه ، كبعث الأموات، وأحوال الجنة والنار
٢- أن يبين حُسن ما توقف العقل فيه، ويفصل ما حسنه إجمالا
٣- أن يعيِّن وظائف الطاعات والعبادات المذكِّرة للمعبود المكررة لاستحفاظ التذكر، وغيرها
٤- أن يشرع قواعد العدل المقيم لحياة النوع، ويعلم الصناعات الضرورية النافعة المكملة لأمر المعاش
٥- أن يُعلّم منافع الأدوية ومضارها، وخصائص الكواكب وأحوالها التي لا يحصل العلم بها إلا بتجربة متطاولة لا تفي بها الأعمال

قالت اليهود: لو كان محمد نبياً لكان كل ما أخبر به صدقا، واللازم باطل

بيانُهُ: أن مُحمداً أخبر أن شريعة موسى منسوخة، وهذا الخبر ليس بصدقٍ؛ لأن الله لمّا شرع شريعة موسى لا يخلو..

إما أن يكون في شرع موسى أنه سينسخ..فلزم أن يتواتر ويشتهر كأصل دينه

أو لا يكون..فـ..

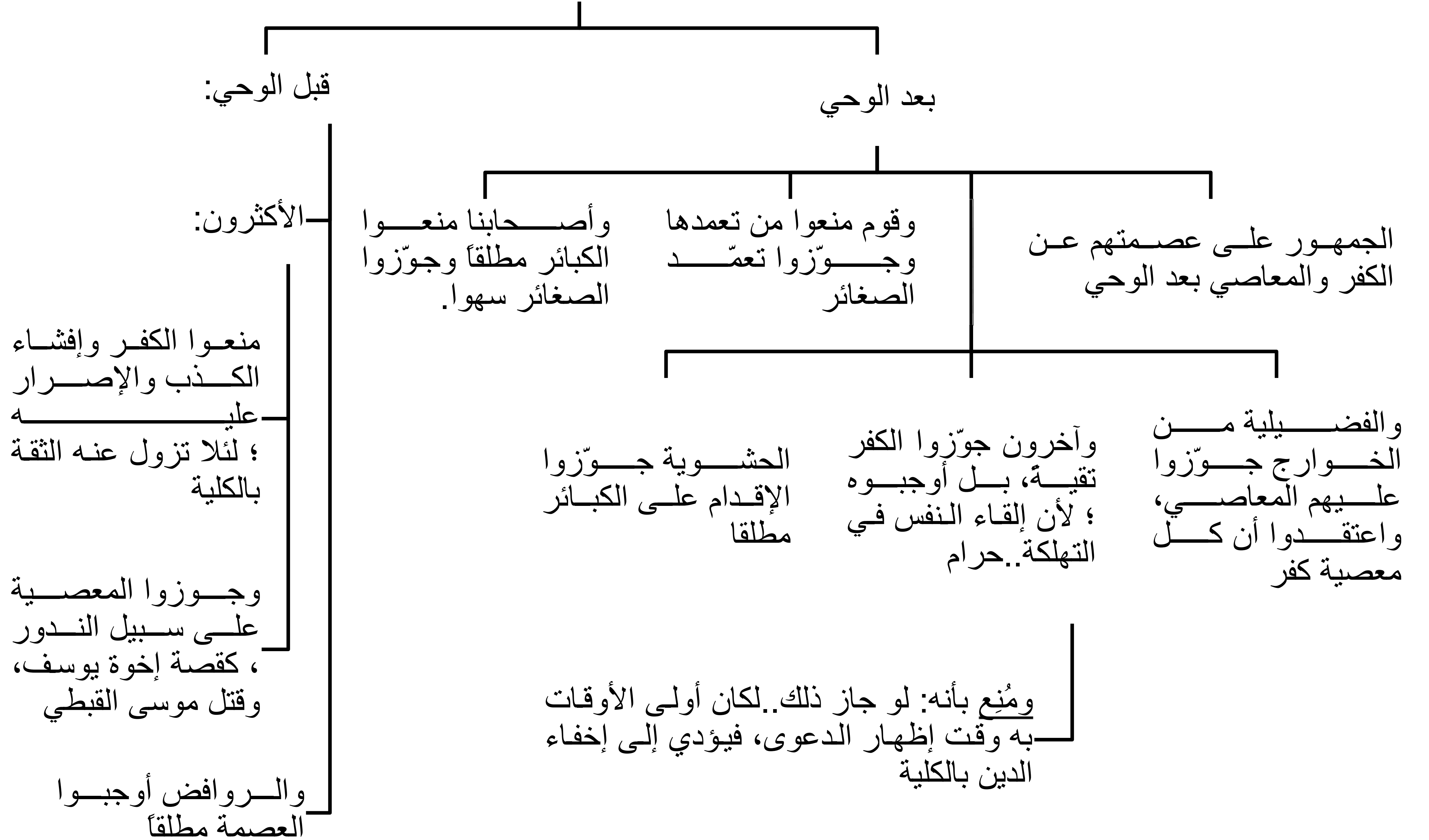
إن كان فيه ما يدلّ على دوامه..امتنع نسخه

وإن لم يكن..لم يتكرر شرعه، فلم يثبت غير مرةٍ

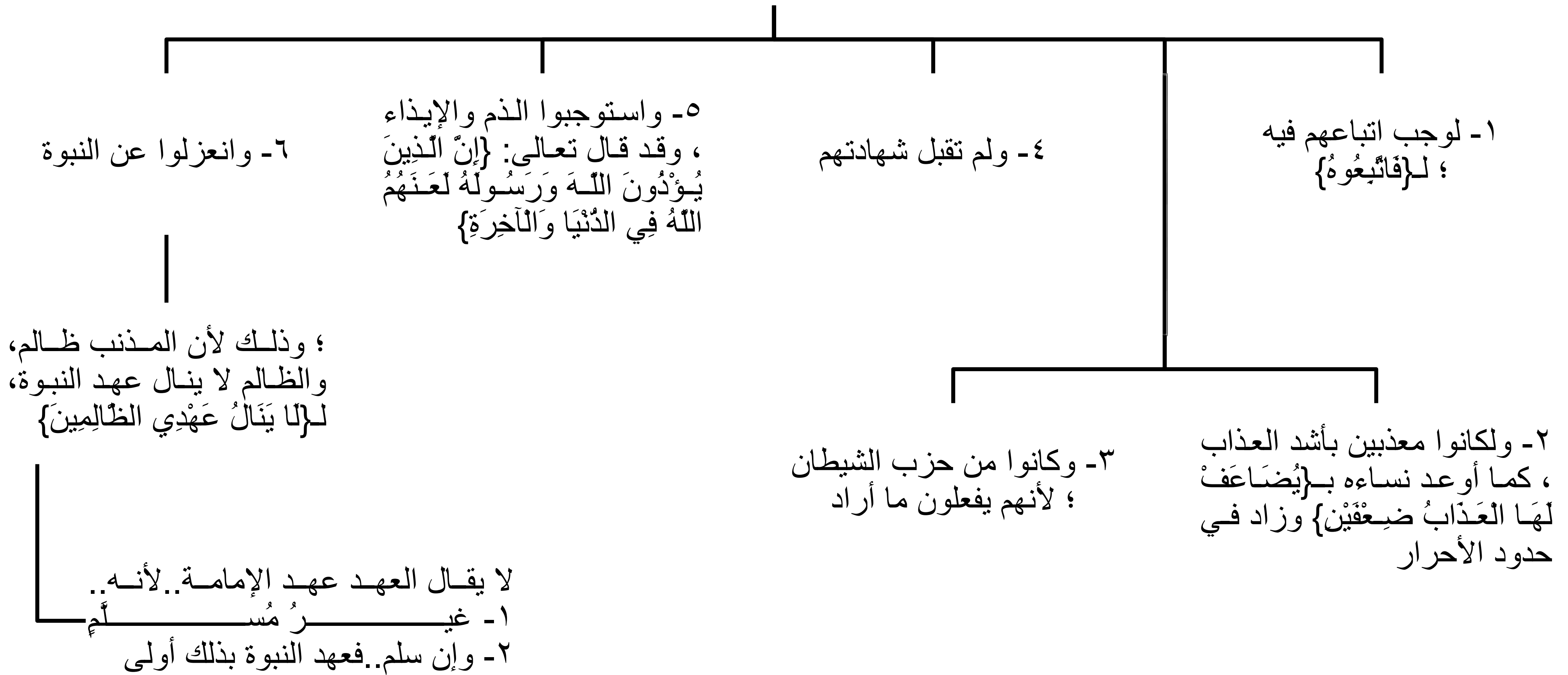
قلنا:

كان فيه ما يشعر بنسخة ولم يتواتر؛ إذ لم تتوفر الدواعي إلى نقله توفرها على نقل أصله

أو كان فيه ما يدل على الدوام ظاهراً إلا قطعاً، فلا يمتنع النسخ.

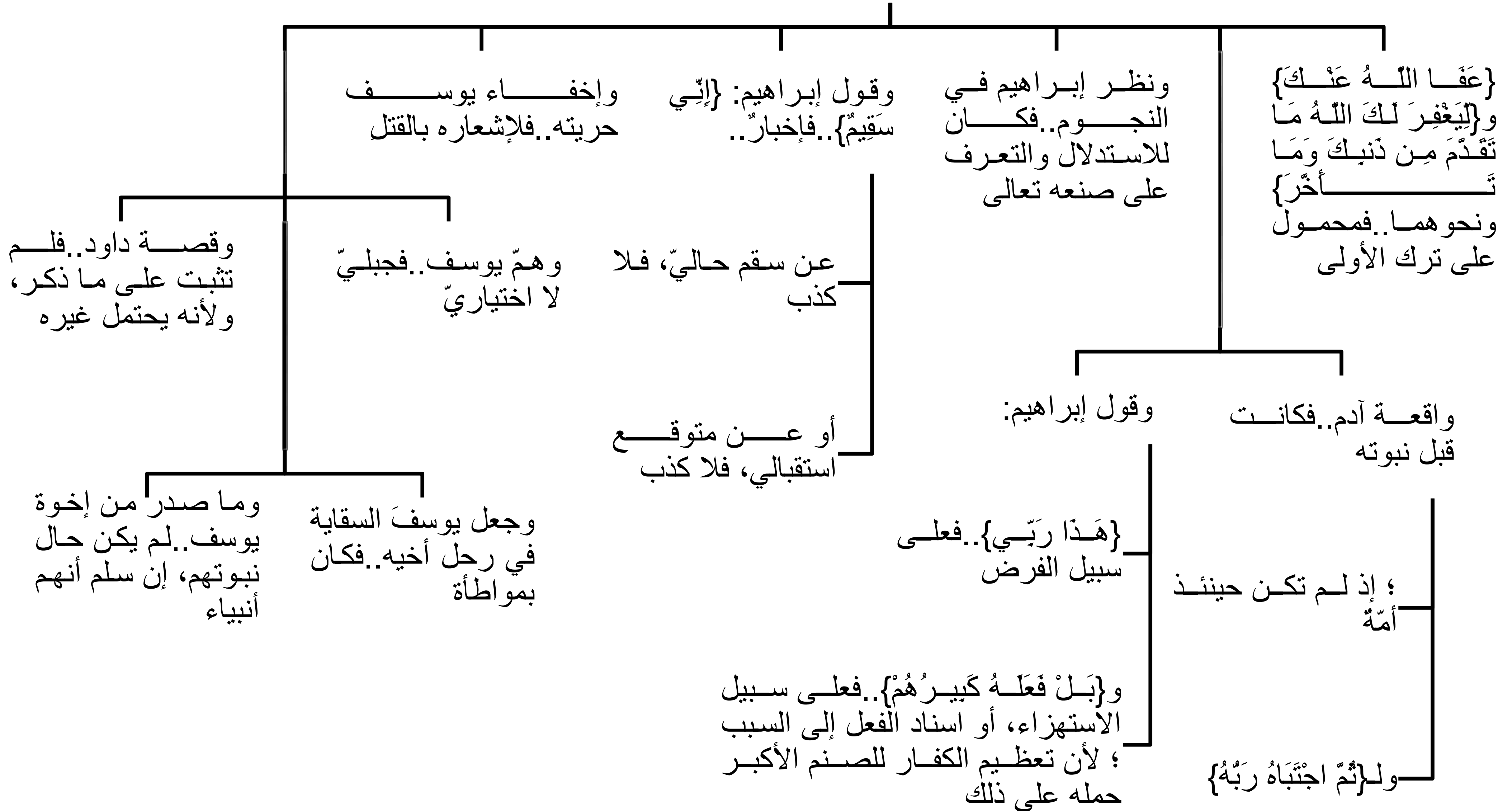

المبحث الرابع: في عصمة الأنبياء عليهم السلام
بعد الوحي
قبل الوحي:
الجمهور على عصمتهم عن الكفر والمعاصي بعد الوحي
وقوم منعوا من تعمدها وجوّزوا تعمّد الصغائر
وأصحابنا منعوا الكبائر مطلقاً وجوّزوا الصغائر سهوا.
والفضيلية من الخوارج جوّزوا عليهم المعاصي، واعتقدوا أن كل معصية كفر
وآخرون جوّزوا الكفر تقيةً، بل أوجبوه ؛ لأن إلقاء النفس في التهلكة..حرام
الحشوية جوّزوا الإقدام على الكبائر مطلقا
ومُنِع بأنه: لو جاز ذلك..لكان أولى الأوقات به وقت إظهار الدعوى، فيؤدي إلى إخفاء الدين بالكلية
الأكثرون:
منعوا الكفر وإفشاء الكذب والإصرار عليه ؛ لئلا تزول عنه الثقة بالكلية
وجوزوا المعصية على سبيل الندور ، كقصة إخوة يوسف، وقتل موسى القبطي
والروافض أوجبوا العصمة مطلقاً

# الأدلة

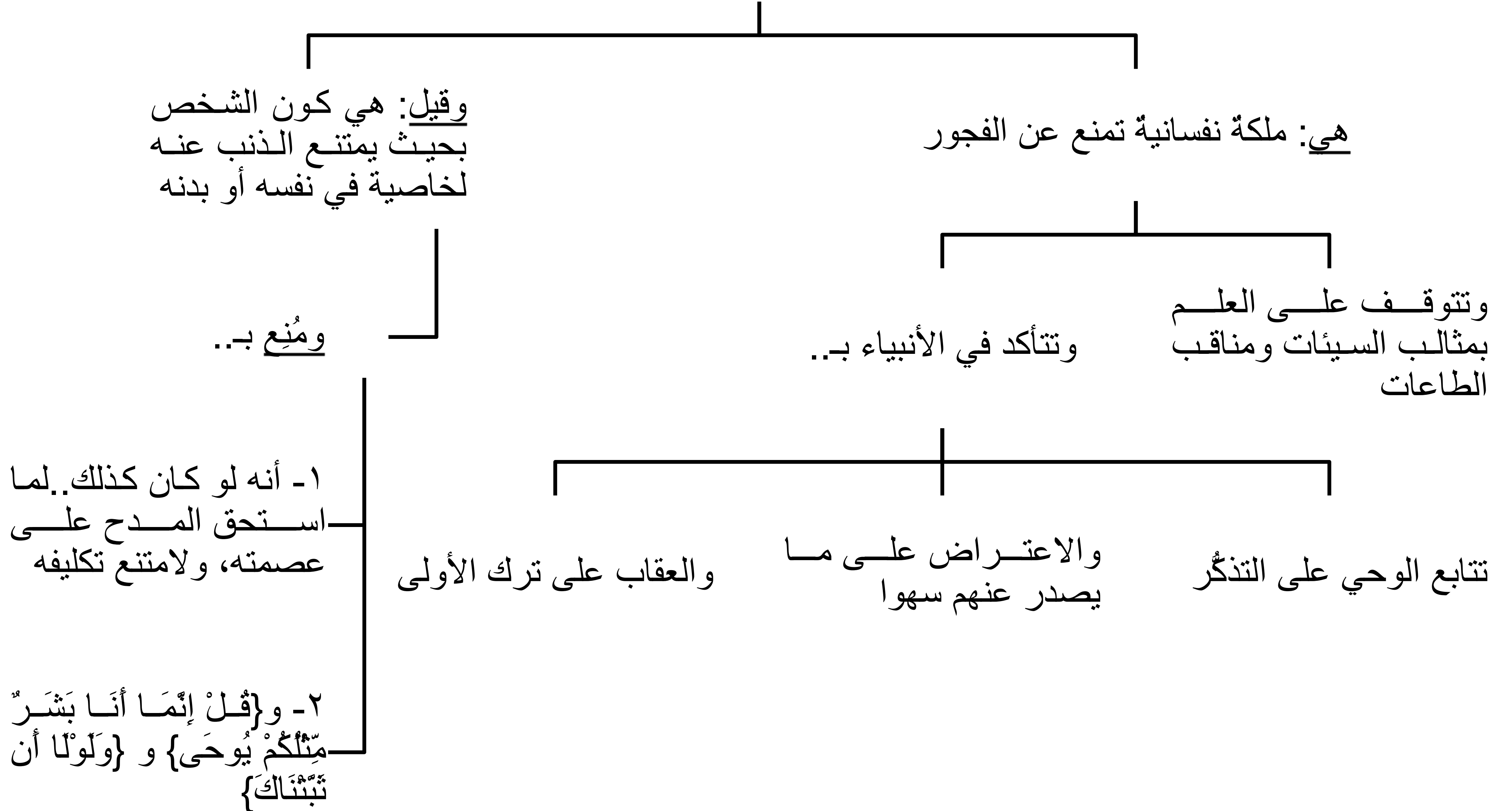


لنا: أنه لو صدر عنهم كفر أو ذنب..
١- لوجب اتباعهم فيه ؛ لـ{فَاتَّبِعُوهُ}
٢- ولكانوا معذبين بأشد العذاب ، كما أوعد نساءه بـ{يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ} وزاد في حدود الأحرار
٣- وكانوا من حزب الشيطان ؛ لأنهم يفعلون ما أراد
٤- ولم تقبل شهادتهم
٥- واستوجبوا الذم والإيذاء ، وقد قال تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ}
٦- وانعزلوا عن النبوة
؛ وذلك لأن المذنب ظالم، والظالم لا ينال عهد النبوة، لـ{لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}
لا يقال العهد عهد الإمامة..لأنه..
١- غير مُسَلَّمٍ
٢- وإن سلم..فعهد النبوة بذلك أولى

تابع..الأدلة
، وأما..



تنبيه: العصمة

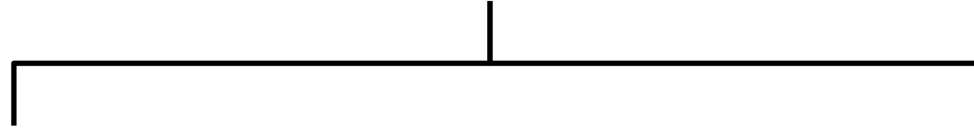



المبحث الخامس: في تفضيل الأنبياء على الملائكة
أكثر أصحابنا، والشيعةُ: الأنبياءُ أفضلُ مِن الملائكة ؛ لوجوه:
١- إن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم ، والحكيم لا يأمر الأفضل بخدمة المفضول.
٢- آدم عليه السلام..كان أعلم من الملائكة ؛ لأنه كان يعلم الأسماء دونهم ←فكان أفضل؛ لـ{قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ}
٣- طاعة البشر..أشقُّ، وطاعة المَلَك جبليّة ، فتكون أفضل لحديث «أفضل العبادات أحمزُها» أي أشقّها
طاعة البشر..أشقُّ
وطاعة المَلَك ذاتيّة جبليّة منصوص عليها
أ- لأنها مع الموانع من الشهوة والغضب والوسوسة
ب- ولأنها تكليفية مستنبطة بالاجتهاد
٤- {إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ} ، وقد ترك العمل به فيمن لم يكن نبياً من الآلين، فيبقى معمولاً به في حقّ الأنبياءِ
الحكماء والمعتزلة والباقلاني وأبو عبد الله الحليمي: الملائكة العلوية أفضل من الأنبياءِ، بخلافِ الملائكة السُّفلية ؛ لوجوه:
١- {لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ}
٢- اطراد تقديم ذكرهم على ذكر الأنبياء
٣- {لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ} استدل بعدم استكبارهم على أن البشر ينبغي أن يستكبر، ولا يناسب ذلك ما لم يثبت تفضيلهم
٤- {وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ} و{إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ}
٥- الملك معلّمُ النبيِّ والرسولِ ، فيكون أفضل من المتعلِم والمرسَل إليه
٦- الملائكة أرواح مبرأة عن الرذائل والآفات النظرية والعملية، مطلعة على أسرار الغيب، قوية على الأفعال العجيبة، سابقة إلى الخيرات، مواظبة على محاسن الأفعال والأعمال ، لـ{لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ} و{يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ}



مُصْطفَى دَنْقَش

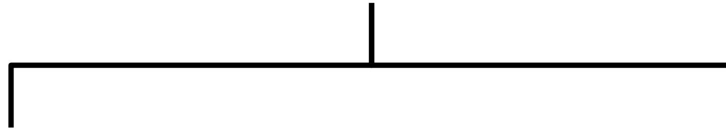
## المبحث السادس: في الكرامات



أثبتناها وأبو الحسين البصري المُعتزليّ

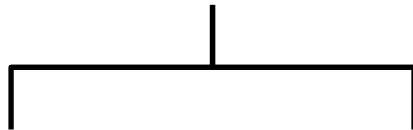
أنكرها سائرُ المعتزلة والأستاذ أبو إسحاقَ

لنا: قصة آصفٌ ومريم وأصحاب الكهف



احتجوا بأن الخوارق لو ظهرت على يد غير الأنبياء..لالتبس النبي بالمتنبي

قلنا: لا، بل يتميز النبي بـ..



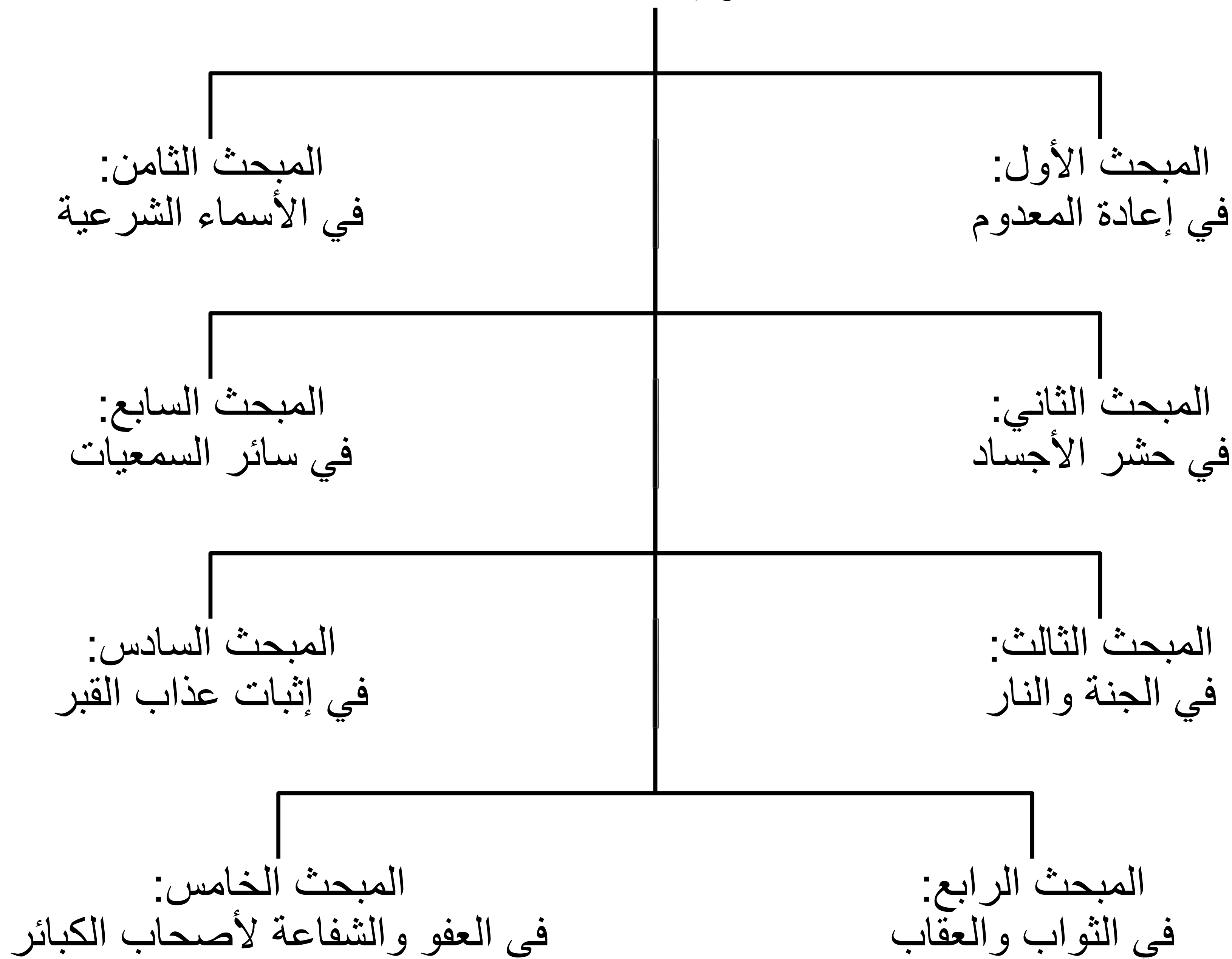
١- التحدي

٢- والدعوى

# الباب الثاني:
# في الحشر والجزاء

# الباب الثاني: في الحشر والجزاء

، وفيه مباحث:



# المبحث الأول: في إعادة المعدوم

نحنُ: إعادة المعدوم جائزة

وخالف الحكماء والكرامية والبصري من المعتزلة ؛ لِوجوه

١- إنه نفي محض ، فلا يُحكَم عليه بإمكان العود.

والجواب: إن قولكم (لا يحكم عليه حكم)..منقوض بالحكم على ما لم يوجد بعد، وعلى الممتنع ممتنع، ونفس العدم.

٢- إنه لو أمكن..لوقع، ولو وقع..لم يتميز عن مثله المبتدأ معه حال عوده

والجواب: إن كل مثلين..هما متميزان بالشخص في الخارج لا محالة، وإن اشتبها علينا، وإلا لم يكونا مثلين بل هو هو

٣- إنه لو أمكن إعادته..لأمكن إعادة الوقت المبتدأ فيه، وإعادته فيه، فيكون مبتدأ معاداً معاً، وهو محال.

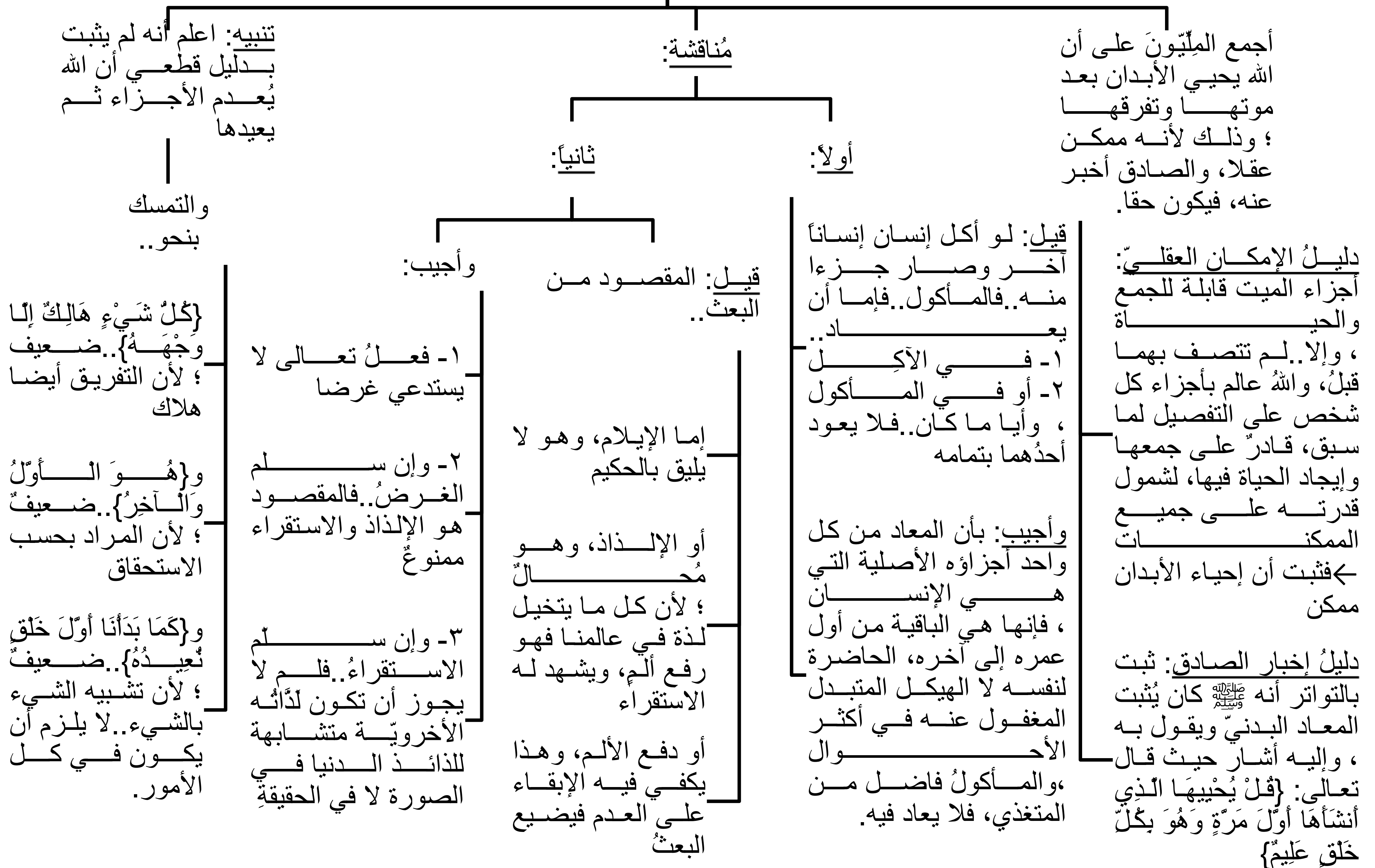
والجواب: إعادة ذلك الوقت..لا يستلزم كونه مبتدأ ؛ فإنه أمر يعرض له باعتبار، وهو كونه غير مسبوق بحدوث البتة

لنا: إنه لو امتنع وجوده بعد عدمه..فإما..

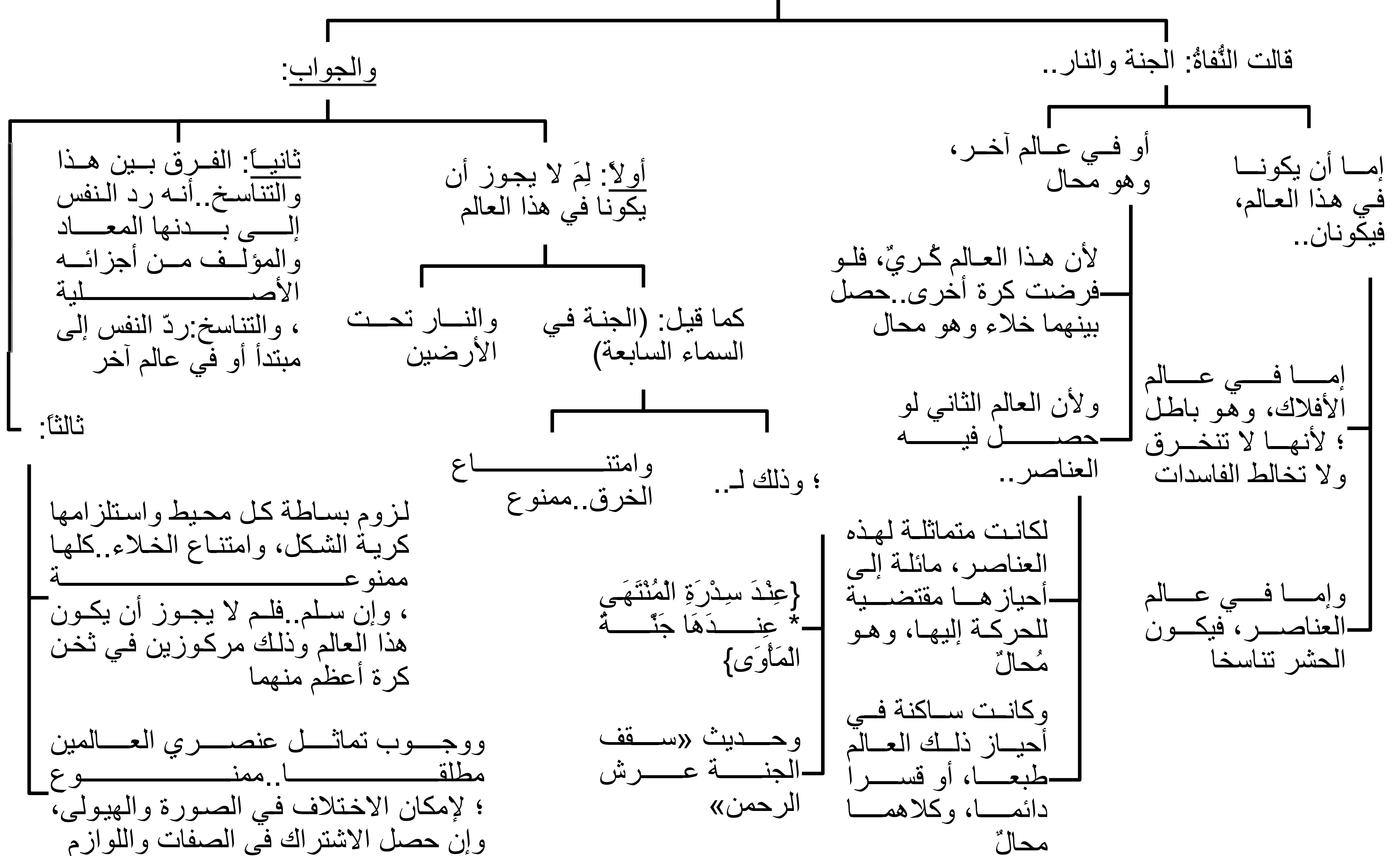
أن يمتنع لذاته أو لشيء من لوازمه..فيمتنع ابتداء

ولشيء من عوارضه..فيمكن وجودُه بعد عدمِهِ عند ارتفاع *ذلك العارض المُقضي لامتناع وجودِهِ بعد عدمِهِ* بالنظر إلى ذات ذلك الشيءِ من حيث هو

المبحث الثاني: في حشر الأجساد



# المبحث الثالث: في الجنة والنار



## تابع..المبحث الثالث: في الجنة والنار
### ثانياً: الجنة والنار مخلوقتان الآن:

أهل السنة: هُما مخلوقتان الآنَ

لنا:

١- {وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ}

مُناقشة:

قيل: (إنما يكون عرضها عرضهما إن وقعت في أحيازهما، وذلك إنما يكون بعد فنائهما لاستحالة تداخل الأجسام)

الجواب: المراد أن عرضها مثل عرضهما

لـ{كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ}

ولأن عرضها لا يكون عين عرضهما

٢- {فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ}

٣- وإسكان آدم في الجنة وإخراجه عنها

وخالف أبو هاشم الجبائي، والقاضي عبد الجبار

، قالا: لو كانت الجنة مخلوقة..لكانت..

دائمة، وهو باطلٌ؛ لـ{كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}

والجواب:

١- معنى {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}: أي كل شيء مما سواه فهو هالك معدوم في حد ذاته وبالنظر إليه من حيث هو؛ لأن العدم يطرأ عليه

٢- وإن سلم قولُهم..فمخصوصٌ؛ وذلك جمعا بين الأدلة

أو منقطعة، وهو باطلٌ؛ لـ{أُكُلُهَا دَائِمٌ وظلها} أي مأكولها

والجواب: هذه الآيةُ متروكةُ الظاهر؛ لأن المأكول لا محالة يفنى بالأكل، بل المعنى أنه: كلما فني شيء منها..حدث عقيبه مثله، وذلك لا ينافي عدم الجنة طرفة عينٍ

المبحث الرابع: في الثواب والعقاب

قالت المُعتزلةُ البصريّةُ: الثواب على الطاعة حق على الله، واجب عليه ؛ وذلك للآتي:

١- لِأنه إنما شرع التكاليف الشاقة لغرضنا ؛ لاستحالة العبث عليه وعودِ الفوائد إليه، وذلك الغرض..

إما دفع ضرر، وهو باطل ؛ لأنه لو أبقينا على العدم لاسترحنا ولم نَحتَجْ إلى تلك المشاق

أو حصول نفع ، وهو..

إما أن يكون منفعتُه سابقة ، وهو مستقبح عقلا

والجواب:

١- بَيَّنَّا أنه لا غرض لفعله ولا علّة لحكمه تعالى،

٢- يكفي سوابق النعم ، والاستقباح ممنوعٌ، كيف والمعتزلة قد أوجبوا الشكر والنظر في المعرفة عقلاً، لما سبق من نعمه

أو لاحقة ، وهو المطلوب

٢- {جَـزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} ، وأمثلة ذلك كثيرةٌ تدل على أن العمل يستدعي الثوابَ

والجواب: هذه الآيات لا تدل على الوجوب ، ولفظ الجزاء يكفي لإطلاقه على كون الفعل علامة ودليلاً

تابع...المبحث الرابع: في الثواب والعقاب

قالت المعتزلة والخوارج: يجب على اللهِ عقاب الكافر وصاحب الكبيرةِ

؛ وذلك للآتي:

ثم قالوا: وعيد صاحب الكبيرة لا ينقطع كوعيد الكافر - في الصفحة التالية

١- لأن العفو تسوية بين المطيع والعاصي

والجواب: إنه وإن لم يعذب العاصي..لكنه لا يثيبه إثابة المطيع ، فلا تسوية

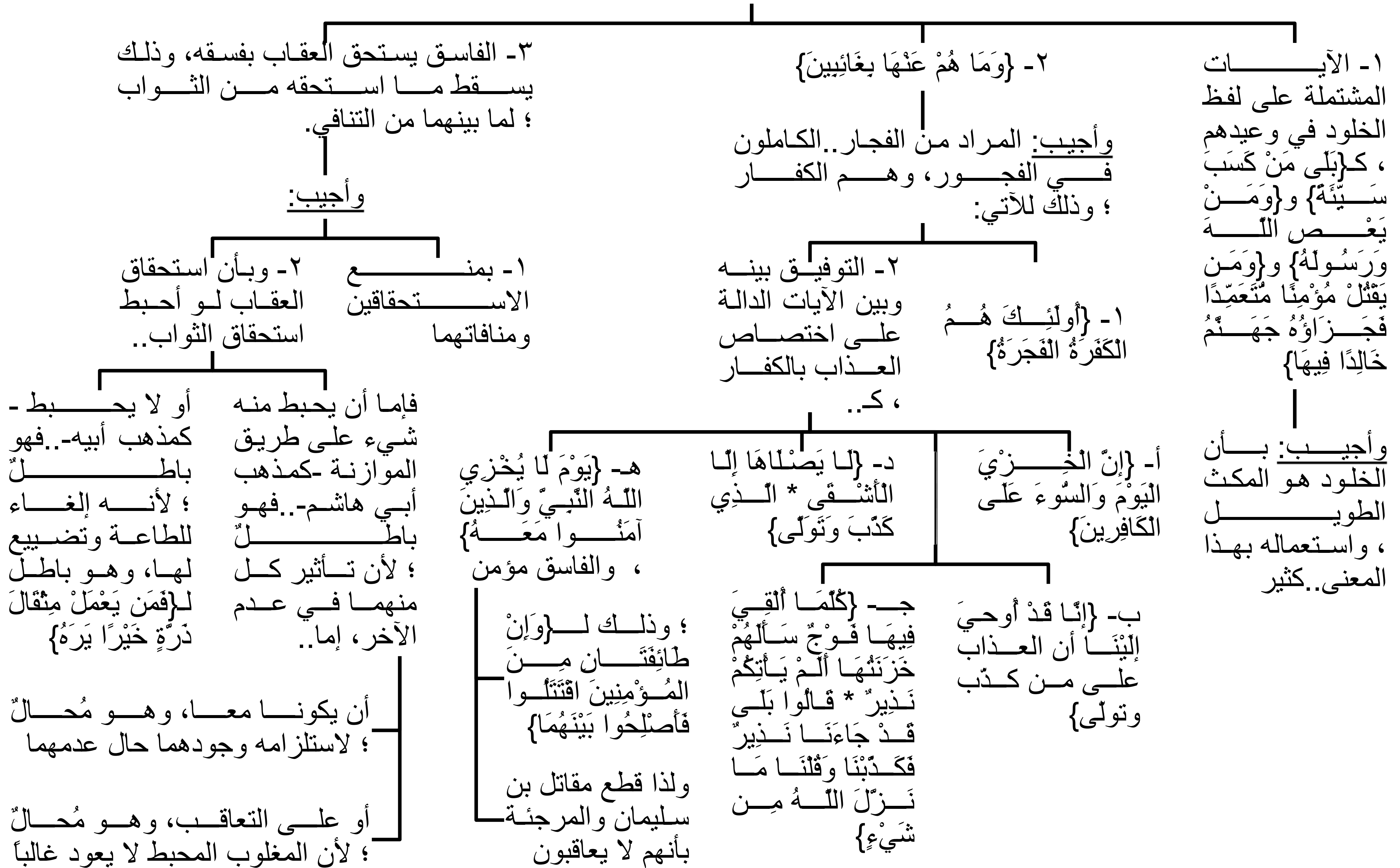
٢- لأن شهوة الفسوق مركبة فينا ، فلو لم تكن بحيث تُقطع بالعقاب..كان ذلك إغراء عليه

والجواب: تغليب طرف العقاب بالتهديد والتوعيد كافٍ في الإحجام ، وتوقع العفو قبل التوبة كتوقعه بالتوبةِ

٣- لأن الله أخبر بأن الكافر والفاسق يدخلان النار في مواضع شتى ، والخلف في خبره محالٌ

والجواب: لا يدل عليه شيء منها على وجوب العقاب في نفسه

ثــم قالــت المعتزلــة والخــوارج: وعيــد صــاحب الكبيــرة لا ينقطــع كوعيــد الكــافر ؛ وذلك لوجوه:



وقال أصحابنا:

أولاً: *- الثواب فضل من الله، والعقاب عدل من الله، العملُ دليلٌ
*- وكلٌّ ميسر لما خلق له
*- والله يخلد المؤمن الموفق للطاعات في جناته وفاء بوعده
*- واللهُ يعذب الكافر المعاند في نيرانه أبدا، بمقتضى وعيده
*- وينقطع وعيد المؤمن العاصِي

ثانياً: *- يُرجَى عفو الكافر البالغ في اجتهاده الطالب للهدى بفضله ولطفه ، أما الكافر المعاند فالإجماع على أن وعيده دائم

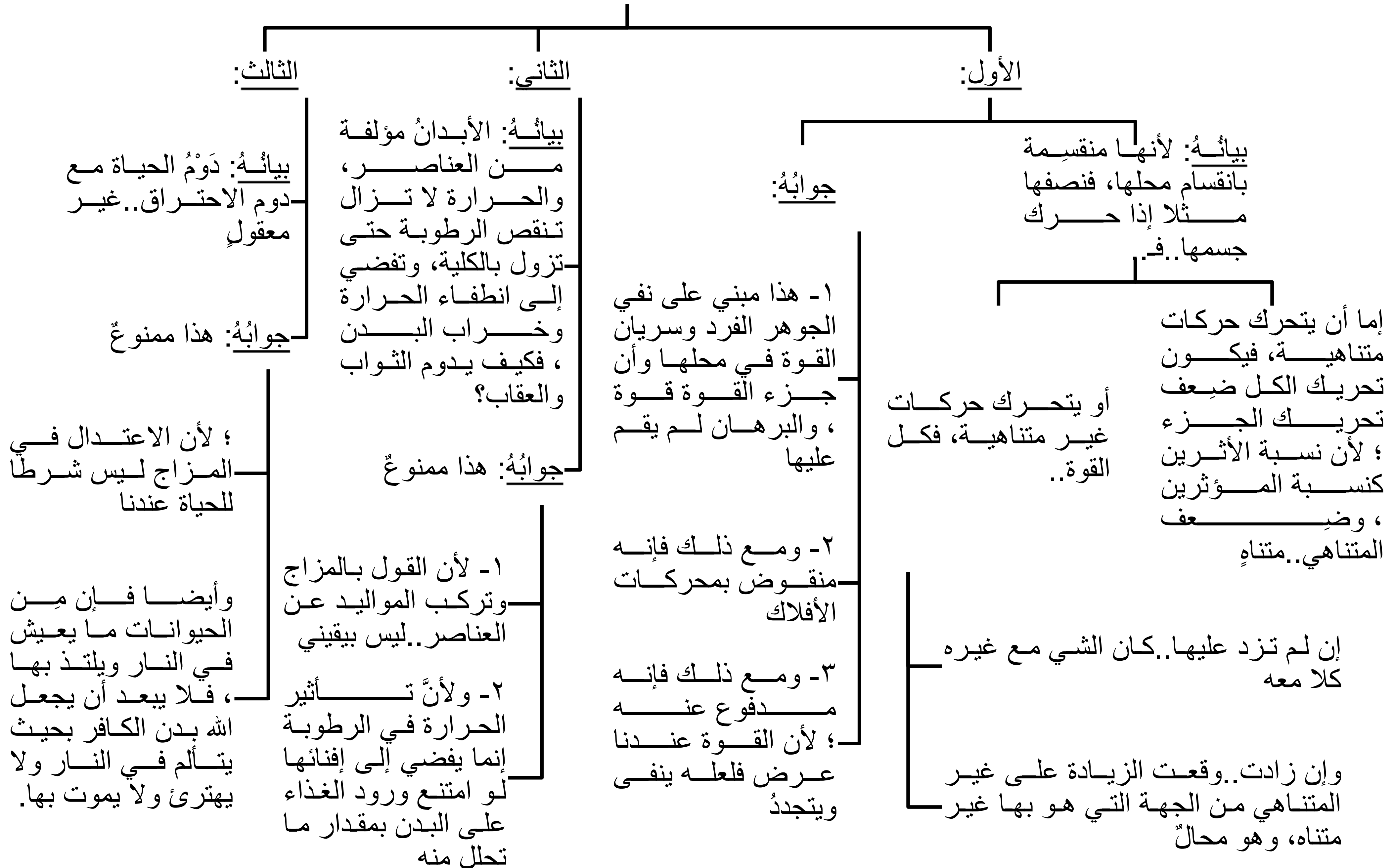
؛ وذلك للآتي:

١- {فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ} ، ولا يرى إلا بعد الخلاص من العذابِ

٢- {إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا"،

٣- حديث «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة»

قيل: القوة الجسمانية لا تقوى على أفعال غير متناهية ؛ لِوجوهٍ:



# المبحث الخامس: في العفو والشفاعة لأصحاب الكبائر

## أولاً: العفو

نحنُ: العفوُ جائزٌ؛ لوجوهٍ:

١- {وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ}

٢- {أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ}

٣- والإجماع على أنّ الله عَفُوٌّ، وهو إنما يتحقق بترك العقاب المستحق.

ومنع المعتزلةُ العذاب على الصغائر قبل التوبة وعلى الكبائر بعد، فالمعفو عنه هو الكبائر قبلها

والجواب:

١- {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ} أي قبل التوبة، وإلا..لم يتوجه الفرق ولا التعليق بالمشيئة على رأيهم

٢- {إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ} وأمثال ذلك كثيرة

## الثاني: الشفاعةُ ثابتةٌ

نحنُ: الشفاعةُ ثابتةٌ؛ لوجوهٍ:

١- أمر اللهَ -تعالى- النبيَّ ﷺ بالاستغفار لذنوب المؤمنين، وقال: {وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ}، وصاحب الكبيرة مؤمنٌ؛ لما مرّ، فـ..

- يُستغفر له ﷺ؛ صيانة لعصمته
- ويقبل منه ﷺ؛ تحصيلا لمرضاته لـ{وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}

٢- حديث «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»

منعتها المعتزلةُ

واحتجوا بـ..

١- {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا}

٢- {مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ}

٣- {مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ}

٤- {وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ}

وأجيب..

١- هذه غير عامة في الأعيان ولا في الأزمان

٢- إن ثبت عمومها..فهي مخصوصة بما ذكرناهُ



مُصْطفَى دَنْقَش

# المبحث السادس: في إثبات عذاب القبر

ثَـمَّ أدلـةٌ تَـدُلُّ علـى أن فـي القبر حياة وموتا آخرَ، كـ..

١- {النَّـارُ يُعْرَضُـونَ عَلَيْهَـا غُـدُوًّا وَعَشِـيًّا وَيَـوْمَ تَقُـومُ السَّـاعَةُ أَدْخِلُـوا آلَ فِرْعَـوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ}

٢- {أُغْرِقُـوا فَـأُدْخِلُوا نَـارًا}، والفاء للتعقيب

٣- {رَبَّنَـــا أَمَتَّنَـــا اثْنَتَـــيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ}

واحتج المخالف بـ..

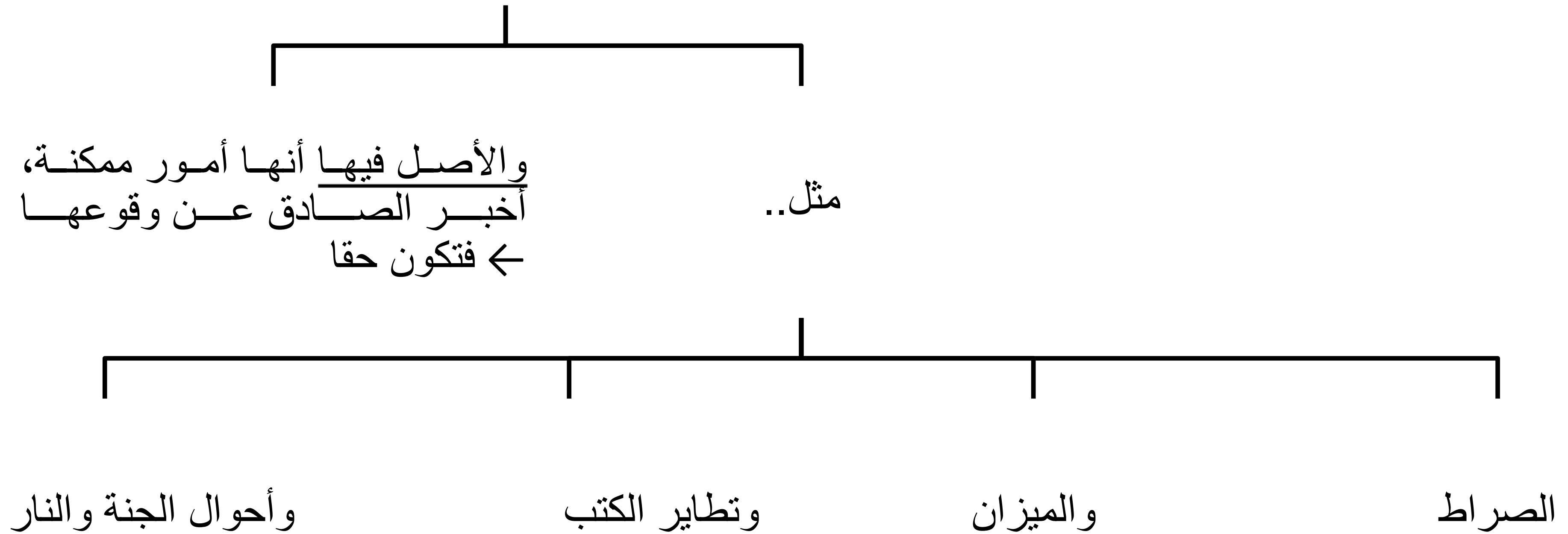
١- {لا يَـذُوقُونَ فِيهَـا الْمَـوْتَ إِلا الْمَوْتَةَ الأُولَى}

وأجيب: معناه أن نعيم الجنـة لا ينقطـــع بـــالموت، كمـــا ينقطع نعيم الدنيا به لا وحـدة المـــــــــــــــــوتِ؛ فـإن الله أحيـا كثيـرا مـن النـــاس فـــي زمـــن موســـى وعيســـى علـــيهم الصـــلاة والسلام، وأماتهم ثانيةً

٢- {وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ}

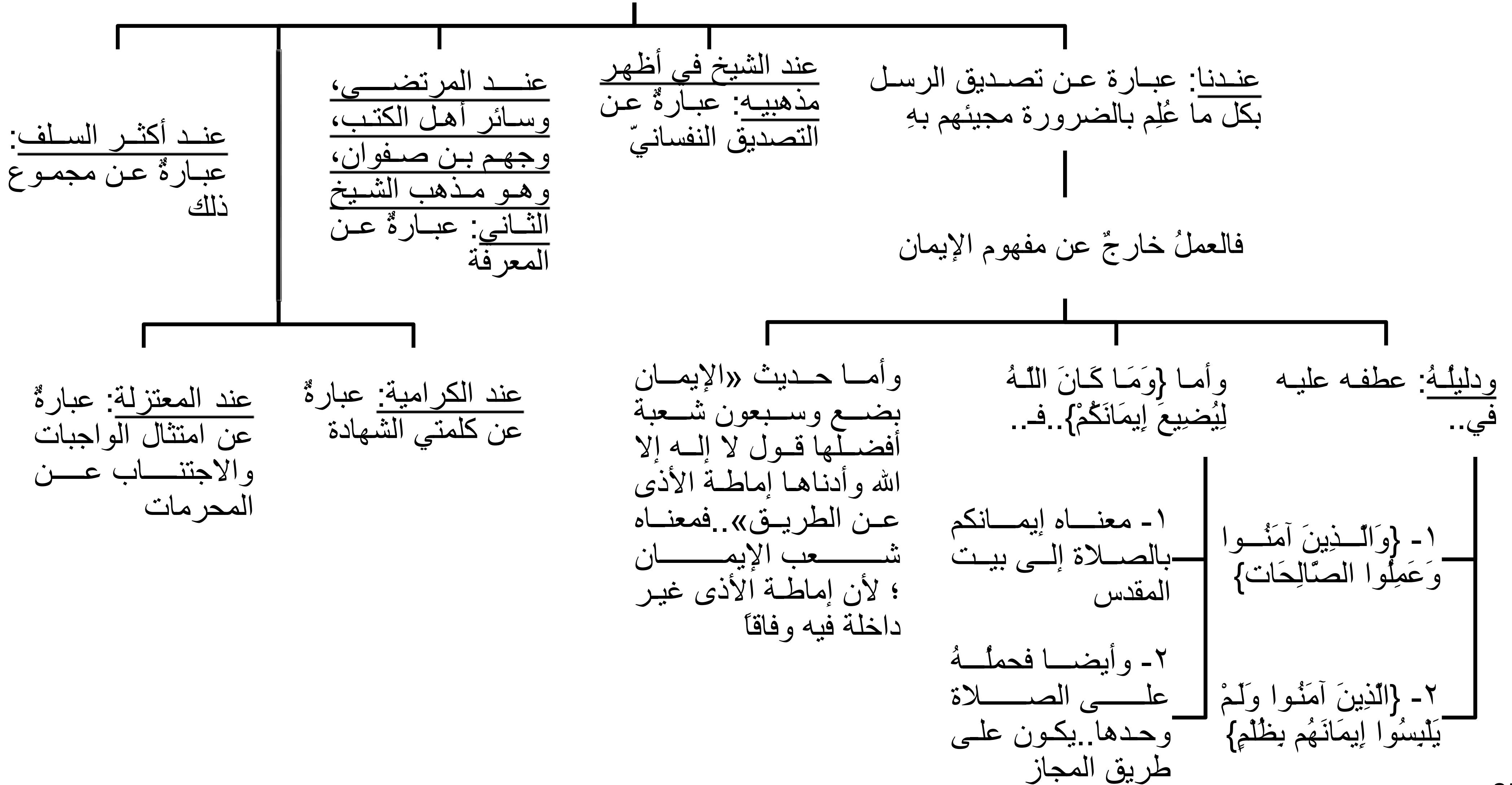
وأجيـــب: عـــدمُ إســـماعهِ..لا يستلزم عدم إدراك المدفونِ

# المبحث السابع: في سائر السمعيات



## المبحث الثامن: في الأسماء الشرعية

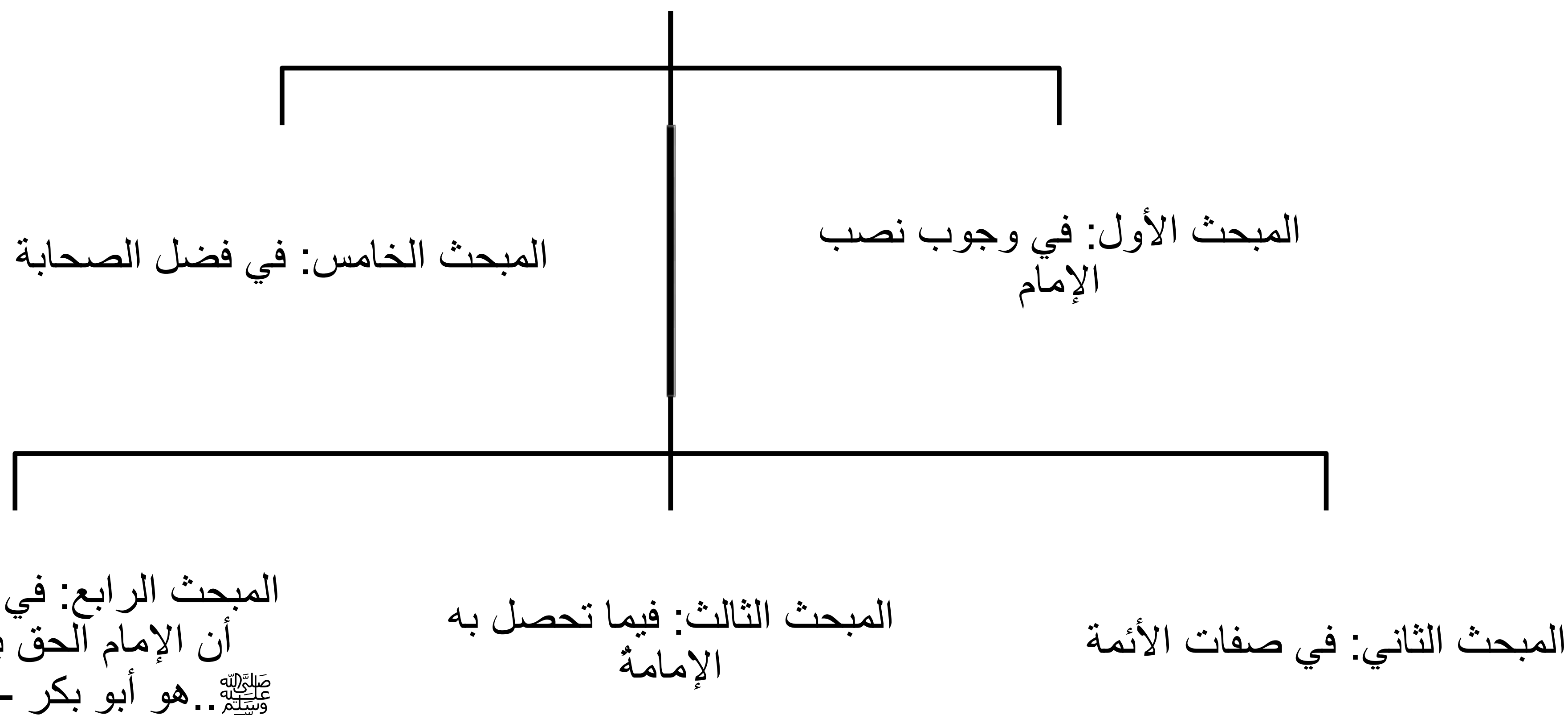
، الإيمانُ..

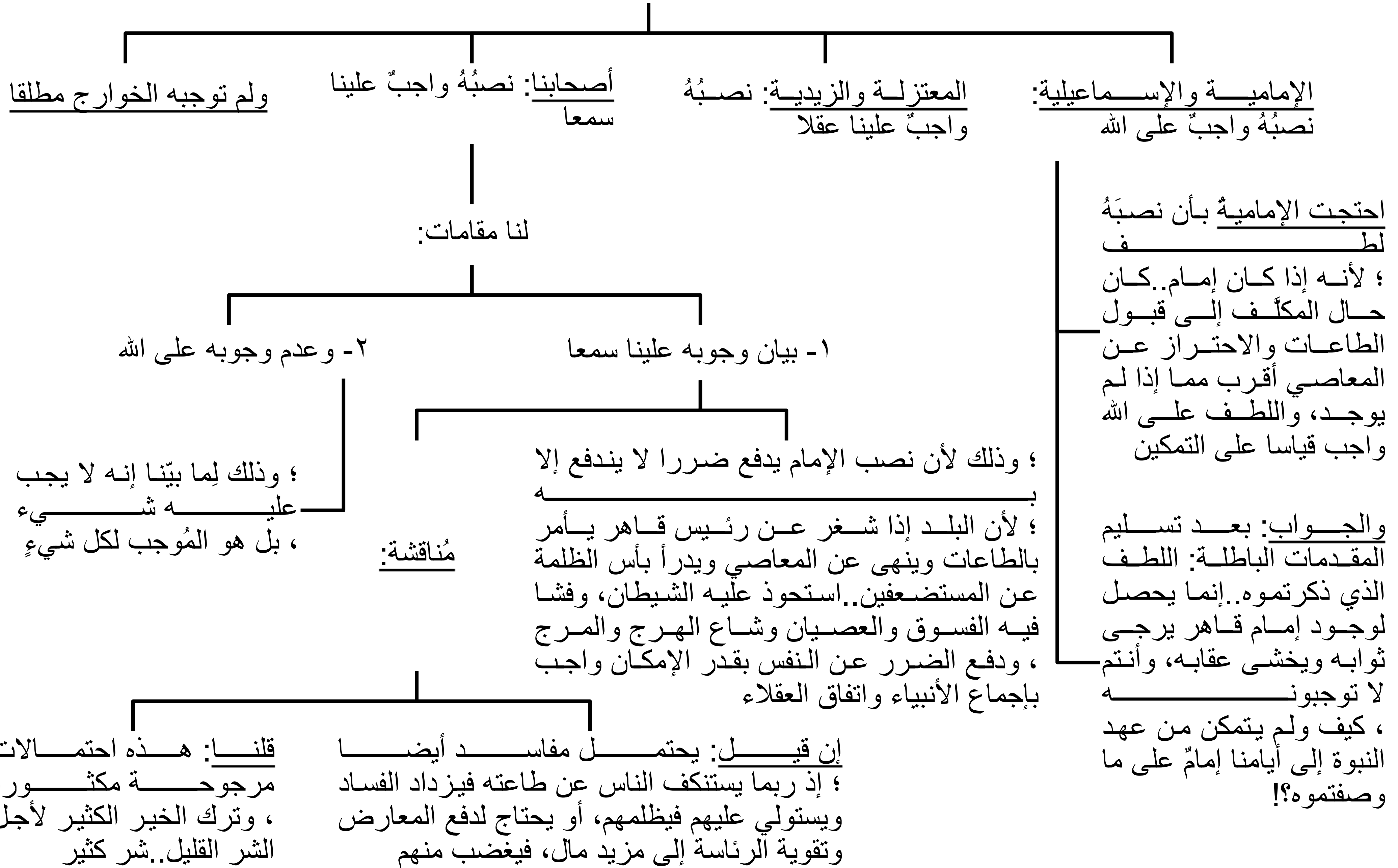


# الباب الثالث:
# في الإمامة

# الباب الثالث: في الإمامة

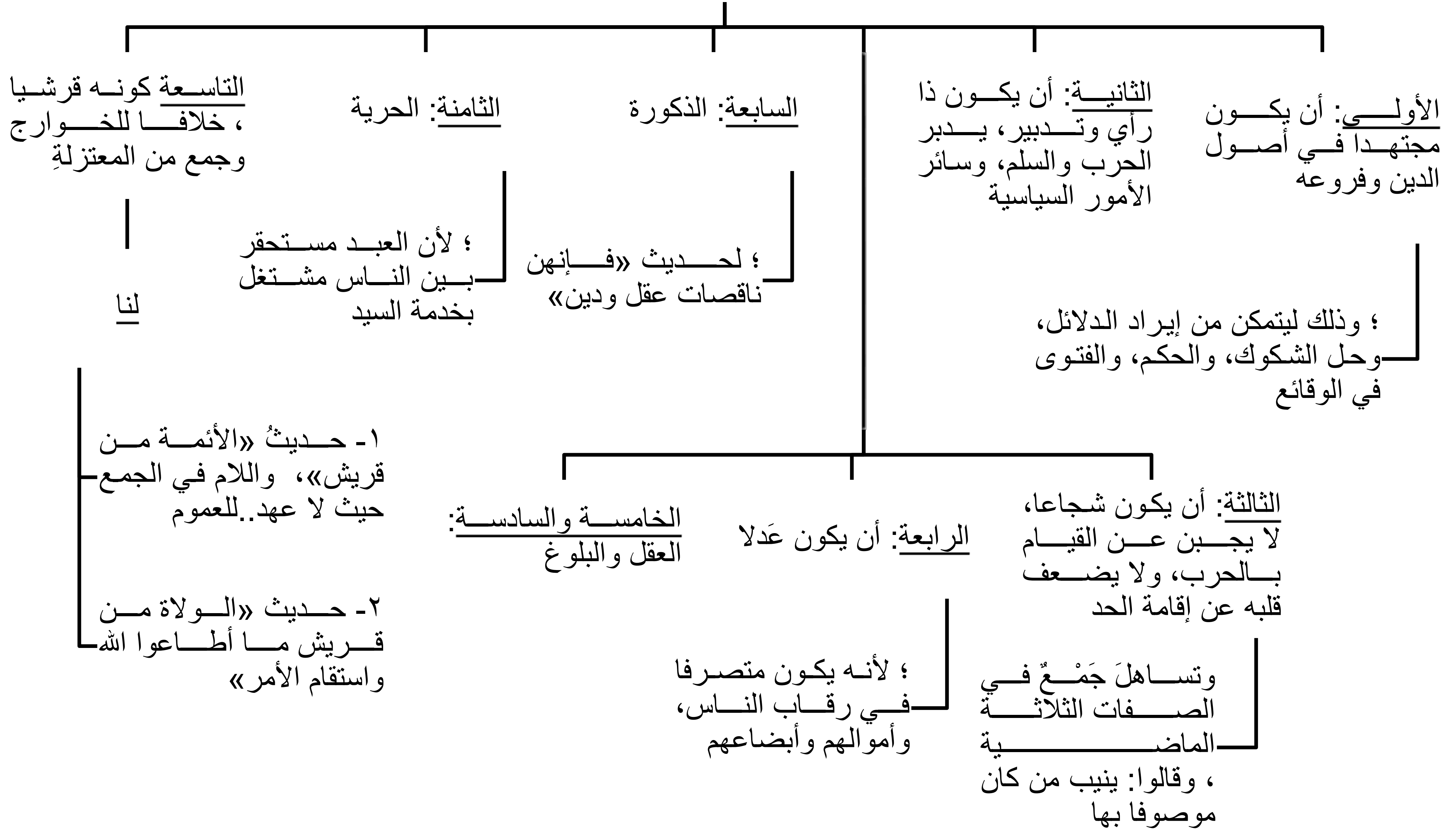
، وفيه مباحث:




المبحث الأول: في وجوب نصب الإمام
الإمامية والإسماعيلية: نصبُهُ واجبٌ على الله
المعتزلة والزيدية: نصبُهُ واجبٌ علينا عقلا
أصحابنا: نصبُهُ واجبٌ علينا سمعا
ولم توجبه الخوارج مطلقا
احتجت الإماميةُ بأن نصبَهُ لطف؛ لأنه إذا كان إمام..كان حال المكلَّف إلى قبول الطاعات والاحتراز عن المعاصي أقرب مما إذا لم يوجد، واللطف على الله واجب قياسا على التمكين
والجواب: بعد تسليم المقدمات الباطلة: اللطف الذي ذكرتموه..إنما يحصل لوجود إمام قاهر يرجى ثوابه ويخشى عقابه، وأنتم لا توجبونه، كيف ولم يتمكن من عهد النبوة إلى أيامنا إمامٌ على ما وصفتموه؟!
لنا مقامات:
١- بيان وجوبه علينا سمعا
٢- وعدم وجوبه على الله
؛ وذلك لأن نصب الإمام يدفع ضررا لا يندفع إلا به؛ لأن البلد إذا شغر عن رئيس قاهر يأمر بالطاعات وينهى عن المعاصي ويدرأ بأس الظلمة عن المستضعفين..استحوذ عليه الشيطان، وفشا فيه الفسوق والعصيان وشاع الهرج والمرج، ودفع الضرر عن النفس بقدر الإمكان واجب بإجماع الأنبياء واتفاق العقلاء
؛ وذلك لِما بيّنا إنه لا يجب عليه شيء، بل هو المُوجب لكل شيءٍ
مُناقشة:
إن قيل: يحتمل مفاسد أيضا؛ إذ ربما يستنكف الناس عن طاعته فيزداد الفساد ويستولي عليهم فيظلمهم، أو يحتاج لدفع المعارض وتقوية الرئاسة إلى مزيد مال، فيغضب منهم
قلنا: هذه احتمالاتٌ مرجوحة مكثورة، وترك الخير الكثير لأجل الشر القليل..شر كثير

# المبحث الثاني: في صفات الأئمة

بيانُها:



# تابع..المبحث الثاني: في صفات الأئمة

ولا تشترط فيهم العصمة ، خلافا للإسماعيلية والاثناعشرية.

لنا: سنبيّن إمامة أبي بكر، والأمة اجتمعت على كونه غير واجب العصمةِ، لا أقول على أنه غير معصوم

احتجوا..

١- بأن وجه الحاجة إليه..
أ- إما أن المعارف الإلهية لا تعلم إلا منه، كما هو مذهب أصحاب التعليم
ب- أو تعليم الواجبات العقلية وتقريب الخلق إلى الطاعات، كما هو مذهب الاثنا عشرية ، وذلك لا يحصل إلا إذا كان الإمام معصوما

وأجيب: بمنع المقدمات

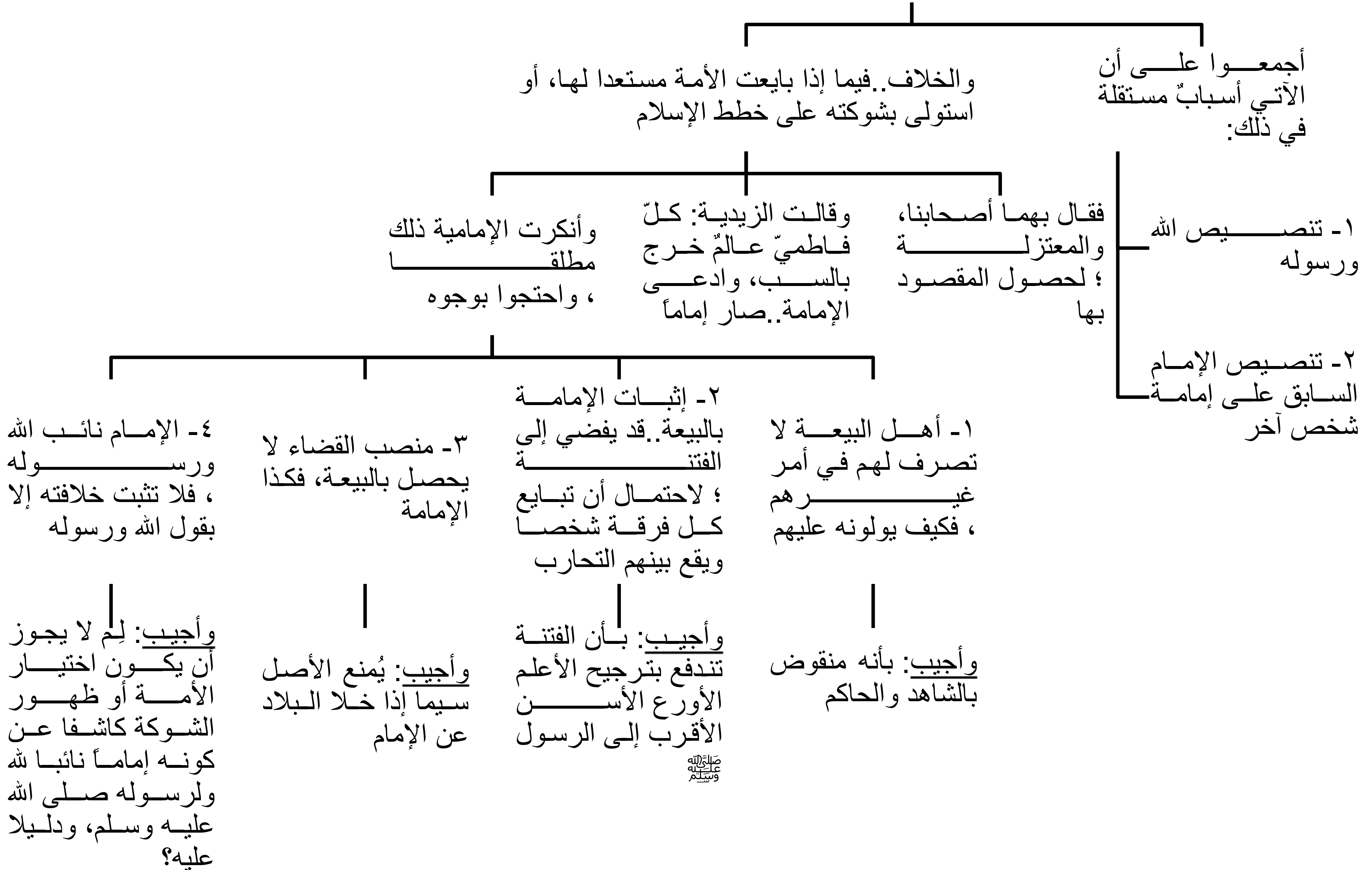
٢- وبأن احتياج الناس إلى الإمام لجواز الخطأ عليهم ، فلو جاز الخطأ عليه أيضا..لاحتاج إلى إمام آخر ويتسلسلُ

وأجيب: بمنع المقدمات

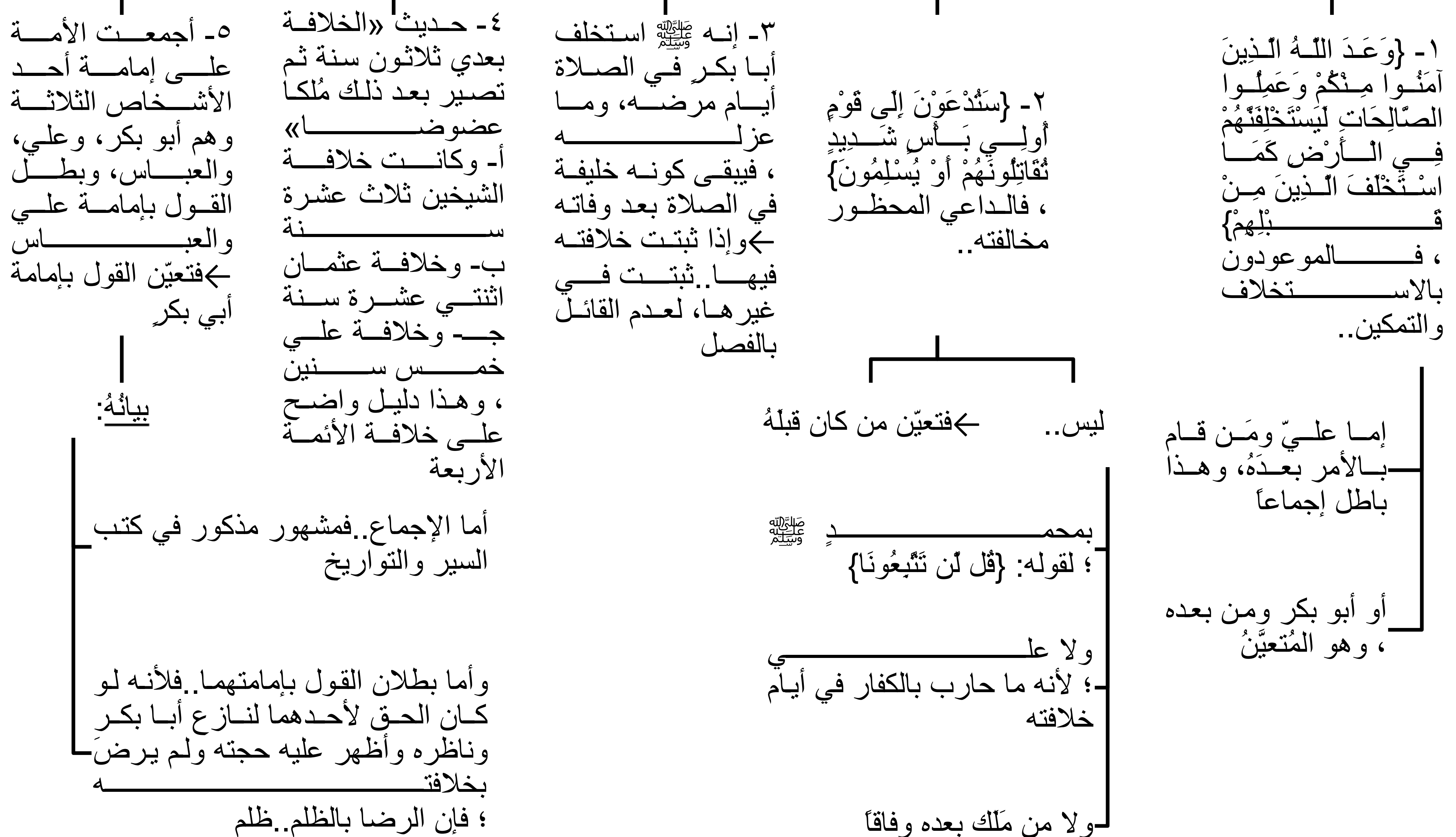
٣- {إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ}

وأجيب: بأن الآية تدل على أن شرط الإمام أن لا يكون مشتغلا بالذنوب التي تنثلِمُ بها العدالة، لا أن يكون معصوماً

# المبحث الثالث: فيما تحصل به الإمامةُ



المبحث الرابع: في إقامة الدليل على أن الإمام الحق بعد رسول الله ﷺ..هو أبو بكر -رضي الله عنه-.
، جمهور المسلمين على ذلك؛ لِوجوهٍ:



مُناقشة:

قيل: الحق كان لعليّ إلا أنه أعرض عنه تقية الفتنة

قلنا: كيف..

١- وكان هو في غاية الشجاعة والشهامة

٢- وكانت فاطمة -رضي الله عنها- مع علو شأنها زوجة له

٣- وأكثر صناديد قريش وساداتهم معه -كالحسن والحسين والعباس

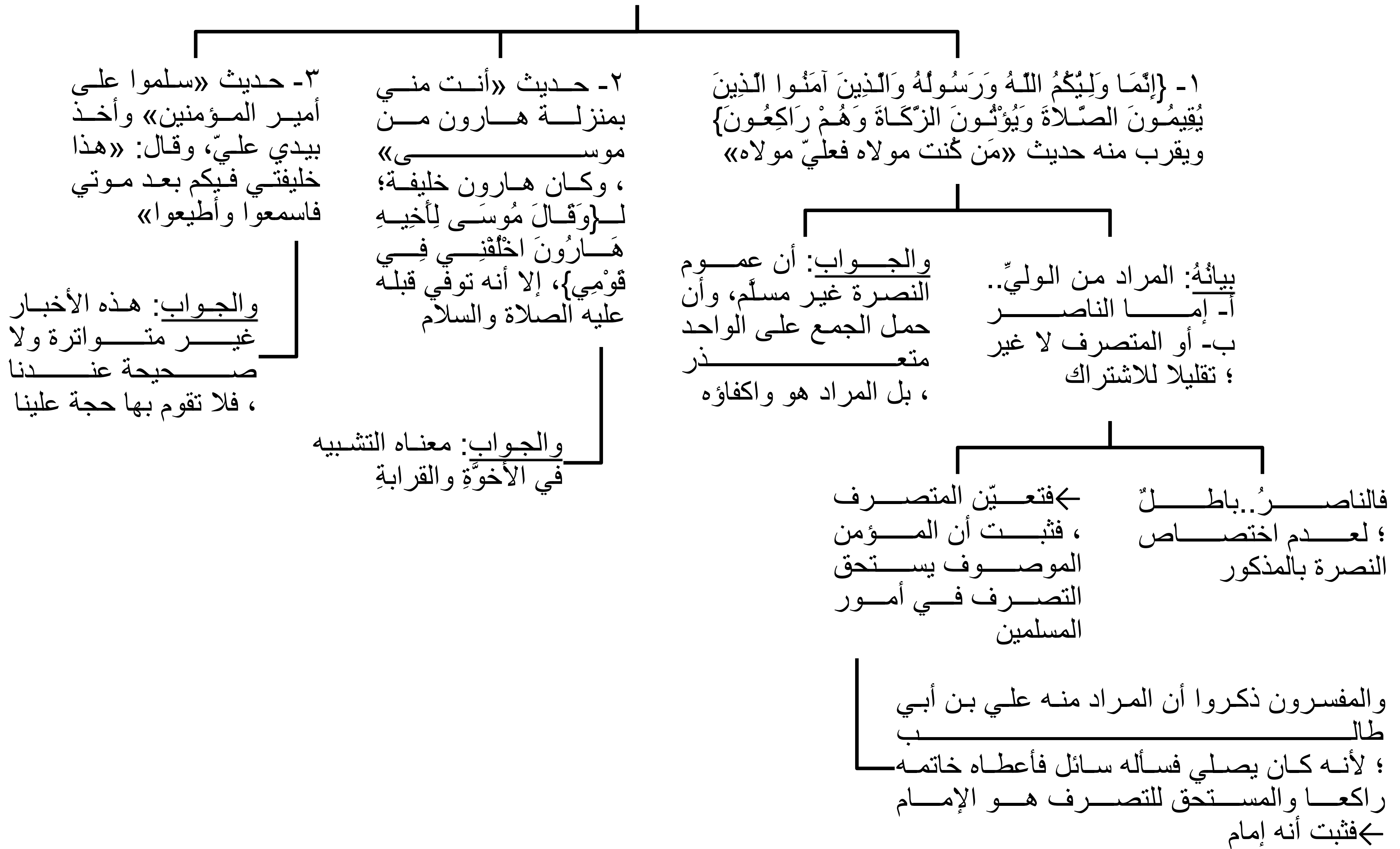
٤- مع علو منصبه

؛ فإنه قال له العباسُ: (أمدد يدك لأبايعك حتى يقول الناس بايع عم رسول الله ﷺ ابنَ عمه فلا يختلف عليه اثنان)

والزبير مع غاية شجاعته سلّ السيف وقال: لا أرضى بخلافة أبي بكر)

وأبو سفيان رئيس مكة ورأس بني أمية قال: (أرضيتم يا بني عبد مناف أن يلي عليكم رجل من تيم)

والأنصار نازعهم أبوبكر ومنعهم الخلافة وكان أبو بكر شيخا ضعيفا خاشعا سليما عديم المال قليل الأعوان


وخالف الشيعة فيه جمهور المسلمين
، واحتجت الشيعة على إمامة عليّ بوجوه
١- {إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ} ويقرب منه حديث «مَن كُنت مولاه فعليّ مولاه»
بيانُهُ: المراد من الوليِّ.. أ- إما الناصر ب- أو المتصرف لا غير ؛ تقليلا للاشتراك
فالناصرُ..باطلٌ ؛ لعدم اختصاص النصرة بالمذكور
فتعيّن المتصرف ، فثبت أن المؤمن الموصوف يستحق التصرف في أمور المسلمين
والمفسرون ذكروا أن المراد منه علي بن أبي طالب ؛ لأنه كان يصلي فسأله سائل فأعطاه خاتمه راكعا والمستحق للتصرف هو الإمام
فثبت أنه إمام
والجواب: أن عموم النصرة غير مسلَّم، وأن حمل الجمع على الواحد متعذر ، بل المراد هو واكفاؤه
٢- حديث «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» ، وكان هارون خليفة؛ لـ{وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي}، إلا أنه توفي قبله عليه الصلاة والسلام
والجواب: معناه التشبيه في الأخوَّةِ والقرابةِ
٣- حديث «سلموا على أمير المؤمنين» وأخذ بيدي عليّ، وقال: «هذا خليفتي فيكم بعد موتي فاسمعوا وأطيعوا»
والجواب: هذه الأخبار غير متواترة ولا صحيحة عندنا ، فلا تقوم بها حجة علينا

# وخالف الشيعة فيه جمهور المسلمين

، واحتجت الشيعة على إمامة عليّ بوجوه

٤- إن الأمة أجمعوا على إمامة أحد الأشخاص الثلاثة، وبطل القول بإمامة أبي بكر والعباس، فتعيّن القول بإمامة عليٍّ

بيانُهُ:

وبطل القول بإمامة أبي بكر والعباس ؛ لما ثبت أن الإمام..
١- يكون واجب العصمة
٢- وأن يكون منصوصا عليه
، وهما لم يكونا واجبي العصمة ولا منصوصا عليهما بالاتفاق

←فتعيّن القول بإمامة عليٍّ

والجواب: لا نُسَلِّمُ وجوبَ العصمة ولا وجوبَ التنصيص ولا عدمَ النص في شأن أبي بكرٍ

٥- لا بد وأن يكون الرسول ﷺ نصّ على إمام معيّن

بيانُهُ: الوجوبُ لأنه تكميلٌ لأمر الدين وإشفاقا على الأمة ، ولم يُنصّ لغير أبي بكر وعلي بالإجماع

ولم ينص لأبي بكر ، وإلا..لكان توقيفه الأمر على البيعة معصية

←فتعيّن تنصيصه لعليّ

والجواب: تفويض الأمر إلى المكلفين..لعله كان أصلح

تابع احتجاج الشيعة على إمامة عليّ:

٦- كانَ عليٌّ أفضلَ الناس بعد رسول الله ﷺ

بيانُهُ:

؛ لأنه ثبت بالأخبار الصحيحة أنَّهُ المراد من {وَأَنفُسَنَا وأنفُسَكُمْ}

ولا شك أنه ليس نفس محمد ﷺ

←بل المراد به إما أنه بمنزلته ﷺ أو هو أقرب الناس إليه ﷺ، وكل من كان كذلك..فهو أفضل الخلق بعده

ولأنه كان أعلم الصحابة؛ لوجوهٍ:

١- لأنه كان أشدّهم ذكاءً وفطنةً، وأكثرهم تدبرا ورؤية، وكان حرصه على التعلم أكثر، واهتمام الرسول عليه الصلاة والسلام بإرشاده وتربيته أتم وأبلغ

٢- كان مقدما في فنون العلوم الدينية وأصولها وفروعها؛ فأكثر فرق المتكلمين ينسبون إليه، ويسندون أصول قواعدهم إلى قوله، والحكماء يعظمونه غاية التعظيم، والفقهاء يأخذون برأيه

٣- قال ﷺ: «أقضاكم عليّ»، وأيضا فأحاديث كثيرة كحديث الطير، وحديث خيبر..وردت شاهدة على كونه الأفضل، والأفضل يجب أن يكون إماماً

والجواب: هذا معارضٌ بمثلهِ، والدليل على أفضلية أبي بكر: {وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى}، فالمراد به إما أبو بكر أو عليٍّ وفاقا

والثاني..مدفوع؛ لـ{وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى} لأن عليّاً نشأ في تربيته وإنفاقهِ ﷺ، وذلك نعمة تُجزى

فتعيَّنَ أبو بكرٍ، وكلُّ من كان أتقى..كان أكرم عند الله وأفضل؛ للآتي:

١- {إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ}

٢- حديث «ما طلعت الشمي ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر»

٣- قوله ﷺ لأبي بكر وعمر: «هما سيدا كهول أهل الجنة ما خلا النبيين والمرسلين»

# المبحث الخامس: في فضل الصحابة

يجب تعظيمهم والكف عن مطاعنهم

؛ فإن الله أثنى عليهم في مواضع كثيرة، منها..

١- {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ من المهاجرين والأنصار}

٢- {يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ}

٣- {وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ}

وَوَرَدَ عنه ﷺ..

١- «لو أنفق أحدكم ملء الأرض ذهبا ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه»

٢- «أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم»

٣- «الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم بعدي غرضا، من أحبّهم فبحبي أحبهم، ومن بغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يؤخذ»

وما نقل من المطاعن..فله محامل وتأويلات، ومع ذلك..فلا تعادل ما ورد في مناقبهم وحُكِي عن آثارهِم